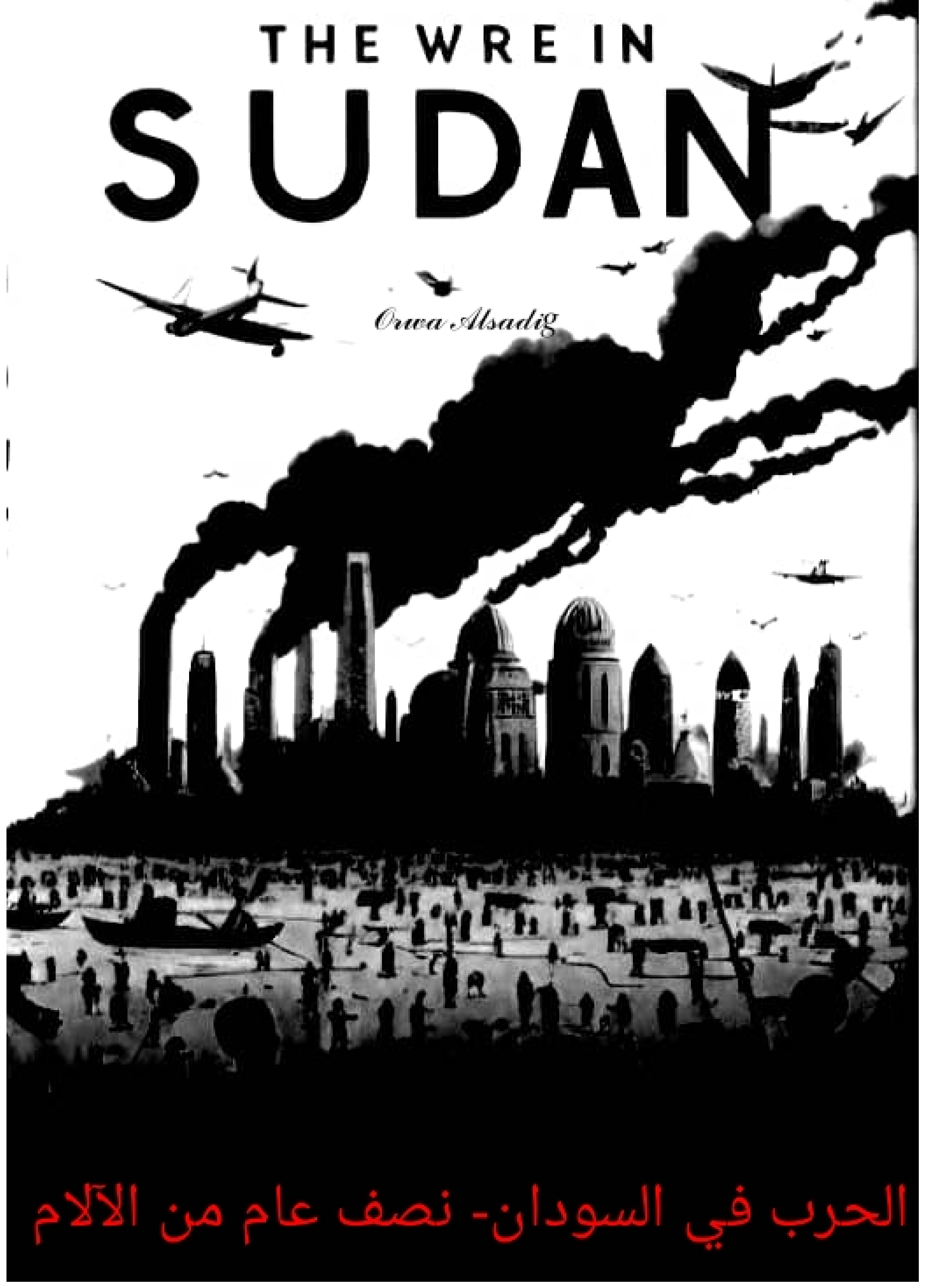

THE WRE IN
SUDAN
Orwa Alsadig
الحرب في السودان- نصف عام من الآلام

بحث في التخطيط

تلافي الحرب في السودان قبل الإتلاف	10
ستتوقف الحرب .. وسننهض؟؟	17
خطاب افتراضي لقمة جدة ٢٠٢٣م	22
خطر دعاوي التسليح	25
خطر حرب دارفور ٢٠٢٣م	27
خطر حرب الخرطوم ٢٠٢٣م	29
أقلام أمنية لنسف الجهود السعودية	32
استغلال الحرب لتأجيج الحرب	35
تحويل الصراع الدموي وتجنب التدخل الأممي	38
فزاعة الحرب بالإشاعة	48
تكتيكات الحوار ورفضه ثم العودة	50
تعليقا على دعوة البرهان لعسكرة المدنيين	55
شنن الانقلابات وظموح الجنرالات	58
خطر الاصطفاف القبلي	65
لإنهاء الحرب	68

لإنهاء الحرب	68
العودة إلى جدة	72
الحملات الإعلامية بعد فشل محاولات التصفية الجسدية	75
الخطوات نحو استئناف التفاوض	79
جماعات إعلامية تضليلية	82
خطر الحروب على الحياة والقوى المدنية	87
الحرب: أثر نفسي قائم وخطر قادم	93
حرب السودان: تخريب الدولة وتهريب ثرواتها	101
تسعون يوما من الفوضى الشاملة .. ثم ماذا بعد؟	109
التدخل العسكري في السودان	116
السودان: مشروعية التهشيم تحت دعاوي التهميش	120
حرب السودان: الفراغ الاجتماعي والثقافي والسياسي	129
الحرب تفتح الباب لعودة الأنذال	134
الحرب في السودان: تأليم النشء بانعدام فرص التعليم	141
الإتفاق على وقف الحرب قد أوشك .. واجبنا الاستعداد له	150

بحث في التخطيط

العودة إلى جدة	72
الحملات الإعلامية بعد فشل محاولات التصفية الجسدية	75
الخطوات نحو استئناف التفاوض	79
جماعات إعلامية تضليلية	82
خطر الحروب على الحياة والقوى المدنية	87
الحرب: أثر نفسي قائم وخطر قادم	93
حرب السودان: تخريب الدولة وتهريب ثرواتها	101
تسعون يوما من الفوضى الشاملة .. ثم ماذا بعد؟	109
التدخل العسكري في السودان	116
السودان: مشروعية التهشيم تحت دعاوي التهميش	120
حرب السودان: الفراغ الاجتماعي والثقافي والسياسي	129
الحرب تفتح الباب لعودة الأنذال	134
الحرب في السودان: تأليم النشء بانعدام فرص التعليم	141
الإتفاق على وقف الحرب قد أوشك .. واجبنا الاستعداد له	150
خطر تمكين المتطرفين من السودان	157

بحث في التخطيط

العودة إلى جدة	72
الحملات الإعلامية بعد فشل محاولات التصفية الجسدية	75
الخطوات نحو استئناف التفاوض	79
جماعات إعلامية تضليلية	82
خطر الحروب على الحياة والقوى المدنية	87
الحرب: أثر نفسي قائم وخطر قادم	93
حرب السودان: تخريب الدولة وتهريب ثرواتها	101
تسعون يوما من الفوضى الشاملة .. ثم ماذا بعد؟	109
التدخل العسكري في السودان	116
السودان: مشروعية التهشيم تحت دعاوي التهميش	120
حرب السودان: الفراغ الاجتماعي والثقافي والسياسي	129
الحرب تفتح الباب لعودة الأنذال	134
الحرب في السودان: تأليم النشء بانعدام فرص التعليم	141
الإتفاق على وقف الحرب قد أوشك .. واجبنا الاستعداد له	150
خطر تمكين المتطرفين من السودان	157

حرب السودان: دروس من التقارب السعودي الإيراني	180
إخراج البرهان؟؟	183
البرهان: أفكار ما بعد الحصار؟؟	186
تأثير الدومينو - انقلابات القارة السمراء	190
البرهان: أدرك أن للعلاقات الإقليمية دور في إنهاء الصراعات المسلحة في السودان؟!	194
قطر وخطة إنهاء الحرب في السودان: مساران للوصول إلى السلام والاستقرار	196
آلآن: "آن الآوان لخلق جيش احترافي في السودان؟"	200
بسبب الحرب: غياب السودان من قمة المناخ	211
انعقاد سلطات الداخلية لقناصل الخارجية	214
"الإسلام السياسي في السودان: استفاقة أماني الطويل"	217
من السودان: بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية	222
صحوة الفن في السودان: رسالة سلام تعبر عن الوحدة والإبداع	225
هذه رسالتي لكِ .. نعم لكِ أنتِ	228
الحقيقة والعدالة: هي طريق السودان نحو السلام والديمقراطية	235
السودان والتطبيع بعد طوفان الأقصى	238

الخطوات نحو استئناف التفاوض	164
الحرب: واجب الإعلاميات والإعلاميين السودانيين	167
حرب السودان: الطريق إلى جبر الضرر والتعافي	169
عقار في المضمار	176
حرب السودان: دروس من التقارب السعودي الإيراني	180
إخراج البرهان؟؟	183
البرهان: أفكار ما بعد الحصار؟؟	186
تأثير الدومينو - انقلابات القارة السمراء	190
البرهان: أدرك أن للعلاقات الإقليمية دور في إنهاء الصراعات المسلحة في السودان؟!	194
قطر وخطة إنهاء الحرب في السودان: مساران للوصول إلى السلام والاستقرار	196
آلآن: "آن الآوان لخلق جيش احترافي في السودان؟"	200
بسبب الحرب: غياب السودان من قمة المناخ	211
انعقاد سلطات الداخلية لقناصل الخارجية	214
"الإسلام السياسي في السودان: استفاقة أماني الطويل"	217
من السودان: بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية	222

بسم الله الرحمن الرحيم

حــرب الســودان - نصف عـــام مــن الآلام

عــروة الصـــــادق

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

الآيات:

﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ (27) لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ (28) إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ (29) فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ (30) فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ (31) مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴾ (32) **(سورة المائدة)**

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى أرواح الشهداء، والمصابين، والمتأثرين، و ضحايا الدمار

والمتضررين، النساء، الأمهات، الأرامل، الأطفال، الأيتام،

الفتيات، ضحايا الانتهاكات، الآباء والأبناء الشباب المشتتين في

أصقاع المعمورة، لاجئين ونازحين، إلى كل المؤمنين أن الله

سيجعل بعد عسر يسرا

محبتي وصادق الدعوات بالفرج الجميل

عروة

عروة الصادق
للتواصل:

orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

المقدمة

بعد ستة أشهر من الحرب في السودان، لم تتضعضع قناعتنا وإيماننا بالسلمية ونداءات ثورتنا في الحرية والسلام والعدالة واستكمال مشروعنا في إنهاء الحرب وبناء السلام ورحلة النهوض بالوطن، لإن الحرب التي اندلعت في السودان هي كذبة إبريل التي نجمت عنها آلاف الأكاذيب والتقارير المضللة والحملات الإعلامية التضليلية وخلفت عدد مهول من الضحايا والانتهاكات وأثرت سياسيا واقتصاديا وماليا واجتماعيا وثقافيا وأمنيا وعسكريا وصحيا وبيئيا، وبددت فرص المواطن في الحياة الكريمة والوطن السودان كاد أن يفقد وحدته بعد أن فقد الاستقرار، وبعد ستة أشهر في السودان تعتبر إحدى أكبر الكوارث الإنسانية في التاريخ الحديث لم تصل آثار تحطيم غزة إلى نصف آثارها وعدد ضحاياها من المشردين والضحايا، فقد تسببت في تدمير البلاد وارتكاب الكثير من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل كلا التمصارعين، وتركت تداعيات سلبية تؤثر باستمرار في كافة جوانب الحياة السودانية، ومع مرور ستة أشهر على استمرار الصراع، نحن الآن في موقف لا بد منه للنظر إلى التحديات المحدقة بالسودان والسعي نحو بناء السلام واستعادة إشراقة الوطن.

فأثر الحرب على السودان السياسي والاقتصادي كان أكبر من أن يحصر لأننا شهدنا الآتي:

أ. بعد ستة أشهر من الحرب، تواجه الحكومة السودانية العديد من التحديات السياسية والدبلوماسية والعراقيل الاقليمية والدولية، بما في ذلك عدم الاعتراف والعجز عن تحقيق الاستقرار السياسي وإجراء الإصلاحات الضرورية والاستجابة لمطلوبات الوطن والمواطن.

ب. الاقتصاد السوداني تضرر بشكل كبير جراء الحرب قدر المختصون خسائر الحرب بحوالي ٦٠ مليار دولار، وفي رأيي أن الأمر أفدح بكثير حيث تراجعت حلقات الإنتاج والانتاجية وهربت الاستثمارات الأجنبية وتأثرت القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والتعدين والسياحة والنقل والتجارة ونحوه الأمر الذي انعكس على سلاسل الإمداد في غالبية مدن السودان وفتح حدودها لنفايات اقتصادية من دول جارة وشقيقة، وتسبب

من تهريب موارد وثروات السودان لتعذر تصديرها عبر البنك المركزي ففقد السودان كل عائدات حصائل الصادر.

ت. وبعد ستة أشهر من الكذب والدعاية التضليلية تفاقمت الآثار الاجتماعية والثقافية:

ث. إذ عانى الشعب السوداني من الحرب بشكل مباشر وتأثر أي مواطن في الداخل والخارج بصورة مباشرة بالحرب التي اندلعت في الخرطوم واستشرت في بقية مدن السودان، حيث تأثرت الحياة اليومية للمواطنين بشكل كبير وتعرضوا لأوضاع صعبة وقت النزوح والتشريد وذل الكرام وأهينت الحرائر، وأفقر الميسورين واغتنى اللصوص.

ج. وكذلك تعرض الموروث الهوياتي في مقتل بتعرض الثقافة السودانية مرافقها ومؤسساتها لخسائر وأضرار جسيمة، حيث تم تدمير العديد من المواقع والمعالم الثقافية التاريخية وتعرض التراث القومي والمنظومة الثقافية للخطر، وفر الادباء والمثقفين والفنانين ومات بعضهم ضحايا هذه الحرب بصورة تعكس بشاعتها، ومت يؤسف له أنها جردت سمو وجدان بعض المثقفين السودانيين من قوميتهم لينحازوا لكذبة الحرب وانخرط بعضهم في أنشطة تضليلية مخادمة لأحد طرفي الحرب تدفعهم الحمية القبلية أو الحوافز المالية.

من جانبنا كقوى مدنية رفضنا هذه الكذبة منذ يومها الأول وامتنعنا عن الاصطفاف في أفواج الكذبة وأبواق الحرب ومضينا بتجرد في رحلة السودان نحو السلام والاستقرار، والتي واجهنا فيها ما واجهنا من محاولات تصفية واغتيال مادي ومعنوي ورأينا العجب العجاب:

- فقد تمنع طرفا الحرب عن التواصل مع بعضهما البعض إلى أن مهدنا لهما منبر جدة باتصال قيادات سياسية بالملك سلمان الذي استجابت ادارته وسفارة جلالته لنداء السودانيين وهمدت منبرا بشراكة أمريكية سعودية وفتحت أكبر منصة استجابة إنسانية لغوث السودان التزمت بدفع حوالي مليار وربع المليار دولار، ولكنهما (طرفي الحرب) تمنعا عن إكمال المشوار واستمرا في عملياتهم الحربية إلى أن وصلوا لقناعة في رأيي أن يكون الحوار وإنهاء الحرب وبناء السلام محوراً رئيسياً للسودان وجيرانه وأشقائه وأصدقائه بعد ستة أشهر من الحرب

ليضعوه في كل أجندتهم، وقد كلفنا ذلك الكثير من الاساءة والتخوين ولا زلنا ماضون في رحلتنا الوعرة نحو إنهاء الحرب، حيث تتطلب هذه العملية جهودًا مشتركة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

- كما عجزنا بسبب الملاحقات والتغيير واستمرار العمليات ومنع الحركة بين المدن في الداخل لمدة ثلاثة أشهر من توفير تواصل فعال مع الأسرة الدولية الإنسانية والمنصات الإعلامية فاضطر بعض القيادات للخروج إلى المحيط الاقليمي والدولي ولا زال بعضهم يستقر في الخارج يبحث عن أنجع الوسائل لتقديم الدعم اللازم للسودان في مسيرته نحو الاستقرار السياسي والاقتصادي، وذلك من خلال العمل على إنهاء هذه الحرب اللعينة وتمهيدا لاستعادة الاستقرار والسلطة المدنية لاستئناف مكتسبات البلاد المحلية والإقليمية والدولية والاستثمارات التي هربت وتطوير البنية التحتية وتقديم المساعدات الإنسانية والحصول على الالتزامات اللازمة لإعادة الإعمار وجبر الضرر وتعويض الضحايا والمتضررين والشراكة في تحقيق دولي يكشف سبب ومسببي الحرب.
- في ستة أشهر لم أكتف طوال فترة تواجدي في مناطق مختلفة تغيرت بتغير درجات الخطورة إلى اليوم لم أكتف وزملائي المتواجدين في مختلف المدن برصد الانتهاكات وإدانتها بل انتظمت كافة القوى المدنية في مناقشات كبيرة مع كافة الأطراف السياسية والنسوية والشبابية والمتضررين واللاجئين، ومضينا نحو نقاش قضايا إنها الحرب وما بعدها من قضايا تنموية وتأهيلية والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والثقافية في السودان على رأسها ملفات الخدمات وتحسينها والتعليم وسبل معالجته والعمران وإعاته أتي ذلك من خلال نقاشات مستمرة كان هدفها تشجيع الحوار والتعايش السلمي بين المجتمعات المختلفة ودعم الثقافة والفنون التي تشكل الهوية القومية السودانية الجامعة للجم أصوات العنصرية التقسيمية.

أخيرا: حصر الجرم المشهود والأكاذيب التي خلفتها هذه الكذبة بعد ستة أشهر من الحرب في السودان أمر أكبر من أن يتصوره عقل أو تصوره لوحة أو تسطره كلمات، إلا أن السودانيين خرجوا بأعظم درس وهو أن نتذكر جميعا أن السلام والتعايش السلمي هما السبيل الوحيد للنهوض بالوطن وإعادة بناء ما تم تدميره، وأن الظلم مفتاح الحرب، والعدالة لن تتحقق بدون سلام، وأن الحريات ستظل مهدرة في وقت الحرب، وأن ذلك يتطلب جهودًا مشتركة من الحكومة والشعب والمجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم والاستجابة لاحتياجات السودان، نحن ماضون في طريق العمل معًا للتغلب على التحديات والبناء نحو مستقبل أفضل للسودان وشعبه ونأمل ونعمل أن يكون أكتوبر الحالي هو شهر وحدة الجبهة المدنية، لنجعل من أزمة الحرب فرصة للتغيير والنمو والتطور، كما قال الحكيم:

اشتدي أزمتي تنفرجي * فالأزمة مفتاح الفرج

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

تلافي الحرب في السودان قبل الإتلاف

18 يوليو 2022م

مقدمة:

فى النزاع المسلح أو الحروب أو الاقتتالات القبلية والحروب الأهلية تتم الدراسة باستفاضة لتأثير النزاع المسلح وعواقبه، أو الإهتمام بالأزمات وبالسياسات والقضايا السياسية ذات الصلة بالنزاع. وغالبًا ما يركز الجنرالات على النتائج والهزائم والانتصارات ، والنجاحات أو الإخفاقات المرتبطة بتحركات القوى العسكرية في الميدان، ويتسندون على المناهج الاستراتيجية والتشغيلية والتكتيكية والتموضعات الميدانية، فيما يكون تأثير الحرب والصراع على نطاق أوسع يشمل المجتمع وموارده وحدوده والجوار المحلي والإقليمي والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية والرياضية والأكاديمية والملفات الخدمية.

- ✓ والحرب لا تأتي بين يوم وليلة أو تأتي كما الزلازل أو البرق وإنما كثيرا ما يتم الاستعداد للحرب وتهيئة الأرض والموارد والجنود لها، ولا سيما استعداد القوات العسكرية والتكتيكات والاستراتيجيات والمهمات والمواقع والعدة والعتاد، وهو ما يعني أن أي نزاع يتم يقع عن إدراك تام للقائمين به والمشرفين عليه وليس محض صدفة، وفي هذا تقع المسؤوليات على أجهزة مهمتها استشعار الخطر الأمني الداهم والمهدد للاستقرار في البلاد والممزق للحمة الاجتماعية، وفي هذا يستعين قادة الحرب بمجموعات اسناد فنية وتقنية وإعلامية ومجموعات مدنية تدعمهم وتخذل العدو.

- ✓ ولأن الحروب والنزاعات في السودان والمنطقة والعالم هي واحدة من أقدم الأنشطة التي عرفتها ومارستها البشرية بشغف وشرر وعدوان ومارست فيها ما مارست من بطش وتنكيل

وانتهاكات، فمن الصعب جدا التأصيل للنزاعات العسكرية والحروب الأهلية وفي اعتقادي حتى تصوير الاقتتال السوداني بأنه بدأ في انانيا الأولى 1955م ليس صحيحا لأن ذلك التاريخ كان واحدة من نقاط صعود الصراع على السطح وكذلك الأنانيا الثانية في 1983م وكذلك الخطأ أيضا في تصوير الحرب في إقليم دارفور بالعام (2002- 2003م) وذلك لأن هناك عشرات المناوشات والحروب البينية سبقت الإنفجار الأكبر الذي يخلف مئات الضحايا وآلاف النازحين وعشرات الأزمات. وستظل غريزة الاستحواذ على الموارد والصراع من أجل البقاء هي المحفز الأول على النزاعات، وفي ذلك لن يتوانى الإنسان من استخدام أي آلة أو تكتيك أو منهج للصراع تقوده لذلك مقولة مأثورة: (الغاية تبرر الوسيلة)، والسودانيون حشد تراثهم الشعبي بمعاني تبرر انتزاع الحقوق اتخذها البعض مبررا للتنازع الذي يؤدي للحروب كقولهم: «ما حك ظفرك مثل جلدك» و «حقك تلاوي وتقلعو».

✓ • ارتبطت مسألة الاستعداد للحروب والنزاع المسلح والتهديد العسكري في التاريخ ارتباطًا وثيقًا بالأسباب الأساسية للحرب حيث يقرأ ذلك بسياقات موضوعية وذاتية وزمكانية. وفي السودان انطلقت النزاعات والحروب لأسباب كثيرة منها الصراع على الموارد والسلطة والثروة والنضال من أجل الاستقلال والحروب البينية بين المجموعات الرعوية والمزارعين، والاقتتال القبلي على أسس عنصرية وإثنية وأكبرها الحروب التي دامت لعقوت على أساس الهوية الدينية والإستعلاءات الثقافية والحرب ضد الحكومة المركزية بدعاوي التهميش والتظلمات الاجتماعية والاقتصادية، ولا أحد ينكر تاريخيا أن السودان خاض معارك خلفت ضغائن وغبائن اجتماعية موروثة وضحايا انتهاكات واسترقاق، وبذلك يمكن تلخيص اسباب الاستعداد للحروب في عدد من القضايا الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والعرقية والدينية والتنموية وغيرها.

✓ • ولا أحد يستطيع خوض الحرب أو النزاع ما لم يتم التأكيد على تأييد ودعم والتزام المواطنين الموالين له في وهذا يتم بما يسمى "التعبئة والتجييش والاستقطاب والتحشيد والتزام الشعب " وهو بعد حاسم في أي معركة وهذا يوضح أن النزاع عند اندلاعه قد أكمل حلقة التعبئة

والتجييش والاستقطب وهي مراحل لا تتم في الخفاء وإنما في العلن وتستخدم لها موارد كبيرة مرصودة ومرافق معلومة بل وأجهزة إعلام في كثير من الأحيان حكومية، وتظل السلطة السياسية على دراية وعلم بما يجري ليس في محيطها المحلي فقط بل حتى بما يحدث في المناطق المتاخمة حتى تلك التي تقع في محيط دول جارة وشقيقية،والمليشيا أو الجيش الذي ينفذ العمليات العسكرية لا يتحرك بمعزل عن توجهات السلطة السياسية، التي في الغالب تكون ملمة بتفاصيل الحروب والنزاعات ومسبباتها والمتورطين فيها، وأي جندي أو قائد عسكري أو قائد مليشيا يضع في ذهنه مقولة عسكرية خالدة "لا يمكن لأي جيش في العالم أن يأمل في الفوز بدون وجود دولة(شعب، أرض، سلطات) موحدة وراءه، وفي اعتقاد أن التوهم بأن الشعب راغب في الحرب أو أنه موحد خلف القيادة العسكرية كثيرا ما يدخل تلك المجتمعات في حروب تهزم فيها الشعوب، وتتبدد فيها الموارد وتنتهك فيها سيادة الأرض وتتمزق وحدتها وتتسلل الأيادي الخارجية العابثة.

✓ • جراء هذه السياسات الخاطئة والأيدولوجيات الواهمة والنعرات الإستعلائية والتحركات الاستيطانية يتم التذرع بضرورة التدخل العسكري وإحلال وضع (الطواريء) عوضاً عن الأوضاع الطبيعية والاعتيادية للحكم والإدارة، وحينئذ تحل "عسكرة" الدولة أو الإقليم أو المنطقة أو نظام الحكم فيه، فيستخدم قادة الدولة بشكل متزايد الجيش وسلطاته وقوات الأمن وصلاحياتها بدلاً من إيجاد حلول من خلال التفاوض أو التوافق الاجتماعي أو الإجراءات المدنية الديمقراطية كالأقسام الشرطية والمحاكم الجنائية والإجراءات القضائية فيحل عسف الطواريء ليعمم السيطرة على الجميع بقاعدة يرددها العسكريون (الخير يخص والشر يعم). تتجلى العسكرة عندما يبدأ بلد أو إقليم أو منطقة أو مجموعة سكانية في الشعور بالتهديد أو يتم تحريضهم من قبل النخبة السياسية لتوسيع المصالح الاقتصادية والاستحواذ على المكاسب الوطنية في المنطقة المعنية. هذا ما تستخدمه الدول والأنظمة السياسية التي تريد توطيد النظام العسكري والسلطة الاستبدادية وما يؤسف له أن الصرف وقتئذ ينصرف نحو التشوين العسكري والصرف الأمني وإهدار الموارد وإهمال مشاريع التنمية والتعليم وتقديم الخدمات وحقوق الإنسان والعدالة والحريات العامة والديمقراطية والمساواة ، ويحل محل ذلك التميز للمجموعات الممالئة للسلطة

المستبدة واستعداء تلك الكيانات الناقمة عليها ما يخلف انتهاكا قد يقود للتدخلات الدولية كما حدث في السودان بصدور أكثر من 60 قرار وإدانة دولية في حقه من مجلس الأمن الدولي.

✓• يتراءىٰ لكثيرين أن رفض عسكرة الدولة هو رفض للجيوش القومية ولكن بالعكس هو رغبة في أن تكون تلك الجيوش قومية ومهنية ومستقلة عن الصراع السياسي، وما تفعله يكون نتاج العديد من التأهيل والتدريب والعمليات المعقدة والخطوات الراسخة والعقيدة القتالية المتجذرة بعمق في سجية أفرادها ومؤسساتها والبيئة التي تعمل فيها. وأن تعمل وفق ما هو متعارف عليه عالميا في الدول الديمقراطية والمدنية فعادة ما يتم تحديد حجم القوات العسكرية من خلال المخصصات الوطنية للموارد من خلال ميزانية الدفاع المعتمدة سنويا في الموازنة العامة للدولة وغيرها من العمليات الموجهة دستوريًا وسياسيًا وأن تعمل وفق قانون مجاز من برلمان ديمقراطي. وأن يتم تحديد طبيعة هذه القوات وتكوينها وتنظيمها وانضباطها في هيئة قيادة أو أركان موحدة وبشكل يوضح قوميتها، وواجب الدولة حينذاك تعزيزها وتأهيلها وتوفير كافة احتياجاتها والإهتمام بكافة المرافق والمؤسسات العسكرية وأفرادها على وجه الخصوص. وأن تتعامل مثل معظم المؤسسات الاجتماعية والمدنية التي يصرف عليها بامتياز ، وأن تحدد طبيعة الأفراد فعالية القوات العسكرية من خلال تجويد الممارسة وتحسين السلوك عبر التدريب المتراصف مع دول متقدمة في هذا المضمار ومتطورة مهنيا وتقنيا.

✓• كل هذا ليس لشيء سوى لأن تكون دولتنا وجيشها أكثر جاهزية واستعداد لما يواجه الجيوش من تحديات استراتيجية تمس أمن الوطن والمواطن وتعتدي على الدستور والديمقراطية، وأن يكون مجرد التفكير في الاستعداد للحرب مختلفا لما هو متصور الآن، فكثير من قادة القوات المسلحة وقادة المجموعات والمليشيات يصورون الاستعداد للحرب بصورة أشبه بحروب (الغوريلا) في غابات القارة أو حروب المدن التي يتم التدرب عليها في معسكرات مختلفة بصورة سرية عبر الخبراء الروس والإيرانيين، وأن ما يحدث الآن هو عبارة عن تحويل لمفوهم الحرب لتكون حربا (فوضوية) و (عبثية) في ظل عالم يتجه نحو حروب الجيل الخامس ويتمنع عن

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

إضـرام الحرب النووية، الواجب الذي لا غنى عنه هو الحديث المؤثر من قادة الدولة لهؤلاء العسكريين بأن مفهوم الحرب يجب أن ينأى عن الوطن والمواطن وإنما ينحصر في العقل الجماعي للمؤسسة العسكرية والمليشيات المسلحة ضد الأعداء خارج الحدود ولا ينبغى أن تخوض كتائب القوات المسلحة وأسلحتها المختلفة حربا داخلية ضد أي مواطن سوداني إلا في حال اسنفاذ سبل الحوار ومثل بتواجده داخل الوطن تهديدا للسلم والأمن القومي.

- ✓ لا نريد أن يكون تحت أيادي جنود القوات المسلحة والقوات النظامية السودانية ضحايا مدنيين، وبالضرورة محو الصورة الذهنية التي تصور الجندي السوداني منتهكا لحقوق الضحايا والتي خلفتها الفجوات الزمنية النفسية والأخلاقية المتولدة بين الجنود والمواطنين جراء ممارسات الأنظمة السياسية المستبدة، تظهر صورة عالمية للحرب والجندي. ولا بد من وضع صورة تليق بعظمة وكبرياء السودان وفدائية الجندي السوداني المستعد لأن يكون هو الضحية وفق القسم الذي يلزمه بالتضحية من أجل وطنه ومواطنيه. وأن يستشعر ذلك وهو يمسك بسلاحه ويقاتل في البر والبحر والجو أو في المقار القتالية الآمنة خلف العالم السبراني يواجه أعتى التدخلات في الشأن السوداني ويصد أي عدوان يستهدف الوطن ومواطنيه، حينها سيجل المواطنون جنودهم ويبجلون صنيعهم ويقل أعداد الضحايا بفعل سبيل المضحين الذين يفتدون أوطانهم كما فعل بنبي الله إسماعيل عليه السلام.

- ✓ إن السودان وطن مترامي الأطراف جغرافيا، ومتعدد مناخيا، ومتنوع طبوغرافيا ومتداخل جيوسياسيا ولا يمكنك التهرب أو التجاوز أو التحايل على الطبيعة والتضاريس والجغرافيا والمناخ في الحرب وتوقيت اندلاع النزاع فيه يرتبط ارتباطا وثيقا بتلك التعقيدات. حتى وإن قرر القائد تجاهل الجغرافيا في تخطيطه آملا فقط في الحصول على الانتصار والانجاز الأفضل فلن يحصل عليه. ومن خلال التوقيتات الزمكانية يستطيع المراقب للشأن السوداني والمتتبع لتاريخ النزاعات معرفة من من القادة اتخذ قرارا بإضرام هذه الحروب أو تلك المعارك، لأن الأساليب تدل على المتسبب والأسباب.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

✓• قيادة الدول إلى اللا استقرار واتخاذ قرارات الحرب يتم بالاستدراج نحو الزمكان الأنسب استراتيجيا، والسودان كدولة خاض عددا من الحروب الداخلية بالنظر لتوقيتاتها الزمكانية والتدخلات الخارجية والربط بينها وبين مصالح بعض الدول نستطيع التأكيد بأنه طوال تلك الفترات للأجندة الإقليمية والدولية وأجهزة الاستخبارات المحيطة يد طولى فيها، وأن تلك النزعات ترتبط ارتباطا وثيقا بقرارات محلية وإقليمية ودولية وتجلى هذا بصورة واضحة في (إنقلاب 25 أكتوبر 2021) وارتباطه بالملف الروسي وتوفير الاحتياطي الكبير من الذهب وكذلك رفع إحتياطي مصر لحوالي 44 طن من الذهب في النصف الأول للعام 2022م، والآن دخول منطقة النيل الأزرق دائرة التوتر يأتي متزامنا مع الملء الثالث لسد النهضة الذي يبعد عشرات الكيلومترات فقط من منطقة النزاع، وأستطيع القول جازما أن الحرب ظاهرة معقدة يتعين على الدول التفكير فيها وتبذل جهدها مواردها وامكاناتها لتسعيرها وتنفيذها بالأصالة أو الوكالة. يتعين على صانعي القرار ومهندسي السياسات والاستراتيجيين والنشطاء والخبراء والممارسين العسكريين أن يتعاملوا مع السؤال المحير المتعلق بالظروف التي يجب إنشاؤها لضمان النجاح في التخطيط الدفاعي وسير الحرب وهو ما لم يتدارسه أو يتداركه صناع القرار في السودان. فالصراع اليوم لا يعتمد على كثرة قوات المشاة على الأرض ولا على التاريخ الطويل في خوض الحروب ولا بالتمويل الذي يتم توفيره للتجهيزات العسكرية، لأن النجاح في الحرب والمعركة يعتمد على عناصر متنوعة مثل التخطيط والدعم الشعبي، القوة الاقتصادية، والجغرافيا، والطقس، والتكنولوجيا، والقيادة والسيطرة، واللوجستيات، والنقل، والتدريب، وأنظمة الأسلحة، والمعدات، والقيادة، والمهارة في استخدام الأسلحةوفوق كل ذلك فإن الذكاء دائمًا عنصر أساسي، والذكاء اليوم ليس ذهنيا فطريا فقد تدخل الذكاء الصناعي بأجيال مختلفة وهو العامل الفصل في التخطيط والبدء والتنفيذ والاستدامة وتحقيق النصر الأكيد.

✓• ختاما: تجدد الصراعات في السودان لا يخرج من دائرة التداخل الكبير بين مصالح دول المنطقة واللاإقليم، وهو خطوة لإقحام القوات النظامية للصراع من جديد ضد مجموعات

دخلت في حالة اللا حرب واللا سلام منذ سقوط المخلوع في 2019م، فجميع الحروب التي كانت تؤجج سابقا أسهمت في تردي الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي والتنموي وعصفت بالاستقرار في البلاد، ومكنت حفنة من السياسيين والعملاء لخدمة الأجندة الخارجية، وقد قطعت الثورة السودانية الطريق أمام ذلك الاستغلال للقرار السياسي السوداني والموارد المعدنية والطبيعية والبشرية من دول لا تريد للسودان المضي قدما وتعرقل استقلال قراره.

• وواجبنا التصدي الجماعي لتحقيق أكبر كتلة سياسية اجتماعية قومية تاريخية تتصدى لجر السودان لأتون حروب بالوكالة وتقف أمام (الجهلاء والوكلاء والعملاء) لتحقيق استقلال القرار الوطني واستدامة السلام وإستعادة واستكمال التحول الديمقراطي التام، والتنعم بخيرات البلاد وتصديرها وفق سياسات معروفة وقفل بوابات التسريب ونفاجات التخريب للاقتصاد الوطني، وإلا فستسمر رحا الحرب وتتنقل بين أطراف السودان المختلفة لتسهم لاحقاً في تمزيق أوصال الوطن وتقسيمه لدويلات كما هو مخطط له.

------___

orwaalsadig@

تم النشر قبل th July 202218 بواسطة الحبيب عروة الصادق

ستتوقف الحرب .. وسننهض؟؟

- مقدمة:

إيقاف الحرب ليس سهلا كإيقاد فتيلها وتأجيج أوارها، فإضرامها لم يكلف السودانيين طلقة واحدة قيمتها لا تتجاوز دولارا واحدا، ولم يكن السبيل إلى إشعالها يحتاج أكثر من كلمات (أكسح أمسح بل ... الخ)، ولكن إنهاءها يتطلب جهدا جماعيا حكوميا شعبيا داخليا خارجيا فنيا سياسيا اجتماعيا وعسكريا، تضافر فيه همم الجميع وخاصة ممن اكتووا بنارها ليمضوا في أولى خطوات وقف الحرب وهي:

- أولا: فتح باب الحوار: وهو تيسير الجلوس بين أطراف النزاع بصورة رسمية أو غير ذلك، مع القادة أو من يفوضونهم، لأن أي مضي نحو الحوار سيفتح باب التفاوض على مصراعية وأي تمنع عنه سيطيل أمد الحرب حتى الوصول لنقطة (الخضوع)، وهي التي سيكلف الوصول إليها جهودا كثيفة وموارد ومال ورجال ونساء وأطفال، لذلك تعد الخطوات نحو الحوار هي أهم خطوات إيقاف الحرب، وتعد هذه الخطوة الأولى لتحقيق هدنة إنسانية ووقف إطلاق النار في السودان، والتي على ضوئها يمكن استمرار الآتي:

1- التواصل المباشر بين الأطراف المتحاربة وأصحاب المصلحة والشركاء: ينبغي على الأطراف المتحاربة في السودان التواصل مباشرةً وبشكل مستمر مع كافة أصحاب المصلحة والشركاء الإقليميين والدوليين ومخاطبة المجتمعات المحلية عبر قنواة التواصل الرسمية لتحقيق هدنة إنسانية ووقف إطلاق النار، وتمكين الجميع من عمليات مراقبتها والوقوف على عمليات الخرق. وذلك قد يقود الأطراف المتحاربة أن تعلن وقف إطلاق النار لفترة محددة وتحديد شروط وضوابط واضحة للسماح بتقديم المساعدات الإنسانية وفتح الممرات الآمنة وتحديد المحطات المحايدة.

2- استمرار الضغط المحلي والإقليني والدولي: لا بد للجماهير المكتوية بنيران الحرب الاستمرار في الضغط لإنهائها، وذلك باستخدام كافة وسائل التعبير السلمي الرافض للعنف والحرب، ويجب على المجتمع الدولي أن يمارس الضغط على الأطراف المتحاربة في السودان لتحقيق هدنة إنسانية ووقف إطلاق النار. وذلك باستخدام كافة السبل الممكنة لخفض التوتر والتي من ضمنها سلاح العقوبات الفردية وقانون دعم الانتقال الديمقراطي المشرع من الكونجرس. كما يمكن للمجتمع

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

الدولي تعزيز الجهود الدبلوماسية والتحركات الجادة لتحقيق الهدف المرجو، وذلك بإيفاد مبعوثيه للسودان فالتجربة أثبتت أن ذلك ممكن، لأن كلا الطرفين المتحاربين التزما بالهدنة حرفيا في ساعات الإجلاء وهو ما يعني أن إيفاد ممثلين دوليين من شأنه أن يرفع درجة الالتزام بالهدنة.

3- توفير الدعم الإنساني: والواجب الذي لا غنى عنه هو أن يضطلع المجتمع الإقليمي والدولي بدوره الإنساني في الدعم المباشر والعون الإنساني اللازم للمتضررين من النزاع. فتوفير المساعدات الإنسانية سيساعد على تحقيق هدنة إنسانية ويحفز لوقف إطلاق النار، حيث يمكن أن يشجع تقديم المساعدات الأطراف المتحاربة على التوصل إلى اتفاق، ويعزز قناعة القوى المحلية والكيانات الاجتماعية للعمل بجد للوصول إلى اتفاق شامل.

- ثانيا: إلا أن هناك العديد من التهديدات والتأثيرات والمخاطر والعوامل التي يمكن أن تعصف بعمليات الهدنة وتعيق إمكانية الوصول إلى وقف إطلاق النار، ومنها:

1- عدم التقيد التام بما تم الاتفاق عليه: فقد يتم الاتفاق على هدنة ووقف إطلاق النار ولكن إذا لم تلتزم الأطراف المتحاربة بذلك بشكل كامل وصادق،فذاك سيشكل انتهاكا وخرقا للاتفاق ما سيرفع درجات التوتر ويقود إلى تأجيج الصراع وتجدد النزاع.

2- تعدد مراكز القرار: قد تحدث تنازلات في القرار الذي تتخذه قيادة كل طرف وذلك يمكن أن يكون تكتيكي لكسب الوقت وزيادة رقعة التموضع العسكري، أو حقيقي نسبة لاختلاف حقيقي في وجهات النظر وتباين آراء قناعات القادة، وذلك يؤدي إلى انقسامات وخلافات داخلية قد تتسبب في انتهاك وقف إطلاق النار، وربما قاد لإطلاق نار داخلي تصفيات في تلك المجموعات.

3- الطرف الخفي، أو تدخل أطراف أخرى: السيولة الأمنية وتركة النظام السابق ولدت جيوب حزبية وجماعات أيدولوجية تقتات من الحرب، ولا تنشط تلك الجماعات إلا في أجواء التوتر وهي الطرف الخفي الذي أدى للوقيعة بين المتقاتلين، وهو ما يقود لفرضية أنهم الطرف الأوحد الذي سيجتهد في خرق الهدنة مستخدما في ذلك ما يملكه من زي وعتاد ومهمات للجيش والدعم السريع، وقد تتدخل أطراف أخرى في النزاع وتؤثر على عمليات وقف إطلاق النار كجماعات السلب والنهب

والجريمة المنظمة، وهذا التدخل سواء كان ذلك بدعم إحدى الأطراف المتحاربة أو تعريض الجماعات المسلحة للضغوط الخارجية.

4- العثرات اللوجستية: قد تواجه عمليات وقف إطلاق النار عثرات لوجستية وقصور فني وتقني فيما يتعلق بتوفير الدعم الإنساني والإمدادات اللازمة وتوفير آليات المراقبة وضمان فعاليتها، وهذا قد يؤدي إلى فشل أي هدنة ويبعد حلم الوصول إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار.

5- العثرات السياسية: عدم اقتراح تصورات فعالية وموضوعية لإنهاء الصراع بصورته الكلية، وتقاعس القوى السياسية المدنية الفاعلة في الاضطلاع بدورها في إنهاء الصراع، وعدم انتظار المنتصر من الطرفين، أو تقديم الإسناد والدعم السياسي لطرف، حينها ستوصم أي حلول مقدمة منهم بالانحياز وربما التآمر.

- ثالثا: في حال أفلح السودانيات والسودانيين لدفع المتحاربين إلى الجلوس إلى طاولة الحوار بصورة مباشرة أو غير مباشرة بوفود رسمية أو مندوبين أو مفوضين فهذا سيقود إلى نتائج ستحفز الجميع للمضي نحو وقف إطلاق نار دائم ويعجل من الاتفاق الشامل لإنهاء الصراع في السودان وتلك النتائج هي:

1. تحسين الوضع الاقتصادي: استعادة الاستقرار والأمن النسبي يمكن أن يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي في السودان وبالتالي تقليل الصراعات وخفض معدل الجرينة وزيادة فرص العيش المشترك بين الجميع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تمكين دوائر الإنتاج من استئناف نشاطها خاصة مزارعي الموسم المطري، وتعزيز الاستثمار وتحسين البنية التحتية وتوفير فرص العمل واستعادة المرافق الحكومية وتحسين الخدمات الأساسية.

2. استقرار الأوضاع الإنسانية والصحية والبيئية: إذ ستستأنف كافة المرافق و القطاعات والمؤسسات والجماعات والمنظمات والأفراد نشاطها بصورة تحد من صعوبة الأوضاع في الداخل أو في المناطق والمحطات الحدودية التي تكتظ بالفارين وتتعدد فيها أشكال المعاناة، وسيتمكن حينها السواد الأعظم من السودانيين من الاستفادة من تلك الفرص بل والإفادة في تحقيق الاستقرار إذ أن كثير منهم مختصون ومهنيون أجبرتهم الحرب لأن يخرجوا من الخدمة أو الوطن.

3. عودة الحياة: تدريجيا ستبدأ خطوات استعادة الحياة العملية والعلمية والمهنية والخدمية في كافة المرافق، وستعود الأجهزة الغائبة التي من شأنها تقديم الخدمة للمواطن، وهذا سيضع السودان على عتبة الخروج من جب الدول الفاشلة، ويفتح الطريق لاستئناف التحول المدني الديمقراطي واستعادة مؤسسات الدولة المخربة والمختطفة.

- ختاما: لضمان استمرار الهدنة ووقف إطلاق النار وتحقيق استدامة السلام واستقرار البلاد لا غنى عن المضي نحو وضع تصور شامل لجب آثار الحرب ونزع فتيل مسبباتها يؤسس ذلك التصور للآتي:

1. الاستقرار السياسي: والذي يتبعه الاستقرار الأمني والاقتصادي والعسكري والخدمي والتنموي والإنساني، وذلك بالبدء من حيث انتهت التجارب السابقة في إحياء الدول وإنعاش مؤسساتها وتحديثها وتطويرها وعدم تكرار التجارب والنماذج السياسية الماضية.

2. العدالة: تحقيق الإنصاف وكشف الحقيقة عن أسباب ومسببي الحرب سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين وملاحقة كل من طالته اتهامات ببذر الفتنة حتى وإن كان كاتب المقال، وتقديمهم للمساءلة الجنائية والمحاسبة السياسية والأخلاقية والتاريخية، وإنصاف الضحايا وتعوضهم وجبر الضرر للجماعات والأفراد والمؤسسات، وعدم تمكين الجناة من الافلات من العقاب.

4- الدعم المحلي والإقليمي الدولي: مثل نموذج النفير واستضافة الفارسن من الحرب أكبر أنموذج دعم محلي واستضافة كلفت الأسر ورجال الأعمال والنشطاء والكوادر المهنية والمختصة جهدا ومالا ووقتا ومثلت شريان حياة وانعاش عاجل في ظل حالة الانهيار التي تشهدها الدولة، ويمكن أن يستمر ذلك الدعم في مشروع النهضة الذي يمكن الوصول إليه بتحقيق الاستقرار، كما يمكن للمجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم للسودان لتحقيق السلام واسناد مشاريعه الحيوية العاجلة. وبالضرورة تقديم الدعم عبر توفير المساعدات الإنسانية والتنموية والدعم اللوجستي والإعلامي والدبلوماسي.

5- تصميم تصور شامل للمصالحة: لا يمكن أن تمضي الأمور في السودان إلى سلام واستقرار مستدام إلا بنمذجة تصور سوداني للمصالحة الشاملة التي تعيد تماسك اللحمة الاجتماعية وتعزز القومية في الوجدان السودان لاحول دون نداءات الكراهية والعصبية والقبلية والاستعلاءات النافية للآخر الإثني أو الملي أو الديني أو الجغرافي.

- تأكيد: سيتمسك الجميع وقت الحرب بموقفه، وستعلو الأكاذيب وتطفو فوق غبار المعارك وتختفي الحقائق خلف أعمدة الدخان وتحت ركام الدمار، ولكن سيعلم الجميع أنهم قد أخطأوا وخاضوا حربا عبثية وولغوا في دماء بني وطنهم، حينها سينهكون ويجلسون إلى بعضهم يتلاومون فيتحاورون فيوقعون اتفاقات على أشلاء الأبرياء وحطام البلاد، وعنئذ وبإذن الله سينهض السودان من الركام والرماد قويا منتفضا كطائر العنقاء.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

خطاب افتراضي لقمة جدة ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩ مايو ٢٠٢٣م

أصحاب الجلالة والسمو والمعالي والفخامة

ملوك وأمراء وشيوخ ورؤساء الدول العربية من المحيط إلى الخليج

الحمد لله الوالي الكريم، والصلاة والسلام على حبيبنا محمد وآله مع التسليم، وبعد

تحية طيبة وسلام من الله عليكم ورحمته وبركاته،،

سادتي:

أخاطبكم وأوراقي الثبوتية قد مزقتها أيادي العنف والجور والحرب والبطش والعدوان في بلاد إكتوت بأفظع أنظمة الحكم في منطقتكم العربية هي السودان، وظل الصمت هو السمة الغالبة والسنة السيئة منكم تجاه تلك الانتهاكات، إذا فلا هوية تثبتني ولا هوى يشدني إليكم، مع ذلك تقبلوا رسالتي هذه لمخاطبة قمتكم في العوالم الافتراضية.

سادتي:

أمامكم فرصة أخيرة أن تجعلوا من قمتكم هذه قمة تخاطب تطلعات شعوب المنطقة وتخطب ودهم، وأخص بالذكر شعب السودان الذي ظل غائبا عن أجندتكم، وفي ذيل اهتمامكم وفي آخر قوائمكم، إلا أنه يكون في صدر تطلعاتكم الاستثمارية وخططكم التوسعية، فاغتنموا هذه الفرصة ولا تضيعوها لتضعوا الضماد على جرح السودان وتنزعوا الإصبع من الزناد الموجه لصدور الأبرياء وجماجم الأطفال والنساء فيه، فلا زال جرح فقد ٣٠٠ ألف قتيل في دارفور ونزوح ولجوء ٧ ملايين غائر بسبب صمتكم وغضكم الطرف عنه.

عروة الصادق
للتواصل:

orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

سادتي:

إن ما يحدث في بلادنا ليس حدثا عاديا أو عرضا مرضيا وإنما هو نتاج جرم ينبغي أن تتحملوه معنا جميعا، فبرعايتكم لمصالح الدكتاتورين، وصمتكم عن جبن الطغاة وجرائم وانتهاكات الظلمة والفاسدين، جعلتم من قمتنا العربية موائد سمر و التقاء لا طاولات بحث وارتقاء، وهو الأمر الذي يوجب عليكم إيلاء شؤون الشعوب وليس الحكام الاهتمام الأقصى من مداولاتكم، حتى تكسبوا ودها وتجدوا كل خير عندها.

سادتي:

لعلي لن ألتقي منكم أحدا أو أخاطبكم بعد يومي هذا أبدا، فما نشهده في بلادنا، قد حدث مثله وقع الحافر بالحافر في الماضي والحاضر، ورده إلى مؤامرات خارجية لا يجدي، فهو من صنيع أيدينا، فقد فرطنا في الأرض وتركناها توطأ من الأعداء، ومهدنا للحروب ودعمنا زعماءها بالسلاح ليسفكوا دماء الأبرياء، وجلسنا ننتظر خطابات التنديد الجوفاء.

سادتي:

السودان في طريقه للحرب الأهلية، والتقسيم الثاني ولعله لن يكون الأخير وهو كذلك عرضة للغزو والأطماع الخارجية، وبذرت هذه الحرب الأخيرة فيه بذور الجريمة المنظمة والعابرة للحدود، وأنتم لستم بمأمن من شرورها، فواجبكم دعم جهود إخوتكم في المملكة وتعزيز مبادرتهم، والضغط على الجنرالين (البرهان، وحميدتي) لطي هذه الصفحة وإلى الأبد، وإلا فمثلما كانت ليبيا وتلتها سوريا واليمن، فسيكون بعد السودان من أقطاركم دولا كثيرة، نسأل الله أن يجنبها الشرور ويديم عليها نعمة الأمن والسلام.

سادتي:

أشكركم لاستضافة عدد مقدر من بني وطني في بلدانكم، فقد حفهم بعضكم بالعناية وخصهم كرماؤكم بالرعاية، ولكن العشم هو توفيق أوضاع العالقين والمخالفين للإجراءات التي لا حق خاص فيها، تظل الحوجة الحالية هي إكمال فضلكم بتوفيق أوضاع كل سوداني في أراضيكم وتسهيل إقامته أو مروره أو تمكينه من العودة إذا كان يرغب في ذلك، كما أن في بلدانكم طلابا

وطالبات بمختلف المستويات قد يتعذر إكمال بعضهم للرسوم أو إجراءات الدراسة للظرف المعلوم، كل ما نرجوه هو تسهيل أمرهم وعدم حرمانهم من فرص تعليم لا تعوض في الظرف الحالي.

سادتي:

أمام مجلسكم هذا فرصة كبيرة لخفض حدة الأزمات الإنسانية في السودان بتقديمكم يد العون وقد بادرتم سباقين لذلك وأجزلتم النوال قبل السؤال، ولكن يقع على عاتقكم مخاطبة الأسرة الدولية عبر عضويتكم في الأمم المتحدة، وعضوية الجزائر في مجلس الأمن بأن يضطلعوا بدورهم ليضعوا أوتار هذه الحرب والتحقيق في ملابساتها وانتهاكاتها وتوقيع العقاب على من قاد إليها وأوكى نارها.

ختاما:

سادتي: أمامكم أن تقودوا صلحا عربيا إيرانيا وتعاونا إفريقيا تركيا صينيا وتكاملا إسلاميا سنيا شيعيا وخلاصا إنسانيا، ذلك إن أحكمتم الرباط ووثقتم العرى وصدقتم القول وأتبعتموه بالعمل، وإلا فسيكون عامكم القادم أرذل من سنييكم العجفاء السابقة، ولن يتوقف هذا الدمار وسيل الدماء حتى يصل أعتاب الديار، ويحرق ضرام النيران أطراف ثيابكم، ويدمر الرصاص زجاج أبراجكم، وأعوذ بالله وألوذ إليه وأدعوه ألا يجعل ذلك مصيرا لكم وأن يرفع مقته وغضبه عنا ويحسن خلاص أمتنا.

عروة الصادق إسماعيل حمدون

مواطن سوداني

orwaalsadig@gmail.com

خطر دعاوي التسليح

- الخطورة ليست في تسليح معاشي القوات النظامية (جيش، شرطة، أمن)، ولكن كيف تتم تلك العملية ووفق أي ضوابط، وهل هناك عجز في القوات النظامية للسيطرة على فوضى الصراع في السودان؟ نعم قد يساعد تسليح المعاشسين على حماية المجتمعات المحلية من الهجمات المسلحة والتصدي للتهديدات الأمنية في حالة تكامل أدوار أجهزة الدولة.

- ولكن ذلك يتم في حالة اعتداءات تتدرج مستوياتها وتختلف أنواع اسلحتها، والدعوة له بهذه الصورة وفي ظل غياب تام لمؤسسات الدولة الامنية وشغور كراسي عدد من مؤسسات الحكومة في المركز والولايات، هذا سيزيد من تفاقم الأمر ويمكن أيضًا أن يرفع مستوى العنف والفوضى في المجتمعات المتضررة ويدفعها للتسلح العشوائي خارج منظومة أورنيك (١٢ س). ومن الممكن أن يؤدي إلى حدوث مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

- لذلك فإن هذا الأمر مسألة مثيرة للجدل، ويجب أن يتم التعامل معها بحذر وفي إطار الإجراءات القانونية والضوابط المناسبة. ويجب أن يتم التركيز على إيجاد حلول سلمية للصراعات المسلحة بدلاً من اللجوء للتسليح وأن يمنع منعا قطعيا تسليح المدنيين، وعدم تسليح النظاميين أصحاب السوابق والانتهاكات والذين تم ابعادهم من الخدمة بسبب فظائع وشاركوا في جرائم ضد الإنسانية.

- لأن ذلك تنطوي عليه عدة مخاطر منها تنامي العنف وزيادة أعداد الهجمات والهجمات المضادة واتساع رقعة الاشتباكات، ما سيقود لتدهور الأمن في المدن وانخراط بعض الجماعات القبلية في الأقاليم بصورة تزيد من حدة الصراعات.

- ودون أدنى شك سيكون حينها المدنيون قد أقحموا في الصراع وصاروا هدفا للهجمات المسلحة والاعتداءات وعرضة لكل أنواع الانتهاكات، وفي نهاية المطاف لن يكون بمقدور أي جهة أو سلطة السيطرة على الأسلحة في المدى القريب وهو ما سيحفز جماعات إجرامية منظمة على التسلح ليس لأغراض الحماية بل لأغراض الجريمة، لذلك عوضا عن تسليح مجموعات جديدة يتعذر ضبطها.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

- هناك عشرات الآلاف من منسوبي المؤسسات المنضبطة باللوائح والقانون ولا زالوا في الخدمة بطرفهم سلاح (ميري) وتلقوا تدريبا طويلا على استخدامه يمكن استدعاؤهم عوضا عن استدعاء المعاشيين وتوسيع رقعة التسلح.

- أما دعوات حاكم إقليم دارفور للتسلح وشراء الأسلحة فهي دعوة ستقود دارفور للجحيم، وستشرعن تجارة السلاح وتطور الجريمة وتفتح الباب لاستجلابه من دول تشهد فيها تجارة السلاح والجريمة ازدهارا كبيرا، ودارفور بها ما لا يقل عن ٥ ملايين قطعة سلاح، والتسليح فيها لا يأخذ طابعا فرديا بل أنماطا قبلية وكل كيان يطور ترسانته للتفوق على الآخرين، فهل نحن في حوجة لاستدعاء شبح الحرب الأهلية والجريمة العابرة للحدود.

- ختاما: ما لم يتم احتواء هذا الأمر والالتزام بما يتم الاتفاق عليه من أطراف النزاع والزام القوات على الأرض به، حتما ستتزايد الانتهاكات وسيحفز ذلك جماعات كثير للاستجابة لدعوات التسليح، وحينها ستطل الجريمة المنظمة برأسها وجماعات الغلو والتطرف وتجار الممنوعات والسلاح والبشر، وسندلع حرب أهلية ستمزق السودان، لذلك الطريق الأقصر هو خفض حدة التوتر وإيقاف ضجيج السلاح لا توسيع رقعة التسلح.

تم النشر قبل th May30 بواسطة الحبيب عروة الصادق

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

خطر حرب دارفور ٢٠٢٣م

- الحرب في دارفور لم تتوقف نيرانها حتى بعد توقيع اتفاق سلام جوبا ولن تتوقف طالما أن مسبباتها وعامل تأجيجها لا زالت ماثلة، فالصراع السياسي في البلاد ينعكس على الإقليم ويهدد ليس استقراره فقط بل يعصف بوحدة البلاد، وهو ما يزيد حدة الصراع السياسي فيه، كما أن العامل الاقتصادي وشح الموارد وقلة الدعم المركزي لحكومة الإقليم يفاقم من الصراع على الموارد، ويحفز لنيلها بقوة السلاح.

- معلوم أن الإقليم يمثل سكانه ثاني أكبر عدد من النسمات بعد العاصمة التي أفرغت من السكان وتمثل الصراعات بين الاثنيات والأعراق و الثقافات المختلفة عامل كبير من عوامل تجديد الصراع وإشعال الحرب في الاقليم.

- لما لدارفور من ارتباط جيوسياسي وتمازج اجتماعي مع أربعة دول تشهد صراعات داخلية يمكن أن تعزز تلك الصراعات الإقليمية والدولية، إلى تجدد النزاعات والحروب، فضلا عن جماعات دولية تنشط في عدد من الدول الجارة لها ارتباط مباشر بالصراع في تلك الدول.

- عجز حكومة الإقليم عن السيطرة على الانفلاتات الأمنية والجريمة المنظمة واستمرار عمليات الفساد والمحسوبية في دولاب الحكومات الولائية فاقم الغبائن والمظالم المناطقية والجهوية وحفز كثيرين لمحاولة أخذ الحقوق غلابا.

- معلوم أن دارفور ليست منطقة معزولة عن عمق السودان شمالا وشرقا وجنوبا وتتأثر بالصراع فيه كل ربوع السودان والدول المتاخمة للإقليم، وتجدد الحرب الأهلية فيه سيجعل من المنطقة بؤرة من الجحيم المتناثر في البلاد والإقليم ونواة لتشظي البلاد وانقسامها وتنامي انتهاكات حقوق الإنسان، مثل العنف والتعذيب والتمييز، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

- أخيرا: أعتقد أن الفرصة لا زالت مواتية في الإقليم لتلافي اندلاع الحرب وأمام حاكم الإقليم وولاة الولايات وأعضاء مجلس السيادة من الحركات المسلحة في دارفور فرصة لوقف اندلاع الحرب، وهي ابتداء بكف الدعوات للتصعيد والتسلح وخفض نبرة الحرب العالية وفتح حوار

دارفوري بين مكوناتها السياسية والعسكرية والاجتماعية والجلوس لبحث حلول سلمية للنزاع المحتمل، وفي ذلك هناك وساطات محلية فاعلة يمكن أن تلعب الدور الأكبر لتجنب الحرب أو إنهائها، وفي ذلك يمكن أن يستفيد الحاكم وقادة الإقليم من فرص التعاون الدولي والإقليمي لتوفير الجوانب الإنسانية جنبا إلى جنب مع المسار السياسي، وعلى السلطات تفعيل آليات القانون وتحقيق العدالة في أطرها الجنائية وتحجيم انتشار الجريمة بالقانون لتحقيق الاستقرار بالقانون وليس بالثارات وسلطة السلاح، ويقع على المؤسسات الإعلامية في دارفور من إذاعات وتلفزيونات محلية الدور الأكبر في بث خطابات التوعية بأهمة السلم والتعايش والتسامح والحد من خطابات الكراهية.

- ختاما: ما لم تتحد دارفور برجالها ونسائها وشيبها وشبابها ضد هذا العبث حتما سيفتح الباب على مصراعية لكل أنواع التدخل الإقليمي والدولي وربما تدخل العالم بموجب الفصل السابع كما حدث في السابق وكان مدخله لذلك قضية دارفور، وعلى السودانيين جميعا الوقوف ضد هذه الحرب والتأكيد على وحدة إنسان ووجدان وأرض السودان وألا يسمح لأصحاب الأجندات الإنفصالية باستغلال نفوذهم وسلاحهم وسلطتهم.

تم النشر قبل May31st بواسطة الحبيب عروة الصادق

خطر حرب الخرطوم ٢٠٢٣م

- حينما بدأت الحرب في دارفور ٢٠٠٣م لم يكن تلافي علاجها يتجاوز الاستجابة للمظالم التنموية وقصور الظلال الإدارية للدولة واحتجاجات قطاعات اجتماعية ومجاميع مطلبية، ولكن بالتجاهل والتساهل تطور الأمر إلى فقدان ٣٠٠ ألف نفس ونزوح ولجوء حوالي ٧ ملايين نسمة بعضهم مات في المنافي ومعسكرات اللجوء وبعضهم إلى الآن بعد مرور عقدين من الزمان يحلم بالعودة الآمنة إلى داره ومرحاله وحيكورته وأرض أجداده ولا زالوا يمنون أنفسهم بالوقوف على مقابر أهلهم الجماعية والترحم على ذويهم.

- بهذه المقدمة القصيرة أجزم أن استمرار الحرب في الخرطوم سيقود لتطاول أمدها وتزايد عدد ضحاياها من قتلى ومصابين ومفقودين وفارين، وحتما ستتزايد رقعة الجريمة المنظمة والانتهاكات الإنسانية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

- تطور حالة الصراع السوداني في ٢٠٢٣م، برفض الدعوات السلمية والمطلوبات الحقوقية والنداءات المدنية، والاستعاضة عنها باختلاق صراع عسكري مسلح لتوطيد أركان الاستبداد والانفراد بالسلطة قاد لما نحن فيه وهو ثمرة سلسلة الانقلابات منذ ١٩٨٩م حتى ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م، وبذلك تم تغييب الأصوات المدنية والسلمية وخفضها لصالح ارتفاع صوت البنادق، ونجحت الدولة الخفية في زج قوى الثورة السلمية في حالة استقطاب حادة قسمت الوجدان زاد من حدتها انتهاكات وجرائم عناصر الدعم السريع التي قابلتها خطابات تحريضية ستنسف أي حلم سوداني بالوحدة وستقسم السودان.

- ودرس حرب دارفور ٢٠٠٣م يبين أن التدخل الخارجي قد يؤدي إلى تنامي الأزمات وتفاقم الصراعات المحلية وتحولها إلى حروب وهو ما يتم استدعاؤه الآن بصورة علنية أو سرية، وهنالك محاولات لدعم أطراف الصراع وتسخيرها لصالح أجندة غير معلومة إلا لأصحابها عن طريق تزويدها بالأسلحة والمال والدعم اللوجستي.

عروة الصادق
للتواصل:

orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

- هذا يعني أن اتساع ظل رقعة العوز والفقر والحوجة والفاقة والظلم الاجتماعي وتنامي ظواهر الجريمة واللجوء للعنف وربما التسلح بأسلحة خفيفة ومتسطة وثقيلة ملقاة على قوارع الطرقات وتنظبم تكوينات إجرامية محلية وعابرة للحدود، بالتعاون أو التبادل الإجرامي مع دول جارة متاخمة للسودان وحدودها مفتوحة دون رقيب.

- بالتالي سيحدث تنامي الصراعات الاثنية والمناطقية والجهوية والعرقية وهو الأمر الذي سيثمر مرارة الصراعات على الهوية والتسلح على تلك الأسس وتهاوي خطاب القومية في مواجهة خطابات العنصرية والتحريض والكراهية، وفي ذلك يتم بذل أموال طائلة لمنصات وواجهات إعلامية تبث تلك المواد لصالح مشروع الفوضى والتدمير.

- هذا المشهد سيحفز أجهزة مخابرات وجماعات أمنية إقليمية ودولية للتدخل السافر وربما الخبيث في الشأن الداخلي، وذلك لن يكون وفق أجندات تخدم أهل السودان وإنما ستكون ساحة الوطن ميدان للاصطراع الدولي لتحقيق مصالح تلك الدول وخلق حالة اصطفاف داخلية بين أبناء الوطن كما حدث في الحلات الليبية والسورية واليمنية والعراقية، والآن نشهد تلك التحركات على استحياء عبر مؤسسات إقليمية ودولية قد تقود لتدخل عصابات دولية عبر الحدود أو قوات أممية ببوابة مجلس الأمن والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

- ختاما: في حال استمرار فشلنا جميعا (لا أبريء أحد) في إدارة الصراع والخروج ببلادنا إلا بر الأمان، فلن يكون لأي دور خارجي قيمة أو جدوى، بل سيكون مجال للمزايدة والعناد والمواجهة مع الأسرة الدولية ومفتاحا لباب يتسرب منه جماعاة الغلو والتطرف والإرهاب والإرهاق الإقتصادي للأم، وهي حتمبة مؤكدة ما لم نتحل بالجدية ونتحمل مسؤولياتنا تجاه شعب مسحوق أضنته الحرب ومضاعفاتها يقف خيرة أبناؤه على الحدود وأبواب السفارات ومخيمات اللجوء يكابد مذلة الظروف وإذلالا غير مسبوق، بعد أن شرده منطق القوة الذي استعاض عن قوة المنطق، وقطع الطريق أمام أشواق السودانيات والسودانيين في الحرية والسلام والعدالة..

١ يونيو ٢٠٢٣م

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

تم النشر قبل 1st June بواسطة الحبيب عروة الصادق

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

أقلام أمنية لنسف الجهود السعودية

- بعد نجاح الهدنة الإنسانية التي تم إقرارها في ٩ يونيو ٢٠٢٣م، تحت إشتراطات مراقبة صارمة من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، طفقت بعض أقلام المعاتيه والمشوهين نفسيا للإساءة للملكة العربية السعودية وسفيرها في الخرطوم وتبخيس جهودهم الدبلوماسية والسياسية والإنسانية، وتتخذ تلك الأقلام من دول ومنافي ومقار مخابرات ملاذات آمنة لتسعير الحرب والتحريض عليها وبث خطابات الاستعداء لكل رافض للحرب ولكل وسيط إقليمي أو محلي او دولي يريد إنهاءها.

- منذ اشتداد حدة الخلاف بين قيادة الجيش والدعم السريع، استشعر السودانيون خطر الحرب ورأوا بأم أعينهم تحشيد الجنود والبارود والوقود، حتى صارت الخرطوم قنبلة موقوتة، فهيأ فلول النظام السابق وسدنة الإنقلاب المناخ لاندلاع الحرب يقف خلفهم أقلام المخابرات وأبواقها الأمنية، فقادوا حملة شعواء لتحطيم الجهود الإقليمية والدولية واستهدفوا الرباعية الدولية واختزلوها في مقالات عنوانها منزل السفير السعودي، باعتبار أنه من سعى للتوسط بين الفرقاء ووضعهم على جادة الطريق استشعارا منه لما يمكن أن ينجم عن كوارث ماحقة بالبلاد والمنطقة وأمنها.

- انبرت كثير من الأقلام الأمنية لمواصلة هذا الهجوم الممنهج والمتواصل، آخرها ما خطه قلم مدير جهاز الأمن الوطني الأسبق الصحفي والقيادي بحزب البعث السوداني محمد وداعة في حق المملكة العربية السعودية ومهاجمتها في خطة لا تخفى إلا على خفاش ينكر ظهور ضوء النهار، وهو دأبه منذ بواكير الثورة ونهجه في إدارة الصراع، فالكاتب هو واجهة سياسية لابتزاز الخصوم المحليين والاقليميين والدوليين وبمثابة حصان طروادة يستخدمه صلاح قوش المستخدم من أجهزة مخابرات المنطقة لاقتحام جدر السياسيين والساسة.

- ما قرأته من وراء سطور قلم المخابرات (وداعة)، أن هناك جهة أمنية وسياسية تريد ابتزاز المملكة العربية السعودية عبر سفيرها في الخرطوم للمشاركة في أي عملية سياسية يمكن أن

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

تتمخض عن منبر جدة الذي يستضيف طرفي الصراع في السودان بدعم أمريكي وهي طريقة تقليدية تجاوزتها أجهزة مخابرات الحرب العالمية الثانية.

- هذه الأقلام الأمنية عكفت كذلك على شيطنة البعثة الأممية في السودان ورفض دورها في تيسير الحوار لإنهاء إنقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م واجتهدت لأن يكون طرد البعثات والمبعوثين الدوليين والعاملين بالأمم المتحدة نهجا لاحقا وعملًا جديدًا في العلاقات بين السودان والمنظومة الدولية ودول الجوار، وصمموا لذلك حفنة من الأسباب. وهيأت الحكومة الإنقلابية لأن تتخذ قرارًا بطرد رئيس البعثة ووصفه شخصا غير مرغوب فيه.

- وهذه الحملات التي تولى كبرها قلم المخابرات (وداعة) هدفها إجهاض جهود المملكة العربية السعودية أو اتخاذها مطية لتحقيق تموضع سياسي جديد، فلا زال يجيش بخاطر قلم المخابرات أن يصبح أحد أعمدة وأركان الدولة السودانية وحكومتها بعد انجاز الثورة السودانية، ومن هذا المنطلق السياسي يحاول أن يخلق توترًا سياسيًا بين الحكومة السودانية وحواضنها الانقلابية وبين المملكة ممثلة في عنوان دبلوماسيتها السفير بن جعفر كما فعل الفلول مع فولكر.

- كذلك لا تخفى على فطنة المتابع ربط القرائن الزمكانية التي يتحرك بناء عليها الفلول والسدنة وأقلام المخابرات وأبواق الحرب، فالتموضع المكاني لتلك الأقلام واتخاذها من عواصم دول تجاوزتها فعالية وفعاليات الملف السوداني في جدة والدور السباق للمملكة منذ اندلاع الأزمة في ساعاتها الأولى وتسخيرها إمكانات جوية وبحرية لإجلاء البعثات الدولية والرعايا ومواطني الدول المستضافة في الخرطوم إلى جدة عبر جسر لم تشاطرهم فيه دولة، في ظل تمترس كثير من الدول خلف حواجز الإجراءات والتعسف، واتخذ قلم المخابرات من توقيت نجاح الهدنة في الخرطوم ميقاتا لاستخدام فزاعة الابتزاز الذي سيتدرج سياسيا وأمنيا ومعلوماتيا وفق تكتيكات كلاسيكية لم يستطع صلاح قوش تجاوزها.

- نشد على يد قيادة المملكة العربية السعودية ونشيد بدورها في تقديم أعظم خدمة للشعب السوداني سيذكرها التاريخ أنها مهدت لوقف الحرب وهيأت (جدة) لجلوس الفرقاء وجسرت الهوة بينهم، ومهدت الطريق لفتح المسارات الآمنة وسهلت وأسهمت في وصول الجسور الإنسانية والإغاثية العربية والدولية وعلى رأسها ما قدمه مركز الملك سلمان للإغاثة، ونشكر جهود سفيرها

في الخرطوم الذي استجاب مشكورا لترتيب وتسهيل وتذليل الصعاب للوصول إلى منبر جدة الذي تقوده الإدارة السعودية بدعم أمريكي أشاد به الاتحادين الأفريقي والأوروبي والأمم المتحدة، وهذا المسعى الذي بذلته المملكة وسفيرها في الخرطوم هو عطاء غير مشرط وهو ما يزعج الأطراف التي تريد التدخل في الصراع السوداني لتحقيق اشتراطات وأجندة ذاتية أو سلطوية أو أمنية أو اقتصادية أو نحوه.

- ختاما: أقلام المخابرات وأبواق الحرب عجزوا تماما عن تعطيل جهود الحكومة الانتقالية في طوريها الأول والثاني، فلجأوا للتحريض على الانقلاب عليها في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م، وقد فشلوا في إيقاف فعاليات الاتفاق الإطاري ومؤتمراته لإنهاء الإنقلاب فاختاروا تسعير نيران الحرب والتأليب عليها في الخرطوم، والآن أمامهم منبر جدة (الجاد) لإنهاء الصراع في السودان بعد أن تقاصرت مساعيهم في نسفه وتعليق مباحثاته ربما سيلجأون للتحريض الأمني ضد المملكة العربية السعودية وسفيرها وسفارتها وطواقمها الإنسانية التي تقود جسر الملك سلمان وشريان الغوث الإنساني، لذلك لا ينبغي الالتفات إلى هذه الأقلام أو إيلائها أدنى اهتمام فهي مأمورة ومأجورة وبمثابة الحصان الذين يقوده سايس وعلينا التوجه مباشرة إلى دولة (السايس) وأجهزة مخابراتها لكف الأذى الأمني والتحريض وخطابات الكراهية التي تتخذ من عواصم عربية وآسيوية منصات لألسنة (أقلام المخابرات).

١٠ يونيو ٢٠٢٣م

تم النشر قبل 10th June بواسطة الحبيب عروة الصادق

استغلال الحرب لتأجيج الحرب

- إن دخول أي من الحركات المسلحة وجيوشها المنتشرة في مدن كثيرة في المعارك الحالية مع أو ضد يعتبر انحيازا لأحد أطراف الصراع وهو من التصرفات التي ستؤثر بشكل كبير على العمليات العسكرية والتوجهات الاستراتيجية والعملية السياسية برمتها، وبالتالي عندما ينحاز طرف مسلح لإحدى الأطراف في الصراع، فإن ذلك يعني أنه يقف في صف هذه الجماعة أو تلك مما يجعله جزءًا من الصراع بشكل مباشر، ولا أعتقد أن الحركات المسلحة مستعدة للتموضع أو الاصطفاف في أي جانب، فما حازوه من مكاسب سلما لا يمكن أن ينالوه بالحرب أو حتى يصلوا الي معشاره.

- كذلك أي مشاركة في الحرب تترتب عليها نتائج كثيرة وكارثية منها التأثير على عملية الحوار والتفاوض بين الأطراف المتحاربة، فيمكن أن تنتهي مباحثات جدة التي تستطيفها المملكة العربية السعودية وتشرف عليها الولايات المتحدة الأمريكية، لتبدأ من عاصمة أخرى كما رأينا في مباحثات اتفاق سلام جوبا، فهناك من كان يريد نقله للدوحة والقاهرة وانجمينا، وهذا يعني أنه سيصبح من الصعب على الطرف المسلح الذي ينحاز لإحدى الأطراف أن يعتبر الأخرى كشريك متساوٍ في الحوار والتفاوض، مما يجعل من الصعب التوصل إلى حل سياسي للصراع، وهو أمر سيعقد عملية الوصول لسلام مستدام واستكمال عملية السلام التي بدأت في جوبا ويرتجى استكمالها بانضمام عبد العزيز الحلو وعبد الواحد نور.

- وأي تحرك عسكري من أي كيان مسلح كالذي حدث في كادوقلي من الجيش الشعبي قيادة الحلو في يونيو الجاري، سيخلف العديد من الخسائر والضحايا والأزمات والكوارث الإنسانية وهو ما سيؤثر على مستقبل البلاد المتضررة من صراع دامي ودائم ومنهك لإنسانها ومواردها وسيمتد إلى ولايات كردفان جميعاها وصولا للنيل الأبيض وولايات دارفور المتاخمة لكردفان الكبرى، وهذا الأمر حتما سيقود لانفجارات اجتماعية واصطراعات قبلية واصطفافات اثنية قد تؤدي إلى تأجيج العنف وتصعيد الصراع بشكل أكبر، وتبعث برسالة خاطئة إلى المجتمع الدولي بأن الحل العسكري هو الحل الوحيد للصراع، وهو ما سيقابلة المجتمع الدولي بالعقوبات والتدخلات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

- عليه فإنه ليس من مصلحة أي من أطراف الصراع أن ينحاز إليه كيان مسلح وليس من صالح الكيانات المسلحة كذلك الانحياز لأي طرف أو استغلال فترات السيولة الأمنية لتجاوز مناطق السيطرة والتفكير والتخطيط التوسعي فهذا سيكون محفزا لاستخدام الجيش للطيران والوسائل التي كان يستخدمها النظام السابق ضد المدنيين ما سبب في كوارث وفظائع إنسانية، لذلك، يجب على الأطراف المعنية بالصراع وبخاصة (الحركات المسلحة) أن يتفادوا الانحياز لأحد الأطراف المتحاربة، وأن يعملوا بشكل مستقل ومتعاون للوصول إلى حل سياسي ينهي الصراع ويحقق مصلحة السودانيين في العيش الكريم واستعادة النظام الديمقراطي والسلطة المدنية لاستكمال عملية السلام العادل الشامل وتحقيق التحول الديمقراطي الكامل.

- لذلك يعتبر استغلال هشاشة السلطات الأمنية وتسرب الكيانات المسلحة "المتمردة" أو"الغازية" من أخطر التحديات التي ستواجه السودان ومحيطه الإقليمب وكافة الدول والمجتمعات في العالم، حيث سيقود ذلك إلى انعدام الأمن والاستقرار وتفشي العنف والفوضى في المجتمعات المحلية وينسف أدنى مقومات الاستقرار وينهك تلك المجتمعات.

- الوضع الحالي في السودان يشهد ضعف أمني بائن وخلل استراتيجي يحفز جماعات كثيرة للدخول إلى السودان واستغلال ثقوب السيولة الأمنية للانقضاض على المدن، وعندما تصبح السلطات الأمنية هشة وغير قادرة على التصدي للتحديات الأمنية، فإن ذلك يشجع الكيانات المسلحة على التسلل وربما التسلط على المجتمع ويمكن أن ترتكب فظائع على أساس إثني وقبلي، والتي يمكن أن تسعى لتحقيق أجنداتها الخاصة على حساب مصالح الدولة ككل ويمكن أن تتدخل حينها أيادي أجنبية دعما وإسنادا وتمويلا واستضافة لمحطات الانطلاق ومعسكرات التجنيد والتدريب.

- وما لم يتم تدارك الأمر وإعادة الأمور إلى نصابها في السودان ولايات التي لم يتمدد إليها الصراع فإن ذلك سيسمح بانخراط مجموعات في في الصراع وخدمة الأجندة المشار إليها أعلاه وهو ما يقود لخطر داهم وهو إثارة الفوضى والعنف في المجتمع، وتفشي الجريمة والإرهاب والتهريب والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر وغيرها من الأنشطة غير الشرعية، وتزايد جرائم الاختطاف للمدنين والعاملين في المنظمات الاممية والمطالبة بأموال طائلة في مقابل إطلاق سراحهم. وحينئذ، فإنه

سيصعب على الحكومات رتق الفتق وستعجز السلطات الأمنية عن توفير الأمن والاستقرار اللازمين للمجتمع، وسيتعرض المواطنون للخطر ويشعرون بالتهديد والخوف وتتضاعف موجات اللجوء والنزوح والفرار من الحرب وازدياد أعداد المفقودين.

- ختاما: هنا يقع الواجب علينا جميعا كقوى مدنية وكيانات سياسية واجتماعية وسلطات محلية وولائية ومجموعات عرفية ورجالات دين بذل كل الجهد مع الحكومات والسلطات الأمنية وتحفيزهل لتعمل على تقوية نفسها وتعزيز قدراتها الأمنية والعسكرية، والإسهام المجتمعي في تحسين الخدمات العامة المتدهورة وتطوير البنية التحتية المنهارة وورفع المستويات الاقتصادية المنهارة للمجتنعات، وذلك بتعزيز التضامن والتعاون بين المؤسسات المختلفة في الدولة. كما يجب عليهم أيضًا تكثيف الجهود للتصدي للتنظيمات المتطرفة التي ستطل برأسها في مثل هذه الحالات اتعاظا من التجارب التي عاشتها عدد من الدول الجارة والشقيقة والصديقة.

١١ يونيو ٢٠٢٣م

تحويل الصراع الدموي وتجنب التدخل الأممي

مقدمة:

- الصراع المسلح في السودان هو من الصراعات الأكثر دموية وديمومة في أفريقيا، ويعود لعقود من الزمن، متمحورا حول الصراع على السلطة والثورة والموارد واتخذ في بعض الأحيان طابعا اثنيا ثقافيا دينيا أدى لانفصال جنوب السودان على تلك الأسس، وهو يتطور على مر السنين ليشمل عدة مناطق في السودان ويتمدد بصورة تدار عبر أيادي منها الخارجي المخابراتي أو الداخلي الاستخباراتي.

- منذ احتضان السودان لأول ديمقراطية برلمانية في الخمسينيات، واجه البلاد صراعاً مسلحاً استمر لأكثر من نصف قرن عم كل أراضيه حتى وصل الخرطوم في ١٥ إبريل ٢٠٢٣م، فمنذ أن بدأت أنانيا الأولى في ١٩٥٥م الفترة الإستعمارية البريطانية، وصولا لانفجار الأوضاع في الستينيات ما حدا بالسيد الصادق المندي وقتها بكتابة ما أسماه مسألة جنوب السودان في ١٩٦٤م. وصولا لما حدث في ١٩٧٣م و١٩٨٣م مرورا بالإجراءات التسكينبة التي اتخذتها الحكومات في تلك الفترة وصولا لمؤتمر السلام الشامل الذي كان مقررا له أن ينعقد في سبتمبر ١٩٨٩م وقطع الطريق أمامه انقلاب الجبهة الإسلامية القومية وقتئذ تحت دعاوى الشريعة والدين مثلما حدث في الأعوام الأخيرة التي شهدتها حكومة الفترة الانتقالية بانقلاب أكتوبر ٢٠٢١م، ومثلما أدى الفقر والتهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إلى انتشار أعمال العنف في إقليم دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق هانحن نشاهد اندلاع الحرب في قلب العاصمة القاصمة الخرطوم وفي احيائها وحواريها ومدنها.

- لكن هل يمكن إيقاف هذه الحرب ومنع حدوث تلك الحروب مجددا في تلك الأقاليم؟ الجواب هو نعم، ومن أجل ذلك ينبغي على الكيانات السودانية والمجتمعات المحلية والإقليمية والمجتمع الدولي العمل معاً على حل المشكلات الجذرية وتأمين مصادر الخطر مثل العنصرية و"التغبيش" والتجييش والتهميش الاقتصادي والتغبين الاجتماعي والتفاوت الطبقي وعدم الحصول على

الموارد. وذلك من خلال توفير الدعم والموارد للصمود القادم وتشكيل حكومة انتقالية قادرة وفاعلة وجامعة ومانعة للانزلاق في مثالب الفترات السابقة، حان الوقت لتتبع مسار السلام والتفاوض وإعادة الهوية الوطنية المفقودة للسودانيين وصياغة الحلم الوطني.

- أولا: ليس من واجب القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنخب الاجتماعية إنهاء الصراع المسلح وإنما تحويل الصراع العسكري إلى حل سياسي وهو أمر بالغ الصعوبة ويحتاج إلى الكثير من الجهود والتفاوض من قبل جميع الأطراف المتحاربة فيما بينها، ومن ثم مع كافة أصحاب المصلحة. ولكن يمكن القيام ببعض الإجراءات لتسهيل الحوار السياسي وتفادي التصعيد العسكري، وذلك عبر عدة خطوات:

1. بحث مشترك لا عزل عنه أحد ولا يستثنى منه أحد غايته حث الأطراف للوصول إلى حل سياسي دائم ومنصف للصراع الحالي يحقق سلاما مستداما ويقود لتحول ديمقراطي تام.

2. إيجاد منصة شاملة ومحايدة ومرضية لجميع الأطراف المتحاربة للتفاوض والتقارب تستوعب كافة أصحاب المصلحة والمتضررين من آثار الصراع.

3. الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي والعمل بشفافية عند التفاوض والاستجابة لمبادئ العدالة والحقوق الدولية والالتزام بكافة التعهدات والإيفاء المتبادل بجميع الالتزامات.

4. تعزيز الحوار والتواصل بين الأطراف المتحاربة، وتفادي التصعيد العسكري أو تحريك ميليشيات أخرى.

5. توفير دعم إنساني واجتماعي ونفسي وصحي عاجل للمناطق المتضررة بشكل فوري يتجاوز بيروقراطية الأنظمة الإدارية المتهالكة في الدولة.

- ثانيا: بالنسبة لتجنب دعوات سدنة التنظيم المباد والحركة الإخوانية للاستمرار في الحرب وصولا لما أسموه الحسم العسكري، فينبغي العمل على تجاوز تلك الدعوات الجهولة بالركون لطاولة التفاوض وتقوية أي حوار سياسي يجري بين الأطراف المتحاربة وتحديد القضايا التي لا تزال معلقة أو غير محسومة، كما يجب تعزيز السلوك الإنساني وحقوق الإنسان في المناطق

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

المتأثرة لتخفيف الضغط والتوتر ومنع تزايد الانتهاكات وجرائم الحرب. كما يجب أن يكون الحوار السياسي المشترك هو الطريق الوحيد للتقارب وإنهاء الصراع بأسرع وقت ممكن، وبتعاون الجهود والإرادة السياسية لجميع الأطراف المتحاربة وصولا لعقد اجتماعي جديد يؤسس لسودان الغد الآمن.

ومعلوم أنه توجد عدة عوامل ومعيقات تؤثر على الوصول لعقد اجتماعي جديد وعقبات كئاد أمام الوصول لما يسمى بالتسوية السياسية الشاملة، ومن أهمها:

1- انقسامات المجتمع والقيادات السياسية، حيث تؤدي الخلافات السياسية والانقسامات الداخلية إلى عدم توحيد الرؤية والهدف الوطني، مما يجعل من الصعب الوصول إلى عقد اجتماعي جديد، وهو ما يستوجب صياغة مشتركات القوى السياسية المدنية الفاعلة وتقديمها كمرجعية لأي حوار محتمل.

2- ازدياد واتساع رقعة الحرب ترتب عليه عدم وجود بيئة سياسية مناسبة، تتعلق هذه العوامل بالقدرة التنظيمية للقوى المدنية وفعاليات على الأرض، وهو ما يتطلب نمطا جديدا للممارسة السياسية إضافة إلى المساندة والدعم الدولي والإقليمي الذي يمكن أن يخلق بيئة مناسبة لعملية التسوية السياسية.

3- يشكل تضارب المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية والأمنية للمنتفعين المحليين والاقليميين والدوليينةمن الصراع أكبر معيقات الوصول للعقد الاجتماعي حيث يؤثر التوتر وعدم الاستقرار المتزايد على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لتلك الجهات والجهات مما يولد عوامل استقطاب جديدة في الصراع تتعدى الحدود.

4- الأنماط الاجتماعية والعادات والتقاليد والموروثات والأعراف إذ أنها تلعب دورًا كبيرًا في شكل الحياة المجتمعية، وقد بلغ ذلك ذروته بالحرب في الخرطوم التي خلفت تباينا اجتماعيا واصطفافات على أسس عرفية محلية وقبلية واختفى المستوى القومي، الأمر الذي حال استمر فإنه سيصعب الوصول إلى عقد اجتماعي جديد وتحقيق إصلاحات سياسية شاملة.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

5- انعدام الثقة بين الناس والحكومات والقيادات السياسية المختلفة، حيث إن الثقة هي المفتاح للنجاح في أي عملية تسوية سياسية، وعدم وجود الثقة يؤدي إلى عدم تمكن الأطراف المختلفة من التفاهم والتعاون مع بعضها البعض وهو الأمر الءي سيتم استغلاله لخلق اصطفافات تتدرج من مستويات عمرية أو قبلية أو جهوية أو مناطقية.

6- في حال استمر الوضع الأمني والعسكري كما هو الحال أو تفاقمت تأثيراته في المركز والولايات سيستحيل الوصول إلى عقد اجتماعي جديد في الوقت الذي تشهد فيه البلاد صراعات عسكرية وتدخلات خارجية.

- ثالثا: إن صياغة مشروع سياسي مشترك وعقد اجتماعي جديد بعد الصراعات الدامية كالتي نشهدها هذه الأيام يحتاج إلى عدة خطوات، ومن بينها:

1. تشكيل الرأي العام ويتطلب التشكيل لمشروع سياسي مشترك الاطلاع الشامل على رأي العامة واحتياجاتهم الضرورية، استنادا على الأفكار والطموحات العامة، وذلك يمكن تحقيقه عبر إجراء استفتاءات واستطلاعات رأي عام عن طريق النشر عبر وسائل الإعلام والوسائط الاجتماعية، وهيئات المجتمع المدني والمنظمات ذات الصلة والتنظيمات غير الحكومية.

2. ينبغي الترتيب لعقد مؤتمر جامع، فيمكن عقد مؤتمر سياسي تشارك فيه جميع الأطراف المهتمة بالمشروع المشترك وهيئات المجتمع المدني والتنظيمات غير الحكومية، والأكاديميين و المحللين السياسيين والخبراء، وذلك لمناقشة وصياغة فكرة المشروع المشترك وتحديد مكوناته واحتياجاته يمكن أن يتم ترتيبه في إحدى الدول حال تعذر انعقاده داخل السودان.

3. تحديد الأهداف الرئيسية للمشروع السياسي وثوابته الوطنية التي يهدف إليها المشروع، وأهمها تحديد حقوق الفئات الأكثر تضررا من الصراع وضمان تلبية احتياجاتهم وجبر ضررهم وتحقيق كافة مستويات العدالة، وتحديد المسار السياسي الذي يؤدي إلى إنهاء الصراع وتحقيق السلام.

4. إنشاء فرق العمل التي ستشارك في إنشاء، تطوير، تحديث، وتطبيق المشروع القومي المشترك وتعكف على صياغته، وهذا يتطلب تمثيلا شفافا وكافيا لكافة القطاعات الاجتماعية والفئات المهنية والنوعية والعمرية.

5. العمل على إيجاد مصادر التمويل فصياغة وتنفيذ المشروع المشترك يحتاج إلى تمويل لتغطية تكاليفه، وهو السبب الرئيسي وراء فشل العديد من مشاريع النهوض والسلام والتنمية التي أبرمت في عدد من الدول. يجب على فرق العمل العمل على تحديد مصادر التمويل والبحث عن طرق لدعم المشروع وتوفير الموارد المادية لتحقيقه من الموارد المحلية والاقليمية ودعم الشركاء الدوليين.

6. أهم ما يمكن أن يقال في النهاية، يجب أن يكون المشروع المشترك مبنيًا على قيم حقوق الإنسان والعدالة والتكافل والتضامن، ولابد من تحقيق هذه القيم لكي يتحقق السلام والاستقرار.

- رابعا: ما لم نسر نحو إنهاء الخرب فسيتعذر علينا إيجاد وطننا الموحد، ولن نحظى بالاستقرار واستمرارية الحياة ولنحافظ على سلامة بلادنا وأراضيها وحدتها واستقرارها علينا اتباع بعض الإجراءات الداخلية التالية:

1. الحوار السياسي الذي يتضمن البحث عن حلول سياسية للنزاعات القائمة والتفاهم على نظام دستوري يحترم حقوق الجميع في الدولة والذي قطعت فيه القوى السياسية شوطا كبيرا يحتاج إلى استكمال حلقاته.

2. تعزيز مفهوم العدالة والمساءلة وهذا يتطلب وضع تصورات محكمة بإنشاء مؤسسات قضائية وعدلية ومنظومة حقوقية مستقلة وقوية وتفعيل دورها في حماية حقوق الفرد والحفاظ على حقوق الإنسان بعد ما شهدته البلاد من انهيار تام لمنظومة العدالة والحقوق.

3. بحث سبل دعم الاقتصاد القومي ودخول الأفراد بعد انهيار مؤسسات كبيرة وهو ما سيقود للاستقرار ويسمح للحكومة بتقديم الخدمات العامة والمرافق الأساسية للمواطنين، وما سيحفز الاستثمار والتنمية الاقتصادية ويزيد من مستوى الاستقرار في الوطن وإلا فسنشهد انتكاسة وعودة عنيفة للصراع واندلاع الاحتجاجات في كل مدن البلاد.

4. علينا تجنب التقسيم السياسي والابتعاد عن التميز السياسي والعرقي والديني والمناطقي، وتشجيع العيش المشترك بين جميع أبناء الوطن، وتحترم الثقافات والأديان والعادات والتقاليد المختلفة للشعب وإخراس كافة الأصوات التي تعلي من العصبيات وتعظم خطابات الكراهية.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

5. إعمال الشفافية التي ينبغي أن تكون حاضرة في كل الأنشطة التفاوضية والعمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بصورة شفافة، وضرورة عدم إخفاء المعلومات وإظهار الحقائق للكافة بكافة سبل الوصول والاتصال.

6. رفع الحس بالتضامن القومي من خلال التركيز على المصالح المشتركة للجميع وتغليب مصلحة الوطن على أي مصالح شخصية أو حزبية أو طائفية أو مناطقية والتمهيد لخلق قيادة قومية جامعة مستقلة للبلاد.

7. اتباع أرفع وأكفأ أنماط الحوكمة والإدارة الرشيدة ويتطلب هذا الإجراء توفير القدرة التنظيمية للحكم والإدارة، والحوكمة الرشيدة على جميع المستويات لضمان تطبيق القوانين واللوائح بصرامة ودون تمييز أو محاباة وتطهير منظومة التمكين الحزبي والمناطقي لصالح أهل الكفاءة والمهنية والتميز.

- خامسا: هناك فرصة تلوح جراء هذه المحنة التي شهدتها البلاد وهي إمكانية العودة القوية للحياة والاستقرار والاستفادة من نداءات إقليمية ودولية كثيفة لإنقاذ السودان آخرها مؤتمر الاستجابة الإنسانية للسودان الذي عقد بجنيف في ١٩ يونيو الجاري، ولتحقيق الاستفادة القصوى من الدعم الإقليمي والدولي بعد الصراعات المسلحة نحتاج القيام بعدة إجراءات، منها:

1. تحديد الأهداف والأولويات الحقوقية والإنسانية والأمنية والصحية والاقتصادية التي تريد الحكومة تحقيقها من خلال دعم الدول الإقليمية والدولية، إلى جانب تحديد الأولويات في المرحلة الراهنة والمناسبة للتدخل الدولي.

2. الاستعداد لذلك بتشكيل فريق عمل محلي وإقليمي ودولي من الخبراء والمتخصصين للمساعدة في تحديد الأولويات وإعداد الخطط والبرامج المناسبة لتنفيذ الأهداف المرسومة، لتسهيل مسارات الاستجابة الفورية والسريعة والإسهام في الترتيب للمستقبل.

3. الاستفادة من الخبرات السابقة في إدارة الصراع من خلال الااستفادة من التجار السابقة لمحيطنا الإقليمي والدولي في تطبيق الحلول السلمية وتحقيق الاستقرار وهناك تجارب ناجحة إفريقية وآسيوية ولاتينية يمكن الاسترشاد بها.

4. العمل الدبلوماسي الحثيث بتكثيف التواصل مع الآخر الدولي وتفعيل العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بين الدول الإقليمية والدول الكبرى لدعم الانتقال الديمقراطي والتنمية الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان، وذلك عبر دبلوماسية رسمية حكومية وأخرى شعبية.

5. التلويح بفرص الاستثمار، فينبغي التركيز على جذب الاستثمار الدولي لتنمية البنية التحتية والقطاع الخاص وتشغيل الشباب، وذلك باستكمال الخطوات التي بدأتها الحكومة الانتقالية في مجالات الزراعة والطاقة والتعدين والسياحة وغيره.

6. ضرورة الاستفادة القصوى من التكنولوجيا ويجب إيجاد الفرص للتعلم وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتسهيلات الأخرى، لأن جميع فرص الاستقرار صارت مرتبطة بالتطور التكنولوجي.

7. التدريب والتطوير والتنمية البشرية بصورة متزامنة مع عمليات إنهاء الصراع،و ينبغي الاهتمام بالتنمية البشرية والإنسانية، بما في ذلك التعليم والصحة لتوفير فرص العمل في المستقبل القريب وتطوير المهارات للاستجابة لاحتياجات البلاد.

- سادسا: من أشد الأخطار المحتملة على البلد حال استمرت الحرب، هو التدخل الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتسليط يد العقوبات على رقاب السودان والسودانيين، ولتجنب العقوبات الدولية والتدخلات السلبية الخارجية علينا المضي بجد وحرص نحو الخطوات التالية:

1. إيقاف الحرب فورا والحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي، ما يوجب على الحكومة المركزية والحكومات الولائية العمل على تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والحفاظ على سيادتها، ومكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

2. الالتزام الصارم بالقوانين الدولية والاتفاقيات والمعاهدات الموقع عليها، والتي تتضمن منع دخول المجموعات الإرهابية والمتطرفة للبلاد ومكافحتها، والكف عن الانتهاكات الإنسانية الجرائم والفظاعات..

3. الالتزام بمبدأ التفاوض السياسي والدبلوماسي، الذي يمكن تحقيقه بفعالية مع الدول والمنظمات الدولية المختلفة لتجنب العقوبات والتدخلات السلبية، والعمل على إقناعهم بأن الحكومة قادرة وراغبة وتعمل على إنهاء الحرب والوصول إلى سلام مستدام يقود لمدنية الحكم والسلطة ويمكن من استعادة مكاسب تنموية للبلاد وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

4. ينبغي العمل على التكامل الإقليمي وتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول السبعة المجاورة والأخرى الصديقة والمنظمات الإقليمية، وذلك للحد من التدخلات الخارجية وتحقيق الاستقرار والحفاظ على السلم والأمن الإقليمي.

5. ضرورة تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية في جميع المجالات المهنية والسياسية والإدارية والأمنية والعسكرية الاتحادية والولائية، وتحقيق مباديء العدالة والمساءلة والشفافية وسيادة حكم القانون، وذلك سيسهم في تقليل الاحتمالات المرتبطة بالتدخلات السلبية الخارجية.

6. التخطيط الجيد لتحقيق الازدهار الاقتصادي، ويجب العمل على ذلك بواسطة الخبراء والمختصين، وتخطيط ملامح المشروع الاقتصادي للبلاد واقتصاديات ما بعد الحرب لتوفير فرص العمل للشباب والتخفيف من أي ضغوط اجتماعية تؤدي إلى انتكاس الأوضاع السياسية والأمنية السيئة لما هو أسوأ فيندلع الصراع وتتدخل القوى الدولية.

7. أمامنا أهم تحد للحيلولة دون التدخلات الدولية وهو تعزيز قدرات الأمن الداخلي وتحسين الإدارة الأمنية وتحديث وتطوير المنظومة الأمنية، وتطوير القوات العسكرية والشرطية، وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي وتحقيق مهام دستورية لحماية المواطنين والحفاظ على السيادة وصون وحدة التراب.

- سابعا: الوطنية واستشعار الحس القومي تظل هي أهم دوافع السعي لتحقيق السلام وتجنب الحروب، ومتى ما تجرد القادة من ذلك وتخلوا عن أعراف القبيلة وتحلوا بروح قطاع الطريق قادوا بلادهم إلى حتفها.

- فمن خلال الحرب العبثية الدائرة تم إهلاك الحرث والنسل وتشرد المواطن وانتهكت حرماته ونهب الوطن ومقدراته، وتعرض الاقتصاد القومي لأضرار كبيرة نتيجة الانفاق الضخم على الجيش

وشراء الأسلحة والذخائر والتي سبقتها إجراءات وزارة المالية برفع الضرائب وغيرها من الإجراءات اللازمة للحرب. وقد تم إلحاق الضرر بالبنية التحتية للبلاد والزراعة والصناعة والتجارة والسياحة، مما أدى إلى تدمير الاقتصاد وزيادة معدلات البطالة والفقر وحتما ستترتب على عمليات التعويض الفردية والجماعية مضاعفات اقتصادية تطلب حسا وطنيا وشعورا قوميا لعدم الاستمرار في الحرب يوما واحدا.

• علاوة على ذلك، فإن الحرب الحالية قادت إلى نهب الثروات والمقدرات الوطنية من قبل العابثين وغيرهم من المتدخلين الإقليميين والدوليين ومهدوا الطريق لإغراق البلاد بسلع ومستهلكات ستدمر الاقتصاد القومي. وبما أن هذه الثروات والمقدرات هي مصدر الثراء والنمو الاقتصادي للسودان، فإن نهبها يؤدي إلى فقدانها نهائيا وبالتالي تبخر الفرص الاقتصادية للبلد، لذلك علينا الحفاظ على ما تبقى من ثروات وموارد ومنع الوصول إليها من جماعات الجريمة المنظمة وعصابات دولية تجتهد لنهبها ونهب حتى موروثنا التاريخي وتدمير ما تبقى.

● ختاما: لكل ما سبق، لابد من تحقيق السلام والعمل على تجنب الحروب مستقبلا وتخفيض التكلفة الإنسانية والصحية والسياسية والأمنية والاقتصادية لها. ومن أجل ذلك، يجب على المتحاربين وقادة المجتمع من أكاديميين وساسة وإدارات أهلية ومجمعات دينية والقادة العالميين العمل معًا على تعزيز الحلول السلمية والفرص الدبلوماسية وتعزيز التفاوض بين الفرقاء والضغط الدولي وتحفيز الحوار والتفاهم لتجنب الصراعات وتقليل الحروب إن لم نقل إنهاؤها. ومن خلال إنهاء الحروب وتحقيق السلام، يمكن استعادة مكاسب إقليمية ودولية للسودان واستعادة فرص بددها انقلاب أكتوبر ٢٠٢١م وحرب أبريل ٢٠٢٣م وتحسين الاقتصاد وتوفير فرص النهوض والنمو والثراء للسودان والسودانيين.

٢٢ يونيو ٢٠٢٣م

تم النشر قبل 22nd June بواسطة الحبيب عروة الصادق

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

فزاعة الحرب بالإشاعة

- انتشار حرب الشائعات وسيطرتها على وسائل الإعلام والسوشيال ميديا جزء من أدوات الحرب وهي ليست بالأمر الجديد في السودان فقد انتهجته جهات وجهات عديدة كانت تناوىء الحكومة الانتقالية التي اغلقت بدورها عدد من مراكز الإشاعة ومنصات الأخبار الكاذب وخاطبت شركة ميتا في العام ٢٠٢١م والتي أغلق بدورها ما يزيد عن الثلاثة ألف حساب تبث أخبار كاذبة وخطابات كراهية في المجتمع السوداني، ويعود ذلك الانتشار السيء والكبير والمضر للإشاعة بشكل رئيسي إلى توظيف كافة الأطراف المتحاربة بفعالية لتأثير القوة الشاملة للإنترنت وتوسع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من جميع أنحاء العالم لصالح الدعاية الحربية بصورة تلقائية أو عبر منصات مدفوعة الأجر.

- وذلك لأن الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي مجالٌ لا يتلاءم حتى الآن مع الضوابط التقليدية التي تنظم وسائل الإعلام الرسمية وتحكم إجراءات النشر بل تعدى الأمر لتجاوز حتى عدد من الصحفيين العاملين بالمهنة لتجاوز الضوابط والأعراف المهنية وشارك بعضهم في حملات التضليل.

- وفي ظل غياب الإعلام الحكومي الرسمي طوال أيام بداية الحرب وإغلاق كافة الصحف ومحطات التلفزة والاذاعة التي بلغ عددها ٣٣ اذاعة وعدد من اجهزة التلفزة الولائية في ظرف العالم الذي نعيش فيه يعتمد بشكل كبير على المهارات والخبرات الشخصية وانطباعات الناس بدلاً من الوسائل الرسمية المعتمدة.

- لذلك ينشر الأشخاص المعلومات والشائعات التي تناسب آرائهم ومواقفهم من حالات الاصطفاف مع هذا الطرف أو ذاك والتي ارد في الغالب من مواقع الكترونية لأشخاص دون سياسة تحرير او مقار او التزام بضوابط العمل الإعلامي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هؤلاء أولويتهم هي جذب المزيد من المتابعين والتفاعلات وجني بعض الأموال التي يتم استلامها نظير الإعلان في بعض الصفحات أو كعمولات من أطراف الصراع.

- ومثل غياب الإعلاميين والأقلام الصادقة والرصينة طوال فترة الحرب أحد عوامل تعزيز هذه السلوكيات الخاطئة والفاسدة والخطيرة التي قادت إلى فقدان المنابر والمصادر الرسمية للإعلام والتوعية وتضييق الحيز الذي تحمل فيه المنابر الرسمية ذلك الثقل لتعزيز الدور الحيوي للصحافة والإعلام في إعادة تصوير الواقع بصورة مجردة وانحيازه للرسالة الانسانية في رفع الوعي ورفض خطابات الكراهية والعنصرية ورفض الخروب ودعم التحول المدني والعملية الديمقراطية.

- كان أن المتابعين للشائعات يتعمدون لبثها لجهل منهم او لعلم ظنا منهم أن قادة العمليات يعتمدون على هذه المعلومات الخاطئة في اتخاذ القرارات التي قد ترجح كفة أحد الأطراف، وهذا يمثل خطراً حقيقياً قاد إلى تفاقم بعض الظواهر المعقدة وتشويه صورة الأشخاص أو الجماعات والعبث بوثائق ومسكنات ومظهر الحكومة الرسمية.

- ختاما: لذلك ينبغي العمل على استعادة المنصات الإعلامية الرسمية وتمكينها من البث وفتح استديوهاتها للإعلاميين وقادة الرأي ولو في مدن السودان الآمنة التي لم يصلها الصراع، وتوجيه النصح للإعلاميين والمشاركين في تنوير الرأي العام بضرورة الظهور والاسهام في تبيان الحقائق وتحجيم الشائعات والمعلومات المروجة والمضللة، والنظر بجد في كيفية تتبع المعلومات الصحيحة، والتحلي بالتحليل النقدي المسؤول لإنتاج القصص والتقارير الاستقصائية الدقيقة، على أن تضطلع المؤسسات والمنظمات الإعلامية الرسمية والخاصة بأقصى درجات الشفافية والحياد، والاستماع إلى جميع الأصوات لإعادة بناء ثقافة الإعلام واستعادة الثقة فيه واستقاء المعلومات من مصادر موثوقة لقتل آلة الحرب الإعلامية المضللة.

تم النشر قبل 30th June بواسطة الحبيب عروة الصادق

تكتيكات الحوار ورفضه ثم العودة

- مقدمة: تمنع أطراف الصراع الدامي في الخرطوم وقادة الحرب العبثية طوال الأيام الأولى للحرب عن الحوار، فاحدهما يريد أن يحسم الأمر في ثلاث ساعات وأيام قليلة لإنهاء التمرد، والآخر يريد القبض على قائد الجيش وتقدبمه للعدالة، وحول كلا الرأيين انطفت الجموع تأيدا لهذا ضد ذاك، إلى أن اكتشف الجميع أن الجلوس إلى بعضهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة أمر حتمي، وجلسا إلى بعضهما عبر وساطة سعودية أمريكية في مدينة جدا، أغراض الجلوس المعلنة أنها إنسانية ولكنها تستبطن إنهاء الحرب والجريمة المقترفة في حق الشعب السوداني، واستمر الأمر لفتح نوافذ أخرى إفريقية عبر الايقاد، وعربية واقليمية ودولية، وآخرها التصريحات السيادية لرئيس مجلس السيادة عن قبول أي مبادرة تركية، وطلب نائبه عقار لدور روسي في حل الأزمة السودانية، وفي كل ذلك نجد أن الحوار هو السبيل الحتمي للخلاص من ورطة الحرب وجرائمها التي أوقعنا فيها جنرالات الإنقلاب.

- أولا: إن ما يمكن تسميته ممارسة التكتيك السياسي برفض الحوار والتفاوض في النزاعات المسلحة وكسب الوقت للتقدم العسكري والعودة مرة أخرى للتفاوض، هو عملية لا أخلاقية لا تقل شناعة عن جرائم الحرب والانتهاكات المستمرة والفظائع التي تخلفه الحرب لأن ينعكس بصورة مباشرة على الاوضاع في الأرض ويتسبب على مدار اليوم والساعة بأضرار عديدة وبالغة منها:

1. زيادة التكلفة الإنسانية ومفاقمة الكوارث وزيادة الخسائر البشرية، وعدم اللجوء إلى الحوار والتفاوض يعني استمرار الصراع المسلح، ما يعني تنامي تكلفة الصراع واتساع رقعته وازدياد انتهاكاته وفظاعاته.

2. كما يعني استمرار الصراع والتقدم العسكري من أجل كسب الأراضي العملياتية، تدمير المرافق والمؤسسات الحيوية والاستراتيجية والبنية التحتية في المناطق المتصارع عليها، وازدياد رقعة التدمير لمساكن المواطنين ودخول إحياء وربما مدن جديدة حيز الصراع، ويمكن أن يكون هناك

تأثير طويل الأمد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي سيهزم اي خطط تنموية لتدارك آثار الحرب والدمار الذي خلفته.

3. بتأخير الحوار والتفاوض والتماطل وتزايد أيام الحرب ستتنامى نبرات الاعتداد بالنفس والخطابات العنترية واللغة الحربية الامر الذي سيعيق إيجاد حل دائم للنزاع، حيث أن المشكلة الأساسية لن يتم استيضاحها أو حلها بشكل كامل من خلال السيطرة العسكرية فقط، لما لها من جوانب إنسانية وامنية وسياسية واقتصادية تغيب عند العملياتيين، وكذلك ليست من أولويات أبواق الحرب ونافخي كيرها وداقي طبولها.

4. كما أن استمرار الصراع وعدم التوصل لحل سلمي في الخرطوم ومدن السودان الملتهبة سيؤدي إلى تعقيد بيس الوضع في البلاد فقط بل كل الوضع الإقليمي وسيقود لحدة التوتر وزيادة الاستقطاب بين الدول المجاورة للسودان والتي لها ارتباطات جيوسياسية أو مصالح أو مطامع أو مخاوف وهي كثيرة لا تحصى ولا تعد على الصعيد الإقليمي والدولي.

5. كل ما ذكر حتما يؤثر على ثقة الأطراف المتضررة ويجعلها صعبة التعاون في عملية إعادة البناء وبناء الثقة، وستكون نيران الحرب تحت الرماد متى ما سنحت السوانح لانقضاض طرف على الآخر لن يدخر جهدا في ذلك.

● ثانيا: واقع الأمر يقول أن هناك مؤسسات أمر واقع على رأسها قائد الجيش متوليا زمام الأمر في القوات المسلحة ومانحا تفويضا سياديا للسيد مالك عقار، وبما سمعناه من السيد عقار في حركاته وسكناته الأفريقية وطلبه للحكومة الروسية أستطيع القول، نعم، هنالك إمكانية لإجتماع الخصوم المتحاربين في طاولة حوار، ولقد تم استخدام هذه الطريقة في العديد من النزاعات حول العالم بنجاح. قد تكون هناك تحديات في الوصول إلى اتفاقية سلام شاملة، ولكن الحوار يمكن أن يوفر فرصًا لتبادل الآراء وتحقيق تفاهم أعمق بين الأطراف المتحاربة وتمهيد لوقف إطلاق نار دائم، ولا يخفى على الجميع أن الطرفين يجلسان إلى بعضهما عبر ممثلين في مدينة جدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

● ولنا رصيد كبير من التجارب السودانية التي تمت في مدن وعواصم كأبوجا ونيفاشا وجيبوتي والقاهرة وجميع تلك التجارب السابقة في إفريقيا والعالم العربي والعالم بشكل عام قد وفرت قدرًا كبيرًا من المعرفة والتعلم لأطراف الصراع المسلح الحالية إلا أن هناك أصحاب أجندة حربية يحولون دون الجلوس المباشر لإنهاء الصراع منذ الساعات الأولى للحرب، ونشروا الفوضى في كل مدن السودان للحيلولة دون تحرك الوساطة السياسية التي كانت تعمل حتى ساعات الفجر الأولى يوم ١٥ ابريل ٢٠٢٣م، لذلك استطيع القول أنه يمكن استخدام تجارب نجاح الحوار التي تمت في بلادنا وفي محيطنا بهذه المناطق كنماذج للاسترشاد والتعامل مع الصراعات المسلحة الحالية في الخرطوم ومختلف مدن السودان، وذلك من خلال تحليل أسباب النجاح والعوامل التي ساهمت في تحقيق التوافق سابقا.

وأجزم أن أقصر الطرق لإنهاء هذه الحرب العبثية المدمرة، يعتمد على الظروف الفريدة لكل صراع وأطرافه. ومع ذلك، هنالك بعض النقاط التي يمكن أن تساهم في إنهاء الصراع، مثل:

1. غلبة إرادة الأطراف المتحاربة للعمل من أجل السلام وتحقيق الاستقرار، وتغليب مصلحة الوطن العليا على رغبات الانتصار الشخصية.

2. الالتزام بقيم ومباديء حقوق الإنسان والعدالة وإيجاد اتفاقية سياسية مبنية على المبادىء السلمية والأجندة الديمقراطية.

3. التفاوض النزيه والشفاف، بمشاركة جميع الأطراف المتضررة وذوي النفوذ في الصراع وأصحاب المصلحة الذين شملهم الصراع بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالضحايا وذويهم واللاجئين والنازحين والفارين من ويلات الحرب.

4. تدعيم الوساطة الفعالة والمستقلة من قبل أطراف موثوقة ومحايدة، وجعل منبر جدة محطة جامعة لكل المبادرات التي تقدمها دول واهيئات وأحلاف إقليمية ودولية.

● ثالثا: ومن وقائع التاريخ المنظور والمسطور نجد أن عدم الالتفات إلى الحوار السياسي، واستمرار النزاعات المسلحة، ورفض الحل السلمي والتفاوض أدى إلى مشاكل وأزمات وحرائق جسيمة في الدول المحيطة والمناطق وأمن العالم. وهناك العديد من الأمثلة للقادة الذين تمنعوا ورفضوا

الحوار وتسببوا في تدمير بلدانهم وتهديد السلم والأمن الإقليمي والدولي، ومن بين هذه الأمثلة لا الحصر:

1. صدام حسين (العراق): رفض الحوار وشن حرباً على الكويت في عام 1990م، مما أدى إلى العديد من التداعيات السلبية على العراق والمنطقة إلى أن تم غزوها في 2003م، وتولدت فيها جيوب ومجاميع مسلحة تهيمن على القرار السياسي وتعبث بمقدرات العراق لمدة عقدين من الزمان.

2. معمر القذافي (ليبيا): على الرغم من مبادرات التسوية العديدة التي قدمت له والدعوات المشفقة التي لم يلق لها بالا، رفض الحوار وشن حرب أهلية في عام 2011م حفزت القبائل والشباب للتسلح، مما ألحق أضرارًا كبيرة بليبيا وأدى إلى انهيار البنية التحتية وانعدام الأمن وآلت الأوضاع لبلاد واحدة بحكومتين وثلاث رؤوس متنازعة ومتمحورة حول أحلاف خارجية متخالفة، وانفتحت ليبيا لتجارب متطرفة وعنيفة وجريمة منظمة وعابرة للحدود.

3. بشار الأسد (سوريا): رفض الحوار مع المعارضة السورية، مما أدى إلى نشوب الحرب الأهلية في سوريا منذ عام 2011م وتسبب في دمار هائل ونزوح الكثير من السكان.

إن هذه الأمثلة تُظهر الأهمية القصوى للحوار والتفاوض لحل الصراعات السياسية والعمل على تحقيق السلام والأمن في الدول والمناطق المختلفة.

- ختاما: لذلك بشكل عام يعتبر الاعتماد على التكتيك السياسي المحدود دون اللجوء إلى الحوار والتفاوض سابقة خطيرة ومدمرة للفاعلين على المشهد وللبلاد، حيث يؤدي ذلك إلى استمرار الصراع واستمرار الخسائر البشرية والمادية ودخول شياطين الجماعات الإرهابية والاجندات الدولية. لذلك يجب أن يكون هنالك استعدادا لتقديم تنازلات متى ما لزم الأمر من كل الأطراف، والاستفادة من الدروس المستفادة من النزاعات السابقة والأفكار المبتكرة في حل النزاعات بمعنى أن نبتديء من حيث انتهى العالم وليس باجترار الماضي، ولربما استطاع السيد عقار نقل التجربة الروسية في التعامل مع جماعة فاغنر. لأن تجربة الحوار والتفاوض هي عملية طويلة ومعقدة وقد تتطلب صبرًا وإرادة حقيقية للتوصل إلى اتفاق مستقر ومستدام.

تم النشر قبل 1st July بواسطة الحبيب عروة الصادق

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

تعليقا على دعوة البرهان لعسكرة المدنيين

- ألقى قائد الجيش كلمته ولم يلق لها بالا لتلقي بالبلاد في سعير الحرب الأهلية والتسلح العشوائي، خصوصا وأن الأمر يأتي بعد سبعين يوم من الحرب والسودانيون ينتظرون ما أسماه الجنرال الحسم في غضون ساعات استمرت لأيام وأسابيع وشهور، فاستنفار المواطنين للتسلح في الصراعات المسلحة له ما له من مثالب وخطورة وضرر كبير على العباد والبلاد، وأبلغ تلك المضار:

1. عدم التدريب الكافي لمن يتم استدعاؤهم واستثارة الحمية فيهم ومخاطبتهم بنداءات العصبية، فأفضل المتمرسين على حمل السلاح عهده به معسكرات الخدمة القسرية، فغالبًا ما يكون لدى المدربين المهنيين الخبرة والمعرفة اللازمة لتدريب الجنود وتحسين قدراتهم العسكرية. على العكس من ذلك، يفتقر المواطنون إلى المعرفة والمهارات الضرورية للتعامل مع أسلحة عادية تقليدية ناهيك عن أخرى متقدمة، مما يزيد من فرص وقوع حوادث أو استخدام خاطئ للأسلحة.

2. في حالات شبيهة بحالات تحشيد سابقة وحاضرة في الذهن الجمعي سنشهد عدم وجود رقابة وانفلاتات وعدم سيطرة على االسلاح، ففي الجيش المنظم يتم فرض قواعد وإجراءات صارمة لضمان أمن وسلامة الجنود والمدنيين مع ذلك رأينا العديد من المخالفات. ومع ذلك نشهد تصويبا خاطئا لكثير من الأسلحة التي أودت بحياة مدنيين عزل، يمكن أن يفتقد التسلح الشعبي لهذه الرقابة والإجراءات الواجبة، مما يؤدي إلى تهديدات بحياة المواطنين الأبرياء واتساع دائرة النار.3. تنامي الاصطفافات وتفاقم العنف والانقسامات، يمكن أن يزيد استنفار المواطنين وتسليحهم في الصراعات المسلحة من مستوى العنف والانقسامات في المجتمع. قد يتحول المواطنون المسلحون إلى ميليشيات ومجاميع مسلحة كالتي يتم قتالها، وجماعات متناحرة تؤثر بشكل سلبي على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

4. اتساع رقعة التسلح يترتب عليها اضطراد العنف وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان، وبسبب قلة الجرعة التدريبية وانعدتم الرقابة، قد يرتكب المواطنون الذين تم تسليحهم انتهاكات لحقوق الإنسان انتقاما لما مورس عليهم من انتهاكات دون ضوابط، سواء عمداً أو بشكل غير مقصود. هذا قد يؤدي إلى مزيد من الضحايا المدنيين والمعاناة الإنسانية.

● لم يقرأ الجنرال العظيم من سفر التسليح الشعبي تراكمات المضار التي تتوارثها بعض الشعوب والامم، وكانه نسي أن التسليح والتجييش الذي مورس لعقدين من الزمان في السودان أسهم في انقسام البلاد وتمزيق وحدها وتشتيت سكانها، هناك العديد من الأمثلة للتسليح الشعبي في الصراعات المسلحة، مثل:

1. نماذج الحروب الأهلية، ففي الحروب الأهلية قد يشارك المواطنون في مجموعات مسلحة للدفاع عن أنفسهم أو القتال من أجل أجندة معينة كما حدث في دارفور ٢٠٠٣م، التي من ثمارها الجنجويد وحرس الحدود والدعم السريع وغيرها من الجماعات المسلحة. ومثال على ذلك أيضا حرب البوسنة الهرسك في التسعينات، والتي لا تزال جيوبها المسلحة تطل برأسها مهددة استقرار المنطقة.

2. الثورات الشعبية في بعض الحالات، يستخدم المواطنون التسليح الشعبي للتمرد ضد حكومة قمعية أو ظروف اقتصادية صعبة. مثال على ذلك هو ثورتي ليبيا واليمن الشعبيتين في عام 2011م والتي انتهت إلى حرب متواصلة لأنها حادت عن سلميتها وقسمت ليبيا لدولتين شرقا وغربا، اليمن إلى دويلات وكليهما تصرف مئات الملايين من الدولارات لنزع الألغام، فضلا عن تحول سوريا إلى بؤرة من جحيم الغلو والتطرف وسوق للمخدرات والاتجار بالبشر ونهب الثروات واستقطاب العصابات وجيوش العالم.

3. أما التجربة الاثيوبية تعاملت مع الأمر باحترافية عسكرية وتقدم رئيس وزرائها وقتئذ صفوف القتال وتموضع في الجبهات، وبالرغم عن ذلك ركن إلى طاولة التفاوض وجلس مع غرمائه في جنوب أفريقيا، ليبرم اتفاق سلام.

● خلاصة: البرهان بدعوته البلهاء هذه مدفوعا من سدنة التنظيم المحلول ومنطلقا من أجندة الحركة الإخوانية يريد تحويل الصراع من نزاع سلطوي مع غريمه قائد الدعم السريع غايته استعادة دولة "الانقاذ"، فيتحول الأمر إلى حرب أهلية يصطف فيها أبناء الشعب السوداني خلف راياتهم وولاءاتهم الأولية ويفتح بذلك باب الجحيم للسودانيين والمنطقة حولهم.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

- ختاما: ينبغي أن نوقن أن هناك العديد من الصراعات والأزمات الحقيقية حول العالم التي قادت بالفعل إلى استنفار المواطنين والتسليح والتجييش الشعبي، ولكنها جميعا تلجأ في نهاية المطاف إلى حلول تفاوضية، حيث يتعذر على هذا النمط الشامل تجاوز جوانب الأمان والاستقرار التي تتطلبها تلك البلدان. لذلك، يفضل العمل على تحقيق الاستقرار السياسي بالحوار والحلول السياسية لبلوغ الأمان وحفظ حياة الإنسان وفتح نفاج للتنمية الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان ومنع حدوث تلك الصراعات المسلحة مجددا، إلا أن الأمر يحتاج شجاعة تخرج صاحبها من مخبئه ليخاطب العالم بتلك المعاني.

عروة الصادق

٢٩ يونيو ٢٠٢٣م

تم النشر قبل st July1 بواسطة الحبيب عروة الصادق

سُنن الانقلابات وطُموح الجنرالات

● مقدمة: في سوداننا أرض أجدادنا ومنبت رزقنا، شهدت البلاد العديد من الانقلابات العسكرية والاضطرابات السياسية على مر العقود منذ الاستقلال في 1956م وحتى يومنا هذا، منها المذكور ومنها المنسي ومنها ما تم حفظه في الصدور وبين السطور.

• وأعدد أمثلة لبعض الأحداث الرئيسية في تلك الحقب وتأثيرها على الاستقرار السياسي والأمن الإقليمي والدولي مقروءا مع حاضرنا لاستشراف مستقبلنا مقبل الأيام، وذلك بالاشارة لانقلاب الجيش (نظريا) والجبهة (فعليا) في 30 يونيو 1989م، في هذا التاريخ تحديدا حدث انقلاب من قبل جماعة عسكرتارية أمنجية أيدولوجية تعرف بـ"الجبهة الإسلامية"، تطورت إلى أن عرفت "المؤتمر الوطني" بقيادة العميد وقتئذ عمر البشير وزمرة من الجنرالات الذين تباهوا في فترات الحكم بانضمامهم للتنظيم الإخواني، واعتزازهم بانجاز انقلاب يونيو، وانكارهم الشديد والتام للأمر برمته لدرجة أذهلت حتى المقربين منهم في محاكمات مدبري الإنقلاب التي شهدتها محاكم العاصمة الخرطوم في (2021- 2022م).

• وقد أثر هذا الانقلاب على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في السودان وأدى إلى تغيير جذري في الهيكل الاجتماعي والقيمي والديني والسياسي والاقتصادي والثقافي للبلاد، وكبل وجهة الوطن وجهوده الدبلوماسية فصار السودان كالأجرب في الحظيرة الدولية مضروبا عليه حصار اقتصادي ووضع في قوائم رعاية الارهاب وانتهاكات الحريات الدينية وطولب مسؤولين رفيعي المستوى على رأسهم الرئيس المخلوع للمحكمة الجنائيةالدولية لارتكابهم فظائع في حق شعبهم.

• فقد بدأ وقتذاك الانقلاب الدموي المشؤوم بكذبة وخديعة (اذهب إلى القصر رئيسا وسأذهب إلى السجن حبيسا)، بها تحلل الجيش من أي ارتباط بأيدولوجيا وتحرره من أي قيد تنظيمي، وأنه لا يوجد أي ارتباط لجهة داخلية أو خارجية بالإنقلاب إلى أن تبدت ملامحه الإخوانية الجهادوية بسفور، ومزقت إمكانية الوصول لاتفاق سلام شامل في سبتمبر 1989م وختخضت حرب عبثية سميت بالجهادوية نجم عنها انفصال السودان في 2011م إلى دولتين.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

• وفي تلك الأثناء بدأت التوترات في إقليم دارفور في عام 2003م عندما اندلعت صراعات مسلحة بين الجماعات المتمردة والحكومة وقيل وقتها أن حسم التمرد لن يتطلب وقتا كثيرا أو جهدا كبيرا لأنه محدود من قلة قليلة، إلا أن الأمر استفحل للدرجة التي شهد فيها السودانيين حريق كامل لقرى ومدن ومحو جماعات سكانية ومجمعات سكنية من الوجود في مناطق كمجر وشطايا وبليل ومهاجرية وبندسي وغيرها، وتم تكوين نواة الجيوش القبلية التي تحفزها النعرات العنصرية والجهوية وتخليق مشاريع عنصرية أسهمت لاحقا بصورة كبيرة في إحداث جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وشهد السودان لأول مرة التطهير العرقي للدرجة التي وجدت فيها مقابر جماعية بشهادات محلية وإقليمية في مناطق كوادي صالح، جميع تلك النيران ألهبت أوضاعنا اليوم وهي محركات تجدد الاقتتال في دارفور سيما حريق الجنينة وزالنجي واشتباكات نيالا واجتياح كتم وطويلة وغيرها في يونيو 2023م.

• ومن ثمرات ذلك الانقلاب أن قعت حروب واسعة النطاق وانتهكت حقوق الإنسان بشكل خطير في مناطق جنوب كردفان والنيل الأزرق سببها اصطراع على السلطة واتخذ مؤخرا صراعات على الموارد والهوية وتم اقحام الأجندة القبلية فيه، مما أدى إلى نزوح الكثير من السكان وانتشار الفوضى وحدوث انتهاكات مروعة بعضها رصد وبعضها الآخر لم يتمكن أحد من رصده أو تدوينه إلى في صدور الناجيين من لهيب الحرب.

• تمدد الأمر ليشكل الانقلاب وشعاراته الجوفاء تهديدا للمنطقة والإقليم، فقد شرع التنظيم في تدبير محاولة فشلت لاغتيال الرئيس المصري الراحل محمد حسني مبارك بإثيوبيا عام 1996م، وانخرط كذلك في استقطاب ودعم الجماعات المتطرفة، بما في ذلك حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة وأسامة بن لادن الذي دخل البلاد بأموال طائلة أخرجوه منها خالي الوفاض، ومن بعده استمر الأمر لاستجلاب جماعات إخوانية من المنطقة وتدريبهم وتسليحهم ومحاولة تصدير الأسلحة إليهم في فترات مختلفة الأمر الذي جعل من البلاد هدفا عسكريا وتهديدا جيوسياسيا لبعض دول المنطقة على رأسها دولة الاحتلال التي أجبرت النظام على قطع علاقاته مع إيران وقفل

حسينياتها وطرد بعثتها، ومهدوا للقاءات سودانية اسرائيلية قادت مباحثاتها الراحلة نجوى قدح الدم.

• من الإجحاف أيضا تحميل ذلك النظام فوق طاقته وإدعاء أن تأثير هذه الأحداث على السلم والأمن الدوليين كان بليغا، ولهذا يتطلب المزيد من الدراسات العميقة والشفافة التي ليس لها محمول سياسي أو عداء وتنميط من غرماء ولذلك خير من يفيد في الأمر، تلك الشهادات التي نبعت من داخل البيت الإسلاموي في الداخل والخارج من شخصيات كالراحل بروفيسور الطيب زين العابدين، وخالد التجاني النور، والمحبوب عبد السلام، وعبد الوهاب الأفندي، والمفكر الموريتاني محمد مختار الشنقيطي ولا توجد شهادة أقيم في هذا الصدد من شهادة عراب الحركة والتنظيم الراحل الشيخ حسن الترابي.

● إن تحليل انعكاس الصراع الداخلي في السودان على الاستقرار الاقليمي والدولي عتمد على تفاعله مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ويمكن رصد قائمة من المنظمات والجماعات والحركات والأنظمة وأجهزة المخابرات التي لها ارتباط عضوي ومادي وتنظيمي بجماعة الانقاذ. وقد أدرت تلك الارتباطات وذلك الانعكاس السلبي للاضطرابات في السودان إلى زيادة التوترات الإقليمية وتمدد الجماعات المتطرفة التى تم تفريخها لتشارك في أنشطة هدامة وعدائية في دول الجوار على رأسها عناصر مسلحة ارتزقتفي ليبيا وأخرى متطرفة في سوريا والصومال وغيرها.

● أما أخطر ما تم استنانه من الانقلاب وانتهاجه كممارسة ضد الخصوم ومن قبلهم الحلفاء هو تصفية الحسابات السياسية والعسكرية بعد الانقلابات وإقالة العسكريين الذين نفذوا الانقلابات والبطش والتنكيل بهم وبالسياسيين أو تصفيتهم أو نفيهم، واعتبرت وقتها قضية معقدة ولها تأثير كبير على الاستقرار السياسي في البلاد الأمر الذي جعل الملايين يفرون بجلودهم من البلاد هجرة ونزوحا ولجوءا او اعتزالا للعمل العام.

• فمثلا رأينا بعد الثورة المصرية في 25 يناير 2011، تم إقالة العديد من القادة العسكريين وتم تشكيل مجلس عسكري لإدارة البلاد. ومع تصاعد الاحتجاجات المدنية والاضطرابات، تمت إقالة

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

المشير حسين طنطاوي في 12 أغسطس 2012 يليها العديد من تغييرات القادة العسكريين. تأثر استقرار البلد في الفترة التي تلت الثورة بسبب تقلبات السلطة والقيادة التي تعرضت لها البلاد، في السودان تم فعل الأمر بصورة شبيهة بالتخلص من قادة انقلاب 1989م تباعا بالاقالة أو النفي أو الاغتيال والتصفية، واستمر الأمر ماثلا في الممارسة السياسية في السودان ليتكرر بعد إنقلاب أكتوبر 2021م الذي تخلص قائده من كافة الجنرالات الذين نفذوا الانقلاب في مختلف الوحدات.

• وأسوة بالمشهد الذي حدث بعد محاولة الانقلاب في تركيا في يوليو 2016م، وكيف تمت تصفية العديد من الحسابات العسكرية وإقالة آلاف العسكريين. وكيف تأثر الاستقرار السياسي في البلاد في مناطق محددة ولكن احتفظت تركيا في المجمل بقوة استقرارها السياسي، حاول قادة الإنقلاب في السودان في 2021م تكرار أمر مماثل بشراء الوقت واستنساخ التجربة التركية واستدعاء واجهات مصنوعة لخلق حاضنة اجتماعية وسياسية لدعم الإنقلاب ولكن قاد الأمر لاندلاع حرب ضروس بين رأسي الانقلاب في أبريل 2023م

• وعندما حاول البعض العبث بالثورة السودانية التي اندلعت في ديسمبر 2018م، وتكرار نموذج زيمبابوي الذي تمت فيه إقالة الرئيس روبرت موغابي عندما تعرضت البلاد للانقلاب من قبل الجيش في نوفمبر 2017م. تم احتجاز العديد من العسكريين المشاركين في الانقلاب وتم تنصيب إيمرسون منانغاجوا رئيسًا جديدًا، وبعد إقالة البشير تم تنصيب الفريق ابن عوف لساعات ويخلفه الجنرال برهان على ذات النسق الزمبابوي. وعلى الرغم من تأثير ذلك الأمر على الاستقرار السياسي في زمبابوي، إلا أن البلاد تعمل على تجاوز تلك الظروف وتحقيق استقرار أفضل، أما نحن اخترنا المضي نحو طريق الحرب وحريق المراحل للهيمنة على القرار السياسي في البلاد.

● خطورة تلك الانقلابات وعقلية القائمين عليها أنها إلى يومنا هذا لم تتدرك او تع تنامي الوعي بالديمقراطية في إفريقيا وفي السودان على وجه الخصوص وهو أهم عامل في تعزيز الاستقرار وبناء دول مستقرة خالية من الحروب والصراعات وجماعات التطرف، يحاول الجنرالات وأد ذلك العقل ليتمدد شبح الجهل والأمية والفقر ويعشعش عقل التمجيد للدكتاتورية وعسكرة الدول. والشاهد أنه على مر العقود الأخيرة، شهدت القارة تطورًا ملحوظًا في هذا الصدد، والسودان مثل النموذج

الثوري السلمي الامثل والأنصع، إذ شاركت فيه جميع القطاعات الفئوية والمهنية والنوعية وقاد جذوة وعيه شابات وشباب لن يتخلوا عن حلمهم في الحرية والسلام والعدالة.

- ولأن تعزيز الديمقراطية يعني تعزيز المشاركة الشعبية وحكم القانون وحقوق الإنسان، وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. ما يتطلب في هذه العملية تحقيق توازن بين السلطات المختلفة وتنمية مؤسسات قوية ومستقلة مثل البرلمان والقضاء والمؤسسات الرقابية، تتواءم والجهاز التنفيذي، قطع الطغاة غي كل الحقب تكوين تلك المؤسسات، فإما صنعوا مؤسسات تمكين أساسها الولاء قبل الكفاءة وعمادها الطاعة العمياء، أو قطعوا الطريق أمام تكوينها بالانقلاب على السلطة التي تريد تكوين تلك الأجهزة وتفكيك بنية التمكين التي ضربت عماد الدولة واستوطنت في كافة مرافقها.

- ولا زال البعض يعقد جازما أن تجارب الديمقراطية الناجحة في العديد من الدول الأفريقية قد تكون نموذجًا يمكن استنساخه لتحقيق الاستقرار في السودان. فعلى سبيل المثال، بوتسوانا وغانا والسنغال هي بلدان أفريقية، قد مرت جميعها بظروف أشد مرارة مما مر به السودان ومع ذلك تشتهر بنجاحها في تحقيق استقرار سياسي واقتصادي عبر التحول الديمقراطي. وقد تمكنت هذه البلدان من بناء مؤسسات قوية وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتعزيز حقوق الإنسان وتنمية الاقتصاد، وما يؤسف له أننا كنا على شفا هنية من بلوغ ما بلغته تلك الدول.

- عملت جميع تلك الدول على ضو حقيقة مؤكدة وهي أن تاريخ إفريقيا الحديث شهد العديد من الأمثلة لطموح وجموح الجنرالات والطغاة والسياسيين والدكتاتوريين في الهيمنة على السلطة واحتكار القرار السياسي والاقتصادي، والعبث بمقدرات البلاد ومع ذلك، وقظةتعافت إفريقيا بشكل عام من هذا الداء الدكتاتوري خلال العقود الأخيرة، ومع ذلك يريد البعض تصوير أن السودان لن تصلح فيه أي ممارسة ديمقراطية وجعلوا من ذلك الحلم كابوس مليء بالأكاذيب والأباطيل التي جعلت من التطلع للحكم المدني والحرية هو دعوة للسفور والمجون والمثلية والشذوذ ودعاوي الانحلال.

- وهذه الأصوات مع أنها مستوطنة في قلب القارة الافريقية إلا أنها مشدودة لأشواق دكتاتورية مشيخية وملكية وأميرية أو عسكرية تحكمها الأقطاب الآحادية التي لا شريك لها في السلطة، مع العلم أنهم لو أعادوا الكرة ونظروا لما اقترفوه من آثام في حق شعبهم ودرسوا كيف خرجت بعض دول المنطقة من هذه الدوامة لوجدوا أن أبرز الأمثلة على هذا النوع من الحكم في إفريقيا كانت فترة الحكم العسكري في العديد من البلدان خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات حينما قام الجنرال جوزيف موبوتو سيسي سيكو بالانقلاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 1965م وحكم البلاد لمدة 32 عامًا، وخلال هذه الفترة تعرضت البلاد للاستغلال والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وفي غينيا قام الجنرال لانسانا كونتي بالانقلاب في عام 2008م وحكم البلاد حتى وفاته في عام 2020م وقد تميزت حكومته بالقمع والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، مع ذلك، عرفت إفريقيا تحولًا هامًا نحو الديمقراطية والحكم الشرعي خلال العقود الأخيرة. شهدت العديد من البلدان إصلاحات سياسية واقتصادية تهدف إلى تعزيز الديمقراطية ومكافحة الفساد. تم تعزيز قوة المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمان والقضاء، وتم تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في العديد من البلدان، ونحن نصر على قراءة ألواح موبوتو ولانسانا.

- ختاما: من الضروري النظر للماضي واعتبار الدروس والمضي بالعبر نحو المستقبل للعبور الحقيقي الذي يحقق السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل، ولبلوغ ذلك لا مفر من تنفيذ القرارات والتصورات التي خلصت إليها جهود الوساطة التي تبذلها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والاستجابة الفورية لكافة المبادرات التي تريد استقرار السودان وإنهاء حرب إبريل اللعينة، ومساعدة السودانيين لأنفسهم قبل أن يساعدهم غيرهم لتهدئة الوضع وتحقيق السلام والاستقرار في السودان، فاستمرار الحرب يعني نتائج أفظع مما حدث في تاريخنا الحديث وأسوأ مما أشرت إليه من تجارب جوارنا الإقليمي، فهل من رشيد؟!!

عروة الصادق

تم النشر قبل 2nd July بواسطة الحبيب عروة الصادق

خطر الاصطفاف القبلي

- فقط يمكننا النظر إلى حروب السودان جميعها لندرك خطورة الاصطفافات القبلية، فقد ظلت البلاد تعاني من صراعات مسلحة طويلة الأمد بين القبائل المختلفة على أسس عرقية أو جهوية أو عشائرية أو مناطقية أو على الموارد. وهذه الصراعات قادت إلى تدهور الأمن والاستقرار في البلاد وتعرقل عملية البناء والتنمية وتمزيق اوصال الوطن والمواطنين.

- لذلك ثبت أن انخراط القبائل في الصراعات المسلحة وتشكيل اصطفافات عرقية أحد القضايا الحساسة التي تؤثر على استقرار واستقلال الدول وتزيد من احتمالية نشوب الحروب الأهلية. وبين أيدينا بعض الأمثلة الماثلة في السودان والقارة الأفريقية ونماذج معاصرة أخرى لا تحصى ولا تعد، فمن الأمثلة التاريخية في السودان والقارة الأفريقية، يمكن ذكر الحرب الأهلية في السودان (1983-2005م) والتي بدأت نتيجة لصراعات بين الحكومة السودانية المركزية والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان SPLM/A، واستمرت لعقدين مع تداعياتها الواسعة على السكان المحليين وخلفت صراعا قبليا داميا استمر حتى بعد انفصال الجنوب في 2011م، ما يعني أن أي اصطفاف قبلي في وقت الحرب سيتمزق فور زوال أسبابه وتنفض التحالفات المؤقتة أو التكتيكية.

- أما فيما يتعلق بالأمثلة المعاصرة، يكفينا فقط النظر إلى النزاعات القبلية والعرقية في دول مثل نيجيريا والصومال والكونغو الديمقراطية. هذه النزاعات تتسبب في تدمير البنية التحتية لتلك البلدان لبلدان وتهجير المدنيين وتقوض استقرار الدول، وتمخضت عنها كافة الشرور التي لا زالت تعاني منها وأخطرها تولد جماعات قبلية متطرفة واحتكار أخرى للجريمة وعصاباتها المنظمة.

- للخروج من مأزق القبلية الذي زجتنا فيه إدارة نظام المخلوع البشير عبر أمن القبائل في جهاز المخابرات وتعزيز الاستقرار، علينا الآتي:

١. الإسراع في اتخاذ عدة إجراءات بالضرورة أن تشمل هذه الإجراءات نداءات مباشرة لملوك، ومكوك، ونظار، وعمد، وشراتي، وأمراء، وفرش، وسلاطين تلك القبائل تعزيزا للمصالحة والحوار بين الأطراف المتنازعة؛

٢. وتعزيز مفاهيم السلم والتعايش والعدالة وحقوق الإنسان؛

٣. وتشجيع الحكومات الولائية على توفير خدمات عامة عادلة ومتساوية لجميع المواطنين؛

٤. وإبعاد تجنيد القبيلة لصالح محور من محاور الصراع؛

٥. والشروع في صياغة ميثاق شرف اجتماعي يجرم ويحرم الاستعلاءات القبلية؛

٦. ويحث على أن تكون السمات العامة للمجتمعات التعايش والتكافل على نحو يحقق أن تكون المواطنة أساس الحقوق والواجبات ويعترف ذلك الميثاق بالتعددات الثقافية والدينية والإثنية وحفظ الحقوق الإجتماعية لتلك الشعوب وحماية حضاراتها وموروثها الثقافي.

- بالإضافة إلى ذلك لا بد من الاهتمام بملف الخدمات وخصوصا إعلاء قيمة العناية بالتعليم والتوعية لرفع مستوى الفهم المتبادل والتسامح بين الثقافات المختلفة، وتشجيع الشباب على المشاركة في أنشطة اجتماعية لتدارك آثار الحرب، وأن يؤسسوا منصات جامعة للطواريء والغوث الإنساني والدعم الاجتماعي عابرة للقبائل والتكوينات المناطقية الضيقة.

- خلاصة: فقط يكفينا النظر إلى حروب الصومال، التي تركت بلادهم تعاني من صراعات قبلية ومذهبية أدت إلى انهيار الحكومة المركزية ونشوب حروب أهلية مستمرة، وها نحن نسير على ذات الخطى التي تعجل بظهور جماعات قبلية على شاكلة حركة الشباب أو نجمع القبائل، وهذا سيورثنا خرابا ودمارا وجب تحلي قادتنا في الإدارات الأهلية بالحكمة والروية والرؤية الثاقبة لتدارك مخاطر تلك الاصطفافات.

- ختاما: ليس لنا سبيل للخروج من مأزق القبلية، إلا بتوفيق أوضاع المظالم المتراكمة وتوفير كافة مقومات الوحدة الوطنية والمصالحة بين القبائل المختلفة، وإعمال حكم القانون والعدالة وكفالة المشاركة السياسية المتساوية لجميع الأطراف بما يحقق التكامل والتوازن. ولا ينبغي أن تتوقف منصات الحوار والتفاهم بين أبناء وشباب تلك القبائل المختلفة لتشجيع العيش المشترك والتمسك بالكل وليس الجزء وبالأصول وليس الفروع، فالسودان أصل والقبيلة فرع، وهو السبيل

الوحيد لكفالة المشاركة في صناعة القرارات السياسية والاقتصادية وإدارة المستقبل، وإلا فستدور رحا الحروب وستستمر دوامة الدماء وفقد الأعزاء.

عروة الصادق

orwaalsadig@gmail.com

تم النشر قبل 3rd July بواسطة الحبيب عروة الصادق

لإنهاء الحرب

- مقدمة: ثبت للجميع أن استمرار الحرب في الخرطوم أدى لتمددها خارجها، وربما قاد لتوسعها عبر الحدود، وهو ما يمثل حاليا خطورة كبيرة على الاستقرار المحلي والإقليمي والدولي. فقد استيقن الجميع بصحة رفضنا للحرب منذ يومها الأول أو قل قبل اندلاعها، وتحذيرتنا المستمرة من حشد الجنود والوقود وحشو الخرطوم بالبارود، الأمر الذي أدى للإنفجار ومثل اليوم أهم وأخطر شواغل السودانيات والسودانيين وما جاورهم من شعوب المنطقة والإقليم ومن شاطرهم الخوف من شعوب العالم.

1. مثلت حرب الخرطوم أخطر تجليات تهديد السلم والأمن الدولي، إذ تسبب استمرار الحروب واتساعها في عدم استقرار العديد من الأقاليم وتأثر عدد من الدول التي باتت تخشى من زعزعة أمنها واستقرارها، وهو الأمر الذي فاقم من احتمال حدوث صراعات أو حروب جديدة في المستقبل المنظور في منطقتنا الافريقية وقرنها ومحيطها العربي، وتأثر أجواء البلاد وملاحتها البحرية.

2. قادت تلك الحرب بصورة مباشرة لإحداث تأثير سلبي حاد على الأشخاص والمجتمعات، إذ يعاني السكان المدنيون والمجتمعات السكانية والتجمعات المدنية من آثار الحروب بشكل يومي وبصورة مباشرة، جراء القتل والجرح والنزوح القسري والانتهاكات والفظاعات، فضلاً عن تدمير البنية التحتية والبؤر الخدمية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والزراعية والصناعية وخروج المرافق والأسواق التجارية وتفكيك الرأسمالية التي توفر مطلوبات الحياة، وتكلفة عالية للمعيشة والاحتياجات الحياتية والدوائية والصحية والبيئة وتراكم ملوثات الحرب وأطنان القمامة ومخلفات الحرب في شوارع المدن وحواريها.

3. شهدنا جميعنا تفاقم الاستقطاب القبلي والجهوي الذي قد يؤدي للتصعيد العنيف والانخراط في الصراعات ويقود إلى زيادة الاستقطاب بين المجموعات السكانية المختلفة، مما سينمي النعرات والتوترات القبلية والجهوية ويقوض تكامل الدولة والمجتمعات، وهو أمر مالم يتم تداركه سيقود

لانقسامات وتشظي نواة المجتمع القبلي الواحد إلى ولاءات أضيق من العشائر وخشوم البيوت والبطون والفخوذ.

4. تزايد بصورة كثيفة وغير مسؤولة انتشار وتداول الأسلحة، حتى في مناطق خارج دائرة الصراع، والشروع في تشكيل ترسانات مسلحة جهوية وقبلية ومناطقية واستقطاب مدنيين للتسلح، الأمر الذي ترتبت عليه المزيد من الحروب وتوسعها وزيادة انتشار الأسلحة وتداولها بشكل غير قانوني في عدد من الولايات والأقاليم المختلفة، وهناك مجموعات تنشط في تجارة السلاح بمختلف أنواعه الخفيف والثقيل والمتوسط والمدفعي والمسير تريد الانخراط في الصراع السوداني كسوق جديد، الأمر الذي سيؤثر سلبًا على الأمن الإقليمي والدولي وقد يزيد من احتمال استخدام الأسلحة في أعمال إجرامية أخرى كتجارة البشر والمخدرات والأعضاء والجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

- أخيرا: لإيقاف هذه الحرب العبثية وتجنب هذه المخاطر التي مثلت أمامنا ورأينا مضاعفاتها تتزايد يوما بعد يوم، لا مفر من تحلي قادة الحرب وجنرالاتها بالشجاعة والتنازل لقبول الحوار المباشر وغير المشروط، فالحوار والتفاوض وجهود حل النزاعات السلمية والتعاون الإقليمي والدولي هو وحده الأمر الحاسم للصراع في السودان، وينبغي على الفاعلين بكل أطيافهم في المسألة الوطنية السودانية، ونافذي القوات المسلحة المنخرطين في الصراع ومقاتليهم من الدعم السريع العمل بسرعة وبدعم من المجتمع الإقليمي والدولي والمنظمات الدولية العمل معًا للوصول إلى نقاط التفاهم وتهدئة التوترات وإيقاف العنف بصورة فورية، ومحاولة إنهاء هذا النزاع الدامي وهو في مراحله المبكرة قبل أن تتفاقم وتؤدي إلى نتائج كارثية تؤجج الحرب الأهلية وتقود لتحقيق نبوؤة ومخطط خافي دختر مدير الموساد الذي قال بانقسام السودان لخمسة دويلات في محاضرة ألقاها العام ٢٠٠٨م، ولبلوغ ذلك السلام المنشود أضع سبعة أعمدة يمكن أن يشيد عليها صرح السلام المستدام، وهي:

1. تحديد المناطق المتنازع عليها في العاصمة وولايات الصراع الأخرى، وإلزام كل من يسيطر على منطقة تحمل تبعاتها التي تدخل في حدود مسؤوليته التقصيرية أو الجنائية لتحميل المسؤولية وفق مقتضاها مستقبلا، قبل انسحاب جميع المسلحين من تلك المناطق إلى معسكرات ومناطق تجمع منضبطة.

2. الشروع في تشكيل حكومة انتقالية مدنية من كفاءات وطنية مستقلة متسقة مع مشروع الثورة السودانية، تمثل جميع مكونات المجتمع المدني والسياسي والمقاومة والشبابي والنسوي والنازحين واللاجئين والمهنيين في البلاد، وذلك بشكل مؤقت لا يتعدى العامين حتى يتم إجراء انتخابات ديمقراطية.

3. إعادة بناء النظام الإداري والحقوقي والقضائي والمالي والسياسي والمحاسبي في البلاد وتفكيك دولة الحزب لصالح الوطن على أسس متفق عليها بين الكافة بصورة لا يهيمن عليها أحد أو تسيطر عليها جهة.

4. إلغاء قوانين وحل جميع الميليشيات والتكوينات المسلحة (الدعم السريع، حركات الكفاح المسلح، أي قوى مسلحة أخرى)، وتفكيكها لصالح جيش قومي مهني موحد يستوعب كافة أبناء الوطن، يتم فيه إعادة دمج وتسريح منسوبي تلك التكوينات في إطار ترتيبات أمنية متفق عليها زمانا ومكانا وكيفا.

5. إقرار واعتماد والمصادقة على كافة قوانين ومعاهدات حقوق الإنسان والعدالة والمحاسبة وتفعيل المساءلة والشفافية وإقرار مبدأ عدم الافلات من العقاب لمحاسبة الجناة وجبر الضرر الجماعي والفردي لتضميد وإبراء جراح الحرب والعنف.

6. تعزيز الحوار والمحادثات المباشرة بين الأطراف المتحاربة لتحقيق استدامة السلام عبر مؤتمر السلام الشامل، وتحديد أمهات القضايا الدستورية في المؤتمر الدستوري الجامع.

7. بحث كافة سبل التعاون والالتزام الدولي لدعم عملية السلام بجانبيه المالي والفني، ودعم عمليات حفظ وبناء السلام، وتمويل عمليات إعادة الاعمار، وتمويل اقصاديات الحرب والاستمرار في إعفاء دين السودان الخارجي، والالتزام بإبقائه خارج قوائم الحظر المالية والقوائم السوداء.

- ختاما: عل هذه النقاط السبعة الأخيرة تمنحنا فرصة للشروع في استعادة وطننا الذي ينزلق من بين أيدينا للحرب الأهلية والتمزق، فنحافظ على ما تبقى منه ونستعيد ما اقتطع منه، ونسترد ما نهب منه، ونعيد من فر عنه، ونصد كل عادٍ نحوه بسوء، ونقطع دابر كل معتد أثيم، هذا أو شبح التقسيم والعياذ بالله.

والله ولي التوفيق

تم النشر قبل 4th July بواسطة الحبيب عروة الصادق

العودة إلى جدة

- بعد أن اعتذر الميسران لحوارات جدة بين وفدي الجنرالات المتقاتلين في الخرطوم، لأنه أضحى حوار طرشان دون اكتراث لمآلات الوضع في السودان، وخروج الوفد الأمريكي ليعود بخطة أسمتها السيدة مولي في بالمغايرة، وارتفاع أصوات مطالبة بالتدخل الدولي الذي ستقف دول كثيرة للحيلولة دونه أولها المملكة المتحدة وعدد من الدول الغربية وكذلك الروس الغارقين في وحل أوكرانيا، وتصريحهم بذلك للسيد مالك عقار عند زيارته موسكو، في الأثناء التي خرج فيها عقار من إفريقيا بمبادرة الايقاد التي شارك في تصميمها ورفضتها عناصر التنظيم الإخواني في الخارجية السودانية، لذلك يهيء الجميع أنفسهم للعودة إلى جدة مرة أخرى.

- فمنبر جدة تعثر ولم يفشل ولم ينجاز لطرف لتمتع المملكة بعلاقات جيدة مع الجميع، وكذلك كل الأطراف تخطب ود الولايات المتحدة، ولكن شأنه شأن أي عملية تفاوض حول الصراعات المسلحة قد يواجه العديد من العقبات التي يمكن أن تحول دون تحقيق النجاح المرجو والمطلوب. ومن تلك العقبات التي ينبغي التخلص منها:

1. الحساسية المفرطة من الأطراف تجاه بعضهم وعدم الثقة، فمن المهم أن توجد ثقة بين الأطراف المتنازعة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال بناء علاقات جيدة واحترام الأطراف الأخرى الوسيطة والميسرة، وشهدنا تقدم خجول لتلك العلاقة في أواخر أيام التفاوض قبل موسم الحج.

2. لا زالت الانتماءات والأجندة السياسية هي المتحكمة في القرار "الجداوي"، ومعلوم أن للأطراف المتنازعة ميول وانتماءات سياسية وللبعض مصالح خاصة وقيود أيدولوجية، يعتقدون أنها تستحق الدفاع عنها حتى الاستماتة و"الحسم العسكري"، لذلك يجب تحقيق التوازن بين الاحترام والتفهم لهذه المصالح وتلك المخاوف وبين تحقيق المصلحة العامة والسلام الدائم لشعب يرزح تحت وطأة النيران والانتهاكات.

3. تعذر الاتصال والتواصل المباشر بين الأطراف إذ يقتصر التفاوض بواسطة ممثلين عن المتصارعين وبصورة غير مباشرة لذلك يجب توفير قنوات فعالة للتواصل بين الأطراف المتنازعة

وضمان تبادل المعلومات والانفتاح للحوار والنقاش دون اشتراطات أو قيود، وهذا لن يتأتى إلا بخفض التوتر وفتح المجال الجوي لوصول الوساطة إلى الخرطوم للقاء الجنرالات وأخذ كلمات من أفواههم كفاحا.

4. لكل طرف أجندته الخاصة فوق الأجندة والثوابت العليا، مما أدي إلى التشتت وعدم التوصل إلى صيغة اتفاق شامل كما قالت مولي في، أو حتى الالتزام بما اتفق عليه من إعلانات سابقة، الأمر الذي أغضب الميسرين وجعل بعضهم يلوح بعصا العقوبات التي شملت عناصر وشركات وقوائم حظر، لذلك يجب العمل على تحقيق التفاهم وتوحيد الأهداف المشتركة والمضي قدما نحو الالتزام بها.

5. العنف المستمر في شوارع وأزقة الخرطوم ومدن أخرى، تحديدا في دارفور وما صاحبها من بشاعات وفظاعات، أعاق تحقيق التفاهم وإقامة حوار بناء، والواجب التركيز على الالتزام بالهدن وصولا لوقف إطلاق النار واحترام حقوق الإنسان ومعاهدات الأسرى والحرب وبروتوكولات حماية المرافق المدنية والأطفال من جميع الأطراف والامتناع عن الانتهاكات وضبط المسؤولين عنها وتقديمهم لمساءلات وفتح تحقيق دولي في ملف حرب السودان.

- لذلك نجد أن هنالك خطوات تتخذها الوساطة والميسرين بشركة إقليمية دولية لجعل الجولات القادمة أكثر انتاجا ونجاحا، شانها شان مؤتمر الدعم الانساني للسودان الذي أمه العالم بأجمعه دعما للحالة السودانية، وصولا لبناء منبر حوار فعال ووساطة مثمرة تضم كل المحيط الإقليمي والدولي، تجمع ولا تفرق وتتسم بالحياد المطلوب وتلك الاجراءات هي:

1. اتخاذ اجراءات بناء ثقة وتطوير العلاقات بين الأطراف المتنازعة للخروج من الحوار حول الهدن الإنسانية وصولا إلى وقف إطلاق نار دائم.

2. توفير بيئة مواتية للحوار والتفاهم المتبادل ترضي الطرفين، وتشجعهما على مواصلة الحوار، وتمكن جميع المبادرات الإقليمية والدولية من الاشتراك في الأمر.

3. إيجاد صيغة حلول موضوعية ذات موثوقية متوافق عليها من الجانبين تلبية لمصالح المواطنين الذين يكابدون جراء تلك الحرب، تلزم الأطراف الموقعة عليها.

4. توفير الدعم اللازم للسودان (فنيا، تقنيا، انسانيا، سياسيا، دبلوماسيا)، وتمكين أدوات الرقابة الفعالة وإعمال آليات التقصي لتحقيق المصالح وتجنب المخاوف وتعزيز التعاون وصولا لاتفاق شامل، يمهد لاستعادة السلطة المدنية وفق إجراءات سياسية وعملية متكاملة تتزامن والحوار الأمني والعسكري.

5. ترقية التمثيل للميسرين والدور الرقابي ورفع درجة تمثيل الوسطاء ورفدهم بعناصر ذوي خبرة وبأيديهم أدوات ضغط فعالة للمساعدة في التوصل إلى حلول مقبولة للجميع، وهو الأمر الذي يحتاج إلى صبر وحكمة واهتمام بمصلحة السودان العامة قبل المتصارعين.

6. استبعاد التدخل العسكري في السودان حتى لا يلوح شبح الإرهاب الدولي والتطرف العنيف وانفراط عقد الأمن في البلاد التي ستكلف تضاريسها ومساحتها أموالا وجهودا طائلة للسيطرة الدولية عليها وعلى حدودها وجماعات التخريب التي ستنشط كالشياطين في كل أركان البلاد.

ختاما: منبر جدة هو نفاج صغير يمكن ومرن ومنضبط، يمكن توسعته لضم الجميع وإلحاق كل من تمنع وإدماج العملية السياسية اللاحقة والمبادرات الرامية لإنهاء الصراع في السودان، وهو المنبر الذي لم يرفضه إلى الآن أي من طرفي الصراع، بعد تحفظ أحدهما على كينيا، ويرجى ألا تمانع القوى الافريقية من مواصلة مساعيها عبر منبر جدة لبلوغ نهايات هذا الصراع الدامي، وتمهيد الطريق لاستعادة السودانيين لبلادهم ومكتسباتهم وأمنهم واستقرارهم.

تم النشر قبل th July4 بواسطة الحبيب عروة الصادق

الحملات الإعلامية بعد فشل محاولات التصفية الجسدية

جاء في الأثر: «اللّهمّ كثّر حُسّادنا»

- مقدمة: استخدم نظام الإنقاذ وأبناؤه الفجور في الخصومة للدرجة التي شرعوا فيها قوانين مخصصة لإعدام غرمائهم، وتمزيق تلك القوانين بعد تصفيتهم مثلما حدث لمجدي محجوب وجرجس، والامثلة كثيرة، واستمرأوا التصفية والقتل بدم بارد في كل المستويات الشبابية والطلابية والعشائرية والسياسية، واستخدموا أسوأ الأقلام لتشويه صورة الأنظمة والأشخاص والكيانات، وانتجوا أسوأ المواد الإعلامية لاغتيال الديمقراطية في 1989م، واتجهوا لشيطنة النظام وقادته ولم يدخروا جهدا في اغتيال من وصلوا إليه أشهرهم كوادر الحركة الطلابية، واستمر الأمر كذلك إلى أن وصلوا ذروة محاولاتهم في إنقلاب أكتوبر 2021م وحرب إبريل 2023م، بعد أن فشلوا في استغلال الأسماء الضرار للحرية والتغيير (الوفاق)، (الكتلة)، .. الخ.

  - إن هذا النموذج السياسي مثل جماع الممارسات السياسية السيئة الغادرة التي مورست عبر التاريخ فمثلما تم اغتيال الزعيم الهندي مهاتما غاندي، أحد أبرز زعماء الاستقلال الهندي والمدافع عن السلام والعدل، عبر الاستهداف ةالاغتيال في 30 يناير 1948م على يد ناتورام غودسي، أحد الناشط الهندوس المتشددين، وقد استقدم النظام السوداني أسوأ المتطرفين لعمليات التصفية والاغتيال ورصدت صحائف التاريخ الحديث العشرات من عمليات التصفية بدم بارد وخاصة الآونة الأخيرة التي شهدت تصفية جسدية وحملات إعلامية تضليلية ضد خصومهم السياسيين ولجان المقاومة وقادة المجتمع والمؤثرين.
  - فمثلما تم اغتيال الرئيس الأمريكي جون كينيدي، في 22 نوفمبر 1963م، خلال زيارته لمدينة دالاس في ولاية تكساس، تمت محاولات اغتيال لعدد من الساسة بصورة غادرة منها ما نجح ومنها ما فشل، مثلما فشل سيناريو شبيه باغتيال كنيدي في 1996م لاغتيال الرئيس حسني مبارك. في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، والمدهش أنهم قاموا بتصفية خلية تنفيذ العملية الفاشلة بشهادة الشيخ حسن الترابي.

- وكذلك محاولة اغتيال الزعماء السياسيين على نسق عملية اغتيال الزعيم المدني الهندي راجيف غاندي في 21 مايو 1991م، رئيس الحزب الشعبي الهندي ونجل رئيس الهند السابق راجيف غاندي، الذي اغتيل عندما قامت امرأة تدعى دانثائي سوزا بإطلاق النار عليه، متزامنا ذلك التاريخ مع محاولة اغتيال الإمام الصادق المهدي، بعد اقتياده من سجن كوبر إلى جهة مجهولة.
- وعلى ذكر الراحل الإمام أذكر هنا عملية اغتيال السيدة الباكستانية بنازير بوتو في 27 ديسمبر 2007م، رئيسة حزب الشعب الباكستاني ورئيس الوزراء السابقة لباكستان، في مدينة راولبندي على يد مهاجم انتحاري، أذكر أن الراحل خاطبها برسالة خطية في أكتوبر من نفس العام محذرها بأنك ستتعرضين للاغتيال ونصحها باتخاذ ما يلزم من تدابير، ولكن المقدور سبق المسطور، وكان شديد الخوف والرفض لانتقال هذا النموذج إلى السياسية السودانية وظل يكرر أن استنان هذه السنة في السودان سيحيلها إلى جحيم.

- لذلك نجد أن الحملة ضد الحرية التغيير أتت بعد محاولات لا زالت محتملة للتصفية والاغتيال، وانزعج معدوها من خروج قادة الحرية والتغيير إلى الخارج، وهي حملة المتوارين خلف البندقية ممن فلول النظام البائد، وكتائب ظله وسدنة انقلاب 25 اكتوبر 2021م، وبتتبع أول من نشر الهاشتاق المناهض للحرية والتغيير نجد أنه بدر من كوادر التنظيم المحلول في واحدة من دول الخليج، ومعلوم أن هؤلاء استخدموا سلاح الاعتقال ومحاولات التصفية الجسدية والمعنوية واغتيال الشخصية التي عانيت منها شخصيا ولا زلت، وبفشلهم في استخدام أدوات العنف وجر الحرية والتغيير للاصطفاف في الخنادق والبنادق استخدموا أسلحة فتاكة أخرى ومعلوم هناك عدة أدوات واستراتيجيات يمكن استخدامها لإدارة الصراع السياسي وسحب التفويض الشعبي من السياسيين غير المرغوب فيهم وتشويه صورتهم لدى الجماهير. منها:

• اولا: النشر الإعلامي الكثيف المتزامن مع خروج قادة الحرية والتغيير للقاء قادة دول الجوار الأفريقي والعربي والفاعلين الدوليين، وفي ذلك تم استخدام وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام وتوجيهه بطرق معينة وخلق حالة من الشحن العاطفي. ومؤكد أن هذا ستجابهه الحرية والغيير بتحركات متضاعفة توضح خطر الحرب ومساعي الحل وسيتم إصدار بيانات صحفية ومقالات

تلقي الضوء على أخطاء وسلوكيات هؤلاء السياسيين الموتورين المتوارين خلف البندقية وتوضيح تبعات حملاتهم السلبية.

• ثانيا: استخداموا وسائل التواصل الاجتماعي بكثافة ونشطوا في منصات مثل تويتر وفيسبوك وإنستغرام وتك توك لنشر محتوى سلبي عن قادة الحرية والتغيير والهجوم عليهم وتسليط الضوء على أفعالهم وتصويرها بأنها غير مؤهلة لأي تحرك رغبة منهم في استمرار الحرب وإمعانا في حجب الآراء الرافضة للحرب والحقائق التي يفضلون إخفاءها عن عامة الناس لأن ما نمضي نحوه سيكشف كيف كانت أدوار هؤلاء في تأجيج الحرب وكيف حضروا لها.

• ثالثا: خلوقوا طيف من التحالفات (قوس قزح) والتنسيق مع المنظمات والواجهات الحزبية للحزب المحلول والحركة الإخوانية وجماعاتها الجهادوية الناشطة في الحرب وبث خطاباتها، للعمل سويًا في إشاعة الأكاذيب والترويج التضليلي وتصميم حملة بهذا الوسم محشوا بتضليل حول سلوكيات نشاط السياسيين الذين لا يحملون سوى اصواتهم وأقلامهم وتنظيم حملات ضغط لسحب التفويض الشعبي منهم ليتواصل تفويض البندقية.

• رابعا: ناسين أو متناسين بذلك القاعدة الشعبية التي حاولوا تفتيتها بتقسيم تكوينات الحرية والتغيير التي حشدت الجماهير حولها في ندوات وفعاليات جماهيرية في مختلف ولايات السودان حتى قبل أيام من الحرب، وحاولوا حجب ذلك التأييد بسحب الأكاذيب والتضليل، ولكن ذلك ارتد عليهم بقوة التفاعل مع الحرية والتغيير والاستجابة التي أضحت أكثر تماسكا وبصورة قوية منذ اليوم الأول للحرب والذي شارك فيه الجميع بصور قوية في وسم لا للحرب الذي أصدرته منصاتنا، والقيام بذلك الدعم بصورة فعلية من خلال تنظيم فعاليات عامة مؤيدة ووقفات احتجاجية رافضة للحرب.

• خامسا: لذلك لا مجال لسحب التفويض من الحرية والتغيير إلا بنشاط سياسي مكثف وموازي وبصورة موضوعية ونزيهة وشفافة، وتقديم ما يمكن أن نسميه أدلة إدانة قوية وموثوقة على أخطاء وممارسات وسلوكيات قادة الحرية والتغيير الذين خرجوا من تلفيق انقلاب 25 اكتوبر وسجونه بصحائف بيضاء رغم اتهامات الإنقلابيين لهم بأخطر الإدعاءات. فحينها فقط يمكن استخدام هذه الأدلة في أجواء الحوار العام لهدم جدار الثقة لدى الجماهير واستخدامه كحجة

في سحب التفويض الشعبي منهم، وحال فشل ذلك فالطريق الأوحد هو انقلاب أو إعلان حرب كما فعلوا في أبريل 2023م

- ختاما: إن ما يحدث ضد الحرية والتغيير وقادتها جميع الفاعلين في الشأن السوداني. سيستمر ولن يتوقف ضد قادتنا أو لجان المقاومة أو قادة المجتمع المؤثرين، فهو نموذج متواضع لأمثلة قليلة من سلسلة حلقات الاغتيالات السياسية والتخوين في التاريخ القذر للتنظيم والحركة المحلولين. ويهدف استخدام هذه الأفعال إلى إضعاف القادة السياسيين وضرب موثوقيتهم وصنع شروخ نفسية بينهم والجماهير وتبديد الحياة المدنية، وإحداث تغييرات في الأوضاع السياسية والاجتماعية والدينة والاقتصادية والأخلاقية، لذلك تجدر الإشارة إلى أن القتل والعنف والاغتيال السياسي سلوك العاجزين وأنه ينبغي حل النزاعات السياسية من خلال الحوار والديمقراطية وسبل سلمية أخرى ليس من بينها بذاءات هذه الحفنة الموتورة المأجورة من "المتبلبسين"، المفلسين المبلسين.

تم النشر قبل 6th July بواسطة الحبيب عروة الصادق

الخطوات نحو استئناف التفاوض

- بعد أن تضاعفت الأضرار وتفاقمت الكوارث الإنسانية، وتزايدت الخسائر المادية، وتضاعفت الانتهاكات جراء حرب إبريل اللعينة، وتصاعد أصوات الأسلحة في الخرطوم ومدن عديدة في ولايات أخرى أهمها دارفور، عاد العالم ليتخذ مسارا جديدا داعمًا لمنبر جدة الميسر من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، فقد صمم الوسطاء وميسري التفاوض بين الفرقاء السودانيين، نهجا جديدا لاستئناف التفاوض ووسائل جديدة لضغط المتقاتلين للعودة إلى طاولة التفاوض وتحقيق السلام، وتطلب الأمر اتخاذ مجموعة من الاشتراطات التي أعلنت عنها الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض وبعض المصادر في دول أفريقية وخليجية بالإضافة لتصريحات دبلوماسين من المملكة المتحدة، وقد تدخل الجديد والعديد الأطراف المعنية من المحيط الدولي والإقليمي. وقدموا ضوابط حاكمة لاستئناف العملية:

° أولها: وقف إطلاق النار وصولا لإنهاء العنف، والتشديد على أن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة، وأن يتم العمل على الحد من أعمال العنف لأدنى درجة ممكنة وإيقاف كافة أشكال التعدي على الحقوق والملكة.

° ثانيها: توسيع دائرة المشاركة والدعوة للمفاوضات، حيث ستصدر دعوة دولية للأطراف المتنازعة للعودة إلى طاولة التفاوض من قبل هيئات دولية مرموقة ومنظمات إقليمية، تستوعب تلك الدعوة كافة الفاعلين والمؤثرين والمتأثرين والنافذين في الصراع وأصحاب المصلحة

° ثالثها: ضرورة إقرار إرادة السلام والتزام الأطراف بها وبكل اشتراطاتها وإجراءاتها وأن يلتزم كل طرف ويبدي استعداده للتوصل إلى حل سلمي للصراع وتحقيق السلام، وتجميد كافة أشكال التصعيد العسكري بما فيها خطابات التحشيد والتعبئة.

° رابعها: التمهيد لإجراء مصالحة شاملة ومساعدة الضحايا بالصورة التي يتم بها تصميم برامج شامل ومتكامل للمصالحة ودعم وإنصاف الضحايا حتى يتمكنوا من مسامحة بعضهم البعض وبدء عملية إعادة الإعمار والاستقرار، بصناديق دعم إقليمية وصديقة ودولية.

° خامسها: تنساب في تلك الأثناء بالتزامن عمليات تأمين المعونة والإغاثة الدولية التي سيوفرها المجتمع الدولي بتيسير وصول كافة المساعدات اللازمة لإغاثة المنكوبين وتوفير كافة المعينات المطلوبة لتحقيق السلام وإعادة بناء البنى التحتية المدمرة والمساعدة في إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المتضررة.

° سادسها: تعكف فرق المتابعة ومنصة المراقبة الأمريكية على رصد الانتهاكات التي ترتكبها الأطراف المتحاربة والتشديد على اتخاذ أقصى التدابير العقابية ضد مرتكبي تلك الانتهاكات، وتوجيه الجهات المختصة في المحيط الإقليمي والدولي باتخاذ ما يلزم من تدابير.

° سابعها: البدء في تنفيذ العقوبات المعلنة ضد الجهتين والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، وحث كافة الداعمين للاستقرار في السودان لاتخاذ إجراء عقابي مماثل من دول الترويكا والاتحاد الأوروبي وغيره.

° أخيرا: التشديد على التزام الجميع في الداخل والمحيط الإقليمي والدولي بضرورة الحل السياسي السلمي الدبلوماسي ومنع أي تدخلات إقليمية ودولية تعيق الوصول للسلام أو تدعم الحرب جهات كانت أو مؤسسات أو دول أو غيره.

• ختاما: أتى هذا التفاعل الدولي متزامنا مع توجه عدد من قادة العمل السياسي المدني وقوى الحرية والتغيير إلى المحيط الإقليمي، ليتضح أن تأثير التحركات السياسية المدنية نحو الإقليم والأسرة الدولية رغم ما شابها من تباطوء وتأخير إلا أنه من المؤكد ستأتي بثمار مهمة في خاتمة المطاف تسهم في تسهيل هذه العملية الداعية لاستقرار السودان، فجميعهم أعلنوا والتزموا بالعمل على إيقاف الحرب وإخراس البنادق وتقديم كامل الدعم السياسي والفني والمالي والرقابي للطرفين، وعقد اجتماعات مكثفة والشروع في عملية المفاوضات الجادة، والعمل على تسهيل الاتفاقيات والتنسيق السياسي والدبلوماسي لتحقيق السلام المستدام وصولا للتحول الديمقراطي التام. كما ستلعب هذه التحركات السياسية المدنية عامل حث للإقليم والأسرة الدولية لتلعب دورًا مهما وفعالاً في حماية المدنيين وحراسة حقوق الإنسان وإعادة الاندماج الاجتماعي للمجتمعات المتضررة، ودعم عمليات الوصول لجيش سوداني واحد وتمويل عمليات الإعمار ومعالجة أوضاع النزوح واللجوء.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

تم النشر قبل 7th July بواسطة الحبيب عروة الصادق

جماعات إعلامية تضليلية

- لعبت الجماعات الإعلامية التضليلية دورًا خطيرا في الحروب والنزاعات على مر العصور بعضه يندرج ضمن الدعاية الحربية، وبعضه تضليلي لتثبيط همة العدو، وقد تم استخدام كافة وسائل الإعلام لنشر معلومات مشوهة وغير صحيحة بهدف التأثير على الرأي العام وتشويه سمعة الأطراف المتنازعة لبعضها في الصراع. وتم استغلال هذه الأدوات الإعلامية لتأجيج التوترات وخلق الانقسامات بين الأفراد والمجتمعات، أشهرها الحرب الإعلامية بين الروس والأوكران الدائرة حاليا، والصراع الإعلامي داخل البيت الأمريكي وخارجه ضد الصين وإيران.

- إن تأثير الجماعات الإعلامية التضليلية على الاستقرار السياسي في السودان سيكون كارثيًا. وسيؤدي نشر المعلومات المضللة إلى زعزعة الثقة في كيان الدولة وشعبها وقطاعاتها الحية والمؤسسات السيادية والسياسية، وتقويض مبدأ التعاطي الحر والتدافع المدني وإجهاض العملية الديمقراطية مستقبلا، وستسهم هذه الأنشطة التي تمارسها جماعات التضليل في تأجيج الكراهية والتحريض على العنف ورفع شأن النعرات وخفض درجة الولاءات القونية، مما سيزيد حدة الصراعات وتعقيدها في المركز والولايات الهشة التي تتزايد فيها تلك الخطابات المقيتة.

- بالنظر والقراءة في صحائف التاريخ نجد العديد من النماذج التي تشهد تأثير الجماعات الإعلامية التضليلية في السودان وإفريقيا والعالم. على سبيل المثال، دور منصات الجبهة الإسلامية والمؤتمر الوطني المحلول وواجهاته الإعلامية التي عبأت الرأي العام ضد الجنوب وصورت أن النزاع هو عمليات جهادوية أوردت البلاد إلى الانقسام بعد قتل مليوني نفس، وتصوير النظام الديمقراطي في 1989م بأنه أفشل نظم الحكم وتم تكرار ذلك في شيطنة الفترة الانتقالية، واليوم يتم تكرار ذات الأمر عبر الآلة الإعلامية الحربية، وبدأت بعض المجموعات الموالية للنظام المباد تتخذ ذات الأسلوب الذي استخدم في النزاعات الدامية بدولة الصومال، حيث استخدمت الجماعات الإرهابية وسائل الإعلام للترويج لأفكارها الطائفية والعنصرية البغيضة، وتكرار هذا الأمر سيقود لذات النتائج مما يهدد الاستقرار السياسي والأمن في المنطقة ويمزق نسيج المجتمع.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

- هناك العديد من النماذج والأمثلة الأخرى في العالم أيضًا، مثل تأثير وسائل الإعلام التضليلية في النزاع السوري، حيث استخدمت أطراف الصراع العديد من القنوات الإعلامية لنشر المعلومات المضللة وتشويه صورة الأطراف الأخرى في الصراع، وذلك بالاستعانة بمجموعات روسية تنشط في هذا المضمار، واليوم تنشط ذات تلك الجماعات ودول عديدة في استضافة منصات تحرض على العنف في السودان وتبث خطابات الكراهية وفتاوى القتل والتصفية السياسية للخصوم.

- في مناهج الإعلام الحربي والسياسي تعد الدعاية الحربية أحد وسائل الصراع حتى وإن لم تلتزم بمعايير مهنية وأخلاقية وقد تكون لها تأثيرات متناقضة في إنهاء النزاعات أو استمرار النزاعات، فعلى الصعيد الإيجابي قد تدفع الدعاية الحربية الشعور بالوحدة والتضامن بين الشعب وقواته المسلحة وتعرض الجوانب الأخرى للصراع بشكل مجتزأ وغير مواتٍ، كما يمكن استخدام الدعاية الحربية للتأثير على الرأي العام ورفع معنويات القوات العسكرية في الجبهة الداخلية أو الخارجية.

- وكذلك للدعاية الحربية آثار سلبية أيضًا، وتسهم في تأجيج العنف والتشفي والانتقام وعدم الثقة، وتعزز حالة من العنصرية والكراهية نحو الأطراف الأخرى في النزاع. وتاريخيًا كما أشرت أعلاه فقد استُخدمت الدعاية الحربية لتبرير العمليات العسكرية وترويج الأفكار الدكتاتورية والعسكرية وتصورات الحسم العسكري، مما أطال وعقد عمليات التفاوض وعمليات السلام ليستمر الصراع في الجنوب إلى عقدين من الزمان وكذلك في غرب السودان ولا زال في جنوب كردفان يراوح مكانه.

- وأخطر المعارك الإعلامية تلك التي تخاض بالأسلحة رخيصة التكاليف وسهلة الامتلاك، وذلك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة من أدوات التضليل، فقد أثرت هذه الظاهرة سلبًا على المشهد الإعلامي السوداني وضللت الراي العام الإقليمي والعالمي، إذ تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي منصات سهلة وزهيدة وسريعة لنشر المعلومات، وهي في الوقت نفسه تفتقد للرقابة والتحقيق والتدقيق الصحفي المهني الاحترافي المستقل المحايد والشفاف ويتوارى خلفها مؤججوا الصراع بأسماء وهمية، لذلك يستغل كافة أطراف الصراع الوسائط الاجتماعية لنشر الأخبار المضللة والشائعات بهدف تشويه الحقائق والإضرار بالأطراف الأخرى في النزاع، وهناك ممتهنون

محترفون لبث الشائعات وتصميم الحملات التضليلة وصناعة المحتوى الزائف يقتاتون من هذه المهنة وهم مع من يدفع أكثر.

- وليس السودان بمعزل عن تلك المصانع التضليلية أو الجماعات التطبيلية، إذ تعتبر الدول الأفريقية والعربية ودول العالم بشكل عام معرضة لتأثيرات الدعاية الحربية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتضليل، فما يحدث فيه هذه الأيام شبيه بما حدث في حرب اليمن، التي تم استخدام الدعاية الحربية ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل واسع للتأثير على الرأي العام وتشويه الحقائق في الحرب، وانتشار انتاج ما سمي بمنصات الإعلام الحربي، يحاول المتصارعون في السودان جاهدين تصميم منتج شبيه بمنتج الإعلام الحربي اليمني، والبعض لا يجتهد كثير اجتهاد بل يقتطع بعض ذلك المنتوج ويعيد تدوي+ره.

- واجب الأفراد والجماعات والمؤسسات الإعلامية وقادة الرأي والمؤثرين العمل بجد لبذل الحقائق مجردة وبثها بصورة واضحة لا تحتمل اللبس والتأويل، وذلك للتصدي لهذه الأنماط الإعلامية السلبية التضليلية، وقد تحتاج الدولة والمجتمعات السودانية والأفراد إلى رفع ونشر الوعي والتثقيف الإعلامي بصورة عاجلة وكثيفة، وينبغي تشجيع الإعلاميين ومحترفي المهنة وصناع المحتوى لتطوير مهارات التحليل والإطلاع والقراءة النقدية والبحث عن المعلومات الحقيقية والمجردة من مصادر موثوقة، فضلاً عن تشجيع الحوار والتواصل الفعّال بين كافة الأطراف، ويتعين أيضًا مخاطبة منصات التواصل الاجتماعي والسلطات الرقابية بحملات توعوية لتبني إجراءات فعّالة في مواجهة هذه الأنماط الضارة والتضليلية التي ستضعف مصداقية تلك المنصات التفاعلية وستعصف مستقبلا باستقرار أمم وشعوب ويمكن أن تجهض حتى الأنظمة الديمقراطية، ويمكن أن ترسخ لخطابات وأنظمة دكتاتورية.

- وواجبنا جميعا كقوى وكيانات اجتماعية إدارة معاركنا السياسية والتنافسية بصدق وتجرد وأن نعمل سويا للتخلص من المنصات الإعلامية التضليلية وتحجيم أدوارها في الفضاء العام، والسير في هذا الطريق بوعي وصدق وهمة وتنافس شفاف واتباع خطوات مهمة تخلصنا من الصحائف الصفراء والمحتوى الزائف وصانعيه وذلك بالآتي:

1. رفع درجات الوعي الإعلامي بأهمية التحقيق والاستيثاق من المعلومات والتثقيف الإعلامي لدى المهنيين و الجمهور، وينبغي تعليم الناس كيفية تحليل المصادر وتقييم المعلومات بشكل نقدي وتدريب طيف واسع من المجتمعات، وفي ذلك تقوم عدد من المؤسسات الإعلامية بعقد دورات تدريبية بهذا الصدد.

2. إنشاء منصات محايدة والترويج للإعلام المستقل بكثافة، وينبغي دعم وتعزيز وسائل الإعلام المستقلة التي تلتزم بمبادئ الحياد والمصداقية والمهنية والشفافية والتي في الغالب تعاني من شح الموارد المالية في بلداننا، ودعم الحسابات الشخصية للصادقين اللامنتمين ورفدهم بالمعلومات الموثوقة لأنهم من أهم مصادر النشر فهناك حسابات شخصية لأفراد موثوقيتها عالية جدا لدى الجمهور الواجب المحافظة على استقلاليتها وصدقيتها وتوسيع دائرة انتشارها.

3. تفعيل أدوات المراقبة القانونية والمتابعة اللصيقة والرقابة الصارمة ذاتيا وفنيا وأخلاقيل، والتشديد على المنصات الإعلامية التضليلية ومراقبة نشاطها على مدار الساعة من جهات رسمية أو تطوعية أو منظمات غير ربحية كالذي تفعله منصة (جهينة) الاستقصائية، ويجب ألا تتعارض أو تتناقض هذه الرقابة مع حرية التعبير وأخلاقيات المهنة الإعلامية. فالبحث عن الحقيقة وحرية التعبير هما عماد النظام الديمقراطي وأهم شعارات الثورة السودانية.

4. واجب الكيانات الرسمية والشعبية والخاصة وجميع الأفراد العاملين في الاعلام العمل والتشبيك التعاوني الدولي، فالواجب يقول أن تعمل المؤسسات والأفراد والدول والجهات الدولية سويًا لمواجهة التحديات التي تثيرها المنصات الإعلامية التضليلية على المستوى الدولي، بحيث يسهل تبادل المعلومات وتبني استراتيجيات مشتركة لمواجهة هذه التهديدات ومكافحة الإعلام المضلل، وخلق آفاق تعاون مستقبلي.

- ومثال لذلك التعاون المهني المثمر الحيوي والفعال الذي يشير إلى بعض النماذج المهنية والاحترافية في إفريقيا والمنطقة العربية والعالم، هناك العديد من الأمثلة، على سبيل المثال تقدم وسائل الإعلام المستقلة في تونس وشبكة تنوع الأصوات والآراء في جنوب أفريقيا قدرا عاليا من الصدقية والموثوقية والاحترافية، والتي توفر منصات إعلام مستقلة تقدم تقارير حيّة ومهنية عن أحداث متعددة بصورة احترافية في الساحة العربية والإفريقة، وهناك صحفيون ومؤسسات

إعلامية متميزة تعمل على نقل الأخبار بشكل دقيق وشفاف، إلا أن الاهتمام بهذه المنصات في الغالب يكون فقط من المختصين أو الباحثين عن منصات شفافة.

- وعلى المستوى العالمي لا يمكن حصر المنصات الإعلامية المستقلة ولكن توجد منظمات غير حكومية مثل "صحفيون بلا حدود" و"مراسلون بلا حدود" التي تعمل على دعم الصحافة المستقلة وحماية حرية التعبير في جميع أنحاء العالم، وهؤلاء منفتحون للتعاون مع المؤسسات الإعلامية بصورة مباشرة أو عبر الانترنت وتقدم محتويات احترافية ومهنية وتدريبية، عملت في السودان بصورة كبيرة بعد الانفتاح إبان الفترة الانتقالية إلا أن دورها بدأ في الانحسار منذ إنقلاب 25 أكتوبر 2021م.

- ختاما: إن تحقيق السلام والاستقرار واستكمال الثورة والتغيير وإنهاء الحرب وإعادة إعمار ما دمرته وكشف الانتهاكات، يتطلب جهودًا مشتركة من الأفراد والحكومات والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية والفاعلين والمؤثرين لدعم ((مشروع الحقيقة))، وحراسة مشارع الحق، وصد كافة أشكال الكذب والادعاء، ورصد جميع الفظائع المرتكبة في كل ولايات السودان، وينبغي أن تكون الشفافية والرقابة والتثقيف الإعلامي من أولويات الجميع وفي صلب الجهود المبذولة لاحتواء وتحجيم الأثر الضار للمنصات الإعلامية التضليلية، والعمل سويا على مكافحة هذه الجماعات الإعلامية التضليلية، بالتأكيد على رفع الوعي العام بالحريات وأهمية الحصول على المعلومات من مصادر موثوقة والتمكن من تحليلها وتنقيحها، حينها سيلعب الإعلام المستقل الحر وحرية التعبير دورًا حاسمًا في تحقيق ذلك الحلم الذي تنادى به ثوار وثائرات السودان.

عروة الصادق

.

تم النشر قبل th July9 بواسطة الحبيب عروة الصادق

خطر الحروب على الحياة والقوى المدنية

- أولا: مقدمة؛ لقد جرفت النزاعات على مر العصور كافة أشكال الحياة المدنية ومظاهر المجتمع المدني المتماسك وغيبت فعالياته وفاعليه السياسيين، والمثقفين، والتجار، والمهنيين، والفئوين، وغيره، وهو ما يعني ان الحرب التي اندلعت بالسودان في 15 إبريل 2023م، لها تأثيرات سلبية كبيرة على الحركة السياسية المدنية والحقوقية والمجتمعات المدنية الأخرى، والتي كانت تهيء نفسها المضي في ترسيخ الأنظمة الديمقراطية، وهنا أعدد دلائل التجريف المادي والمعنوي والنفسي للحياة المدنية وما ترتب عليه من خراب وأضرار يمكن أن تنهك جسد الدولة مستقبلا ويسهم ذلك التدمير إلى استمرارية الحرب.

1. مثل تدمير البنية التحتية لمقار ومرافق الحياة المدنية والخدمية وتحطيم المنظومة المتهالكة سلفا، وهو حتمية إندلاع الحرب، لأن الحروب عادة تكون مصحوبة بتدمير كبير للبنية التحتية للمجتمعات المدنية أكثر من المرافق العسكرية، وبالتالي يتأثر القدرة على توفير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم ومرافق الترفقه والتعاطي المدني، ونحن اليوم نكابد آثار ذلك الدمار.

2. فرار السكان من الحرب أفرغ المدن من محتواها المدني السياسي والثقافي والاقتصادي والمهني، لأن الحرب قادت إلى تشريد الكثير من السكان وقادة المجتمع ونخبه، حيث اضطروا إلى مغادرة منازلهم ومدنهم بحثًا عن الأمان في مدن أخرى أو عبر الفرار إلى دول الجوار، هذا التشتت قد أثر بصورة مباشرة على استمرار الحرب وزيادة الجرائم والانتعاكات، وحد من القدرة على القيام بالنشاطات السياسية وبناء القوى المدنية والأحزاب والمؤسسات السياسية والمجموعات المدنية والكيانات النقابية التي تسرب عناصرها مخلفين وراءهم كل ما يملكون من رصيد معرفي ومهني ومادي ومقتنيات ومستندات وموروث ثقافي أو قيمي.

3. غيبت الحرب أهم الحقوق الدستورية التي كان يمارسها المجتمع المدني، وهو غياب الحركة الجماهيرية والمظاهرات والمواكب والتجمعات السلمية والوقفات الاحتجاجية التي تناهض الاستبداد بوسائل تعكس مدنية التطلع والطموح، وقد قوضت الحرب قدرة الجماهير السلمية

المدنية على التجمع والتواصل والمواكب والمظاهرات السلمية للتعبير عن آرائهم ومطالبهم السياسية، واتخذت السلطة الانقلابية في 25 أكتوبر 2021م إجراءات قمعية خانقة ضد المجتمع المدني وسلبته حرية التعبير وحق الاجتماع، إلا أنها أجهزت تماما على ذلك المجتمع المدني في ظل الظروف الحربية الحالية، بل اتخذت من شرط الاصطفاف مع أو ضد السلطة الحاكمة سبيلا لتصفية الخصوم السياسيين.

4. استشراء الخوف العام والانعدام الأمني في العاصمة وقلته في الولايات، جعل ذلك كافة المرافق المدنية والأماكن الحيوية غير آمنة، وهذا أثر على قدرة الناس على المشاركة السياسية والاقتصادية والمهنية والرياضية والثقافية والنشاط الاجتماعي، حيث يتزايد القلق على سلامتهم الشخصية وحياة عائلاتهم، وقلت فرص التجمع حتى لأداء الصلوات في المساجد والكنائس ودور العبادة.

5. اتخاذ أطراف الحرب من المرافق المدنية والمؤسسات الحيوية والحياتية ثكنات عسكرية ودفاعات أمنية وارتكازات للقناصة والقوات، الأمر الذي أدخل الجامعات والاستادات والمتاحف والمدارس والمشافي ودور الرياضة دائرة الصراع، ومنع ذلك التواجد العسكري كافة الأنشطة المدنية التي ظلت تمارس رغم ظروف السودانيين القاسية قبل الحرب.

- ثانيا: أركز هنا على نماذج إنهيار الأحزاب في فترات الحرب التي تعتمد على الظروف والسياقات الزمكانية الخاصة وعلى سبيل المثال، سيؤدي التدمير الفعلي أو التهديد بالتدمير الناجم عن الحرب إلى تفكك الأحزاب السياسية القومية علي وجه الخصوص وتعزيز الحركات الجهوية والمناطقة والإثنية وربما تزايد الحركات المسلحة المناطقية، حيث يتعذر على القوى المدنية والأحزاب السياسية تنظيم أنشطتها والحفاظ على هياكلها وتأمين قياداتها من حملات الاستهداف والاغتيال المعنوي أو التصفية الجسدية أو التشريد والإفقار وإعداد موروثاتها الفكرية والعبث بوثائقها وموقعها ومرافقها.

- ثالثا: بشكل عام تشير الدراسات المنشورة عن تجارب عربية وإفريقية ولاتينية إلى أن الحرب قادت في غالب الأحيان إلى تقويض الحركة السياسية المدنية وضعف مؤسسات الديمقراطية والحقوق المدنية، ومع ذلك فإن الإصرار الكبير لبعض القوى والاستجابة الشعبية والصمود

وكثافة الجهود المبذولة من أجل إعادة بناء المجتمعات والمؤسسات المدنية القوية يمكن أن تلعب فيه تلك القوى دورًا حاسمًا في إحداث التغيير وتعزيز الديمقراطية واستعادة الحكم الراشد وترسيخ دعائم السلام المستدام.

- رابعا: نجد أن عملية تعافي الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني من آثار التدمير التي تسببت فيها الصراعات المسلحة تتطلب جهودًا شاملة ومتعددة المستويات (حكومية- شعبية- إقليمية- دولية)، وتشمل العديد من الجوانب المهمة، وهنا أستعرض بعض النماذج لأشكال تعافي المؤسسات والمجتمعات المدنية في بعض الدول العربية والأفريقية والعالم:

1. نموذج التعافي المرتبط بتحقيق السلام والاستقرار، إذ يعتبر بناء السلام والاستقرار أحد أولويات تعافي المؤسسات والمجتمعات المدنية، على سبيل المثال نجد في جنوب إفريقيا بعد زوال نظام الفصل العنصري في 1990م، شهدت المؤسسات والأحزاب السياسية والمجتمعات المدنية تعاونًا وحوارًا شاملاً لبناء نظام ديمقراطي شامل قاد إلى استقرار سياسي وترسيخ مباديء الحكم الراشد وارتفاع معدل النمو الاقتصادي والتطور في كافة المستويات المدنية والحقوقية، بل حتى التموضع الاستراتيجي في القارة الافريقية والقرار الدولي، كل ذلك بفضل تعافي المجتمع المدني.

2. نموذج إعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية واستعادة الحياة في المرافق التي دمرتها أو قتلتها الحرب، فتعافي المجتمعات المدنية يتطلب أيضًا إعادة بناء وتطوير المؤسسات السياسية والبنية التحتية المدمرة. ونجد في النموذج اللبناني بعد الحرب الأهلية، نهوض سريع في تسعينيات القرن الماضي واستقرار حتى مطلع هذه الألفية، فقد قدمت المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني مساعدات لإعادة بناء وتطوير البنية التحتية للمدن المتضررة بالصورة التي جعلت من لبنان نموذج ديمقراطي في المنطقة وقبلة سياحية للعالم ووجهة للتعليم لعدد كبير من أبناء المنطقة العربية، ولا زالت الحركة النقابية والحقوقية المدنية في لبنان من أقوى الحركات في المنطقة.

3. نموذج يكفل المشاركة السياسية ويضمن إسهام الكافة في بناء الدولة وتقوية مؤسساتها، لأن الحركة السياسية والمجتمعات المدنية تعود فور مزاولة نشاطها لتأسيس مبدأ المشاركة السياسية وتنظيم الحوارات والتجمعات السلمية والاعتراف بالآخر، ففي تونس بعد الثورة التي اندلعت جراء حريق بوعزيزي لنفسه، قد تعافت أحزاب المعارضة والمجتمع المدني من خلال تنظيم الحنكة

والنشاطات السياسية والتعبير عن الرأي الحر، وتم خلال فترة الثورة استعادة الحياة المدنية وقوة المؤسسات النقابية لا سيما العمالية، وظلت إلى يومنها هذا عنوان لتقويم وتقييم مؤسسات الدولة ومناهضة الإجراءات الشمولية، ويعول على تلك الحركة المدنية لا سيما الشبابية في استعادة تونس إلى المسار الديمقراطي.

4. نموذج بناء الثقة والمصالحة القائم على استعراض الحقيقة وتأسيس منصات الاعتراف، وجبر الضرر وبناء الثقة، وتحقيق المصالحة الوطنية، لتلعب المجتمعات المدنية والقوى الحية دورًا مهمًا في تعافي المجتمعات إذ يتعذر على المتحاربين أو المؤسسات العسكرية القيام بذلك الدور، ونجد أنه في كولومبيا بعد عقود من النزاع المسلح وقع اتفاق سلام تفاوضي بين الحكومة والمتمردين قاد إلى مصالحة شاملة، مما أفسح المجال أمام تعافي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني التي تشهد تحركات مدنية وحقوقية ومهنية كبيرة هذه الأيام.

5. نموذج تعزيز الشراكات والتعاون الإقليمي والدولي لإنهاء الصراع في البلدان وانتشالها من الحروب، وربط قواها المدنية بشبكات جارة صديقة وشقيقة، تعمل تلك الشراكات على توطيد أواصر التواصل والتعاون بين المؤسسات السياسية والمجتمعات المدنية والشركاء الدوليين لرفع القدرات وخلق التعافي في المجتمعات، وهذا شهدناه في العديد من البلدان من تعاون المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للإسهام في خلق نماذج مدنية وديمقراطية وتنموية واستقرار سياسي.

6. أما نماذج الوصاية والتدخل التي اسهمت في كثير من الأحيان إلى التخلص من طبقة مدنية وقوى سياسية واجتثاثها لصالح كيانات أخرى، كما حدث في العراق، ويحدث في اليمن، وليبيا، وما انتهت إليه افغانستان، قاد إلى تشكيل مجتمعات مدنية وقوى سياسية وطبقات اقتصادية لها ارتباطات عضوية بالخارج، أو قطيعة بينية وخصام مزق الوحدة الوطنية وقسم التراب الواحد.

خامسا: واجبنا كقوى مدنية وأحزاب سياسية ومجتمعات محلية ليس الهروب من الحرب إلى ولاءاتنا الأولية، بل بالتوجه القوى والفوري للحفاظ على القوى المدنية والمجتمعات والقطاعات الفئوية والمهنية والنقابات خلال فترات هذه الحرب. وضرورة تحييدها لصالح إنهاء الاقتتال والصراعات لأن ذلك يمثل تحديًا كبيرًا حال النجاح فيه يمكن الإسراع في إنهاء الصراع واستعادة

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

الحياة المدنية وترميم مؤسساتها، ولن يتسنى لنا ذلك إلا باتخاذ بعض التدابير والإجراءات التي يمكن اتباعها للحفاظ على استمرارية هذه المؤسسات والقوى المدنية الحية والحيوية وضمان فعاليتها وتاثيرها، وهي:

1. رفع الوعي بضرورة المؤسسات والمؤسسية وتدريب القادة المحليين والولائيين وعلى المسوى المركزي، وينبغي التركيز على بناء قوة قدرات القيادة ورفع المهارات اللازمة للتعامل مع الظروف الصعبة في فترات الصراع المسلح والحروب والنزاعات، ويمكن توفير التدريب والاستشارة والدعم اللازم للقادة وأعضاء القوى المدنية لتعزيز قدرتهم على الصمود والعمل تحت ضغوط الحرب، وذلك بصورة مباشرة أو عبر استخدام الفضاءات الرقمية المفتوحة، وذلك بأن تعقد تلك القوى شراكات أشرنا إليها أعلاه وتنظيم شبكات محلية تضم كافة الفاعلين والمؤثرين المدنيين والحقوقيين والمبدعين وقادة الرأي ونحوه

2. ربط الجميع بسلسلة حلقات تواصل وتوسيع وتوزيع شبكات الاتصال والتعاون، فالتعاون والشراكات بين المؤسسات والقوى المدنية والقطاعات الفئوية والمهنية والنقابات سيتيح ذلك تقاسم الموارد والمعرفة والدعم المتبادل وتعزيز القوة الجماعية لهذه الجهات، ويسهل التنسيق والتحرك والتنظيم لاستعادة الحقوق ومناهضة كافة اشكال التعدي غير القانوني ورصد ومنع الانتهاكات.

3. تشكيل دروع الحماية وتنظيم أشكال مدنية لحراسة القطاع غير الرسمي (الخاص) من بطش القطاع الرسمي (الحكومي)، وينبغي أن تركز الجهود المدنية على تنظيم وحماية القطاع الخاص في التجارة والصناعة والعمل وغيرع، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمبادرات المجتمعية، وذلك عن طريق تقديم الدعم المالي والقانوني والأمني لمثل هذه المؤسسات للحفاظ على استقرارها وسلامة أعضائها، ومنع كافة أشكال التعدي ضد أصحابها فنموذج تدمير استثمارات القطاع الخاص ومصالح بعض المدنيين وحرق ونهب مرافقهم يوجب النظر في توفير أقصى درجات الحماية لهم وأن تعكف القوى السياسية المدنية على رصد ذلك في مواقفها وأدبياتها وأفكارها لتبادل المنفعة والحماية لهذه المجتمعات المدنية التي بتعافيها يتعافى التعليم والصحة والاقتصاد وتزدهر البلاد.

4. تجاوز حالة الوجوم التي سببتها الحرب والنهوض للعب الدور المدني الحقوقي والتأثير السياسي لصياغة العقد الاجتماعي الجديد وصناعة الدستور الذي يستعيد الحياة والاستقرار في البلاد، وهو ما يتطلب إعادة بناء قوى المجتمع المدني والقوى الفئوية والمهنية والقطاعية، وتفعيل أدوات التعاطي المدني بصورة أمثل أثناء الصراعات، وسيكون لذلك تأثيرًا سياسيًا قويًا ومهما للمشاركة في التوافقات السياسية وبناء العقود الاجتماعية المطلوبة في الحالة السودانية، كما يمكن أن يكون لهذا الأثر دور حاسم في تحقيق السلام والاستقرار وتنمية المجتمعات المتأثرة بالصراع لا سيما في مجتمعات تدفعها الحرب نحو تقرير المصير الذي إن مكنوا سيكون قرارهم الفرار من الجحيم والانفصال وهذا أمر ترياقه القوى والكيانات المدنية القومية.

● ختاما:

• إن الصراع في السودان تكرر واستمر لعقود ولفترات متفاوتة، عملت فيه السلطة الدكتاتورية وعمدت على تمزيق الكيانات المدنية حتى القبائل والمجموعات الفنية وصمموا لذلك إدارات متخصصة في جهاز الأمن والمخابرات الوطني سيء الصيت، ولكن كل تلك الفترات ليست بصعوبة الوضع الحالي الذي يتخذ من الحرب الحالية واحدة من أدوات تجريف الحياة المدنية، ولا يوجد له شبيه في المنطقة أو العالم سوى نموذج لمؤسسة وحزب صمدا خلال الصراعات هو حركة المقاومة الفلسطينية (مثل حركة فتح وحماس) التي واصلت نشاطها السياسي والاجتماعي خلال الصراع الإسرائيلي، وهو نموذج مغذى بأدوات الصراع العنيفة رغم أن له أجنحة سياسية يتعذر تطبيقه في السودان لكثرة الجماعات والحركات المسلحة ذات الطابع السياسي.

• ولكن يمكن أن تتخذ القوى المدنية وبخاصة الأحزاب السياسية حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا وحزب جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية نماذج يمكن الاقتداء بها، وذلك لقدرتهما على الصمود والقيام بنشاط سياسي والمساهمة في بناء نظام ديمقراطي بعد فترات الصراع المسلح.

• وتشير هذه النماذج الاخيرة إلى أن عملية تعافي المؤسسات والمجتمعات المدنية بعد الصراعات المسلحة تحتاج إلى جهود مشتركة من الجميع وتوجه سياسي واقتصادي واجتماعي مستدام لتحقيق الاستقرار والديمقراطية، فيه تحافظ المؤسسات والأحزاب والقوى المدنية على قوميتها

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

وأهميتها لترسيخ ورفع الوعي بالحقوق المدنية وضرورة التنظيم والتواصل الفعال والتجمع وحرية الرأي والاستفادة من شبكات المناصرة والتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين.

تم النشر قبل 11th July بواسطة الحبيب عروة الصادق

الحرب: أثر نفسي قائم وخطر قادم

- مقدمة: بعد النزاعات والحروب والصراعات المسلحة والاقتتال الأهلي، تتولد الكثير من الأمراض وتتخلق العديد من التأثيرات السلبية على سلوك الأفراد والمؤسسات والمجتمعات والأنظمة الإدارية والحكومات بل حتى السلطات التشريعية والقضائية، وتؤدي مخلفات الحرب النفسية والأخلاقية إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، وضعف التماسك القومي، وانعدام التواصل الإنساني وبالتالي تهديد استدامة السلام، لذلك ينبغي الاستعداد للتصدي للأمر وذلك الخطر الذي يتهددنا جميعا دون استثناء، وذلك من خلال العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتقويم سلوك الفرد والاستجابة لتلك التحديات.

- أولا: تظل أعظم مهام الأكاديميين والمثقفين والساسة والحكماء هي بذل جهود مضاعفة لدراسة تأثير الحروب والصراعات المسلحة على سلوك الأفراد والمجتمعات اعتمادا على مجموعة واسعة من المناهج العلمية والنظريات السلوكية، لتنزيل ذلك في نموذج التعافي السوداني، ومحاصرة ارتدادات الحرب وانعكاساتها السلوكية على المجتمعات التي لم تصلها نيران الصراع، وهناك عدة نماذج وأفكار قد تم دراستها وتوثيقها على مختلف المستويات في عدد من الدول التي شهدت أطول الحرب وأدمى الصراعات، ومن بين الكتاب والمفكرين الذين أسهموا في هذا المجال، ويمكن الاستهداء بتصوراتهم، هم:

1. الذين صاغوا واتفقوا على ما أسموه نموذج اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، والذي يركز على دراسة التأثيرات النفسية والسلوكية الناجمة عن تجارب الصدمة الشخصية والجماعية

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

خلال الحروب والصراعات، وهؤلاء ساهمت أبحاثهم القينة والدراسات في هذا المجال في تطوير مفهوم اضطراب ما بعد الصدمة وتقديم النصح والعلاج النفسي للأفراد المتأثرين، وخلصوا لمعالجات منهجية تتدرج من المستوى الفردي وصولا للمؤسسات والمجتمعات والأنظمة، وأشهر من كتب في هذا السياق سيباستيان جونغ هيير، في كتابه كتابه "جراح الحروب الكبرى، متحدثا عن تأثير الحروب والصراعات على السلوك البشري" يعرض العديد من الدراسات والأبحاث حول تأثير الحروب على السلوك البشري.

2. أصحاب نظرية السلوك الجماعي، وما اصطلح عليه بسلوك القطيع، وهؤلاء مضوا إلى نظرية تستكشف كيف يتأثر سلوك الأفراد والمجتمعات بمحيطهم والقوانين والتحفيز الاجتماعي، وتسلط الضوء على أهمية العوامل الاجتماعية في تشكيل وتغيير السلوك البشري، ويتخذ هذا المنهج أقوى أوجه التعاون للتعافي الجماعي ويمكن أن يعزز أواصر الود بين المجتمعات التي شهدت قطيعة جراء الصراع، وهنا تجدر الاشارة للكاتبة كاثلين بتجول، وكتابها "العنف السياسي وتداعياته على السلوك البشري"، والـءي يشرح تأثير العنف السياسي والصراعات على السلوك الفردي والجماعي.

3. أما من قال بنظرية التأقلم الاجتماعي فهؤلاء ركزوا على كيفية تكييف الأفراد والمجتمعات مع التحديات والظروف الصعبة، ويدرس هذا النموذج كيف يمكن للأفراد أن يتعاملوا مع الضغوط النفسية والاجتماعية ويبنوا قدرات التأقلم الشخصي والاجتماعي، وهو منهج مكلف للغاية ويحتاج لقدرات وإمكانيات عالية للتدريب والتأهيل وصولا لدرجة التأقلم.

- ثانيا: جميع تلك المناهج والكتاب والمفكرين قد وضعوا متلازمة أعراض وأمراض تعزز ما نشهده خلال فترات الصراع والحروب التي قادت تغيرات كبيرة في سلوك الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والأنظمة، وتسببت في عدة أشكال لتغير السلوك البشري خلال هذه الفترات، ومن أخطرها:

1. حدة العنف وشدة العداء، فقد تنامى بفضل الصراع مستوى العنف والعداء خلال فترات الصراع والحرب، بالصورة التي جعلت من الإنسان لا يستنكر الموت أو رؤية أخيه السوداني حريق أو مهشم الرأس أو مقطع الأوصال، وهو الأمر الذي زلد الانقسامات الاثنية والمجتمعية وشجيع

على التصعيد العنيف في التعاطي بين الأفراد والمجتمعات، كما شهدنا في بعض أحياء العاصمة، ومدن كالجنينة، وزالنجي، ونيالا، وكتم، وطويلة، وعدد كبير من القرى المنسية في هذا الصراع.

2. التغير السريع في القيم والتراجع في المثل والانتكاسة في المعتقدات، فقد كذبت سلوكيات عدد من الناس خلال فترة الحرب أن كثير من أخلاق السمت والموؤة والنجدة السودانية، تخطي كومة من الجشعين وتجار الأزمات وأمراء الحروب، وتم تغيير منظومة القيم والأخلاق والمعتقدات خلال فترات الصراع والحروب للدرجة التي تساقط فيها كثير من عناصر أيدولوجية حزبية في مستنقع الإثن والعرق والقبيلة، واستشرت البراغماتية في كثير من الأوساط، وبلغ الأمر مبلغا عظيما للدرجة التي يتم الترويج لأفكار تعلي النعرات وتؤسس للعداء والانفصال بين الأفراد والمجتمعات، الأمر الذي قد يقود لتقطيع أوصال البلاد.

3. التأثير النفسي وصراع الذات والأمراض الملازمة له، فقد قادت الصراعات والحروب إلى إحداث تأثيرات نفسية عميقة على عدد كبير من الأفراد وأدخلت الكثير من المجتمعات في حالة من الذهان ورهاب الصدمة، وتعرضوا للأزمات النفسية والتوتر والقلق والاكتئاب وصولا لدرجة الجنون، الأمر الذي أثر على سلوكهم اليومي وعلاقاتهم مع الآخرين، في ظل إغلاق كافة المراكز المعنية بالعلاج وتلقي الإرشاد، خاصة المراكز الخاصة بالسيدات من ضحايا العنف. كمركز التروما في جامعة الأحفاد، مع شح شديد في الأدوية والعقاقير وفرار عدد كبير من الاختصاصين النفسيين جراء الحرب، الأمر الذي قاد للجوء كثيرين لتعاطي المخدرات التي ينشط تجار الحروب في توفيرها وتمويل أنشطتهم عبر ترويجها.

4. سادت حالة كبيرة من القلق وموجة من الشك وضعف اليقين، وعدم الثقة، بين الأفراد فيما بينهم، وبين المجتمعات، وبين المجتمعات والمؤسسات خلال فترات سابقة إلا أنها ازدادت خلال أيام الصراع والحرب، بالصورة التي جعلت الناس يعتقدون أنهم في حالة خطر مستمر، خاصة أولئك الذين نزحوا من مناطق النيران إلى أخرى فأخرى عدة مرات، مما ينعكس على التعاطي اليومي بتزايد الريبة والشكوك وهو ما سيؤثر على العلاقات الاجتماعية الشخصية والعامة، فنماذج التشكيك والاتهام بالولاء لهذا الطرف أو ذاك تجعل من الجوار الآمن أمرا مستحيلا بين الأسر.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

ثالثا: نحن جزء من منظومة كونية شهدت حروب وصراعات ونزاعات، وشوهدت فيها انتهاكات وفظاعات، قاد بعضها لانفصال البلاد وتخليق آثار غائرة لا يرجى برؤها، ولكن بذات القدر هناك من النماذج التي قدمت لإبراء الجراح الجسدية والنفسية وترميم الشروخ التي خلفتها الصراعات، وأشهرها:

1. ما فعله نيلسون مانديلا الذي قاد دولته العنصرية وقتئذ جنوب أفريقيا وأوصلها إلى التعافي بعد مسيرة التصالح الجنوب إفريقية متجاوزا بذلك نظام الفصل العنصري، وعمل على بناء جسور التعايش السلمي والتحقق من العدالة الاجتماعية، بالصورة التي مكنت المواطنيين من تقديم نموذجهم كحالات تعليمية وقدوات علاجية تستهدي بها اليوم عدد من المؤسسات ويستضافون في عدد من المحافل والمؤتمرات، وظل نويل باردي رئيس وزراء جنوب أفريقيا الأسبق الذي قاد مسعىً للمصالحة النهائية ونقل البلاد إلى نظام ديمقراطي بعد نظام الفصل العنصري، من أهم نماذج الاتزان النفسي والتعاطي المخلص.

2. لا يذكر كثيرون محمد الطيب الهاشمي، والذي كان يشغل رئيس المجلس الانتقالي في تونس بعد الانتفاضة الشعبية، وقد قاد مسار الانتقال الديمقراطي وبناء مؤسسات التونسية بصورة راسخة قائمة على الحوار والتشاور، الأمر الذي جعل من تونس نموذج مؤسسي واجتماعي قوي رغم المحاولات المستمرة لضرب وإضعافه، وهيأ بتلك المؤسسية مرافق التعافي النفسي والتصافي وإبراء الجراح.

3. قد يبالغ المرء إذا قال أن أقوى نموذج تأثر بالحروب والصراعات والحملات النفسية والأذي الجسدي وأنهى حالات التصافي والتعافي بعد ارتكاب مجازر في حقه كفرد وفي مجتمعه كطائفه، هو الإمام الصادق المهدي، الذي شهد مذبحة الأنصار في المولد، ومجزرة الجزيرة أبا وودنوباوي والكرمك، مع ذلك قاد جهود المصالحة والمقاومة المدنية السلمية، وظل في كل الحقب يدعو للحل السياسي الشامل، ويربي مناصرية على منهج سماه بالجهاد المدني لتقويم السلوك وحراسة الحقوق، ومضى إلى الله وهو ينادي بترسيخ نموذج للحقيقة والمصالحة يبريء الجراح وينصف الضحايا، ويعاقب الجناة شبيه بكوديسا جنوب إفريقيا.

رابعا: من خلال ما تقدم ذكره وما يستقرأ حدوثه مستقبلا علينا بذل جهود حثيثة مسترشدين بالتجارب السابقة وطنيا وإقليميا ودوليا، لتقويم سلوك الفرد والجماعات بعد النزاع ومعالجة مخلفات الحرب النفسية والأخلاقية على التركيبة السكانية السودانية في مدن ما بعد الصراع، ويمكن استخدام أسلوب منهجي يركز على الإصلاح والتعافي الاجتماعي والنفسي الفردي والمؤسسي، تنظمه العديد من العمليات والإجراءات، هي:

1. تقوية أواصر الشعور القومي وبناء الحوار والتواصل، وذلك بتشجيع الحوار والتواصل المفتوح بين الأفراد والمؤسسات المختلفة لخلق فهم مشترك لكافة المشاكل والمخاوف والطموحات المشتركة، وتجنيب المجتمعات خطابات النعرات وتجريم وتحريم التعالي والقطيعة والاستعلاء الاجتماعي.

2. تصميم مشروع قومي ونموذج سوداني للعدالة والحقيقة والمصالحة، يشمل العدالة للأفراد، والانصاف للمجتمعات والاسترداد للمؤسسات، ويتضمن العدالة الجنائية والانتقالية وتلك الدولية، لضمان إكمال كافة حلقات العدالة والمصالحة المجتمعية وضمان الشفافية والتعايش السلمي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان عدم الافلات من العقاب لإبراء الجراح وإزالة الشروخ النفسية.

3. تأسيس أكبر المراكز وتكوين أكبر الشبكات الصحية والنفسية ومراكز الدعم لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والمادي، للأفراد والمجتمعات المتأثرة من الصراع، للتعافي من آثار الحرب النفسية والآثار النفسية الأخرى، وتمكين المختصين من أدوات التطبيب النفسي وتأهيل عدد كبير من النساء لقيادة هذه المراكز لكونهن مفتاح تعافي الأسر والمجتمعات والأكثر انتشارا في كافة المرافق والمؤسسات.

4. تكثيف أنشطة التعليم والتثقيف وزيادة أعداد المرافق المختصة بشراكات إقليمية ومحلية ودولية، ورفع مستويات التعليم والتثقيف لتغذية التغيير الإيجابي والوعي بحقوق الإنسان، والمسؤولية الاجتماعية لملاحقة الجناة على أسس قانونية تشمل القانون الدلي الإنساني والمعاهدات والبروتوكولات ذات الصلة، والمواثيق التي تؤسس لانتزاع الحقوق.

5. وتظل التجربة الإنسانية أكبر وسائل التعافي هي التعلم والنظر للنماذج الفضلى للممارسات التي تخلصت من آثار ومضاعفات الحرب كما ذكرنا في إفريقيا والعالم والمنطقة العربية، كبرامج مثل التصالح الجنوب إفريقي بعد نظام الفصل العنصري ومحكمة جنايات رواندا الدولية لمعالجة جرائم الإبادة الجماعية، وعلى صعيد عالمي يمكن الاستفادة من خبرة المحكمة الجنائية الدولية في التعامل مع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي المنطقة العربية يمكن النظر إلى جهود الإصلاح في مختلف البلدان المتأثرة بالصراعات والحروب، مثل العراق وسوريا، والنموذج الذي يعكف الليبيون على تصميمه.

ختاما:

• إن تأثير هذه التغيرات والصراعات الدموية والحروب على التعاطي اليومي سيكون خطيرًا وكبيرا، ولأن التعاطي بين الأفراد والمجتمعات والمؤسسات يعتمد على الثقة والاحترام المتبادل، والذي ينخفض وربما يتبدد بسبب تدني مستوى الثقة خلال فترات الصراع، يظل واجبنا كأفراد وكيانات التواصل البناء لحل هذه الأزمات والمشكلات والتعاون المثمر، وإلا سنشهد المزيد من حدة التوترات والانفصالات.

• لتحقيق استقرار اجتماعي مستدام وسلام دائم بعد النزاع علينا تقويم سلوك الأفراد والمؤسسات، وتنفيذ أفضل الممارسات التي تعلي من قيم التسامح والتعايش وتكفل العدالة والتعافي الاجتماعي وتسهم في إعادة بناء المجتمعات المتضررة من الحروب والصراعات.

• ولئلا ينسحب الأمر ويتمدد حتى يتأثر التعاطي بين الأفراد والمؤسسات والنظام مع دول أخرى خلال فترات الصراع والحرب، علينا الشروع في وضع مشروع متكامل لأن ذلك قد يغير النهج السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني والإنساني بيننا وغيرنا، مما قد يؤدي إلى زيادة التوترات الإقليمية والدولية وتدهور العلاقات الدبلوماسية والتعاون بين السودان وجواره الإقليمي.

• إن تقويم سلوك الفرد والمجتمعات والمؤسسات خلال هذه الفترة العصيبة سيقود إلى نجاح أكيد في التعاون وبناء الثقة والمصالح المشتركة، ويمكن أن يساهم في استمرار الحوار وتشجيع العمل المشترك وتوفير الدعم النفسي والمجتمعي لاستقرار مستدام وتجاوز للصدمات.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

تم النشر قبل th July12 بواسطة الحبيب عروة الصادق

حرب السودان: تخريب الدولة وتهريب ثرواتها

- مقدمة: شهدت عدة دول تجريفا وتدميرا كبيرا للمرافق الحيوية ونهبا للموارد، وتهريبا للثروات، وتفكيكا للبنى التحتية الانتاجية، وسرقتها من قبل أفراد ومجموعات وأنظمة ودول، يحدث ذلك غالبا في حدوث انفراط عقد الامن وانهيار منظومة الدولة كما حدث في ليبيا وسوريا واليمن وغيرها، وغالبا ما تتورط في تلك الجرائم الدول المستقرة، إما عبر استغلال حالة السيولة الأمنية بمباشرة عمليات نهب علنية أو سرية عبر مافيا إجرامية، أو بصورة ذكية تحت غطاء الحماية للمدنيين وإجراءات التدخلات العسكرية كما حدث في العراق وأفغانستان.

- أولا: إن استمرار للحرب في السودان بصورتها الحالية لن يقف عند القتل والتهجير والانتهاكات وتدمير البنى التحتية القومية بل سيتعداه لقتل الأمم وسرقة مستقبل الشعوب ونهب قوت أطفالهم، وإضاعة مواردهم، واستغلال ضعف كيان الدولة لكي تكون تابعة متحكم في قرارها، ومسيطر على قيادتها، لذلك يعد نهب الثروات والموارد وتفكيك بنية الدولة أمرًا خطيرًا يؤثر على النمو الاقتصادي لأي دولة ويسهم في سرعة انهيارها وتدحرجها الاقاصادي ومن ثم التداعي السياسي والتمزق للسبيكة الوطنية، فدولة كالسودان غنية بمواردها الطبيعية والبشرية الهائلة، عرضة لتهريب الموارد والتخريب خلال الحروب، وسرقة التاريخ ومحو البعد الحضاري المنافس وهو مشكلة تتطلب حلولًا آنية فعالة وشاملة، تحصن البلاد وثرواتها وشعبها من التداعي في معركة اغتيال الأمم.

- ثانيا: منذ النظام البائد (1989م - 2019م)، لقد تمت استباحة موارد البلاد النفطية، بالصورة التي لم يتم الافصاح عنها عن صادرات النفط وما انتجته الشركات الأجنبية لا سيما الصينية، وتعدى الأمر عقد شراكات ربع قرنية في مربعات التعدين التي لم يفصح عن انتاجها حتى انتهاء العقد مع الشركات الفرنسية في منطقة أرياب، ولا زالت عمليات استكشاف والتنقيب عن ثروات البحر الأحمر في طي الكتمان والنسيان، ولا يعلم عنها أحد شيئا، واستمر الأمر لتدخل مجموعات روسية للعمل في مربعات تعدين مختلفة متجاوزة التراخيص الممنوحة لها للعمل في مجالات أخرى، وانتشرت بصورة أو أخرى عمليات التهريب الرسمي عبر المطارات أو غير الرسمي عبر الحدود

والمهابط السرية أو الرحلات الأمنية تحت غطاء إجلاء عملاء شركة فاغنر الروسية من مطار بورتسودان إلى قاعدة اللاذقية السورية، والآن في حالة الفراغ واللادولة الاي يشهدها السودان نرى كيف تزايدت عمليات التهريب للموارظ والمواد الخام في ظل انهيار مؤسسات الانتاج والتصنيع في السودان على قلتها، وهو الأمر الذي تستثمره دول مأزومة لاستغلال الخام السوداني وتصنيعه وتصديره من بلدانهم كبلد منشأ.

- ثالثا: لمنع عمليات التهريب والتخريب التي طالت السودان ومؤسساته الحيوية والخدمية والانتاجية ومشاريعه الزراعية، يجب أن نعمل سويا على إنهاء الحرب اللعينة واستعادة منظومة الدولة وأجهزة إنفاذ القانون الحكومية لتتخذ الدولة حينئذ التدابير الصارمة في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية وتطوير نظام قضائي قوي يمكنه ملاحقة المتهمين وتقديمهم للعدالة، بالإضافة إلى ذلك، سنتمكن من تكوين قوة عمل خاصة لمكافحة التهريب وتوطين التكنولوجيا اللازمة للكشف عن التصرفات غير المشروعة والتجارة غير الشرعية التي تمارسها مجموعات وأفراد وأجهزة أمنية وحكومات دول.

- رابعا: ينبغي أن تلعب الأسرة الدولية وجيران السودان دورًا هامًا في حماية الثروات ومنع التهريب والتخريب لمؤسساته، وقد ورد ذلك نصا في كلمات المتحدثين وتوصيات قمة جوار السودان الاي انعقدت بالقاهرة في يوليو ٢٠٢٣م، وهو الأمر الذي يجب أن يتم إتباع القول فيه بالعمل، إذ أن هناك عدد من الدول وجماعاتها الإجرامية متهمة بعمليات النهب والتخريب وإدخال الأسلحة وتهريب الثروات والموارد وممتلكات ومقدرات المواطنين، سواء كان ذلك بصورة رسمية أو عبر جماعات الجريمة المنظمة، وعمليات الإجلاء ورحلات الإغاثة البرية والجوية، لذلك ينبغي على الجميع تكميل وتكامل جهودهم وأن يتعاونوا في مشاركة المعلومات وتقديم الدعم اللازم للسودان في بناء قدراتها الأمنية والتقنية والدفاعية والقضائية، ولبلوغ ذلك ينبغي فتح أبواب التعاون الإقليمي والدولي لمنع تهريب الموارد وملاحقة المتورطين عصابات كانوا أو أفرادا أو حكومات.

- خامسا: قبل الاستفاقة من هول صدمة الحرب وفجيعة متلازماتها العرضية من نهب وسلب وسرقات وتخريب للممتلكات وقتل واغتصاب، وغيره، علينا التفكير في الحفاظ على ما تبقى من الموارد، ودراسة أفضل ما تم اتباعه من خطوات ونماذج وممارسات فضلى في حماية ثروات

الشعوب وملاحقة الأصول والأموال والآثار المنهوبة، والتخطيط لتشكيل جهات شعبية وجهات فاعلة ومؤسسات مستقلة لمكافحة الفساد، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في استعادة الأصول المنهوبة، وذلك لرفع درجة الوعي الشعبي بخطورة الأمر، وحشد التفكير الجماعي لرصد وضبط تلك المنهوبات والمسروقات الشخصية كانت أو المملوكة لمؤسسات خاصة أو للدولة، والعمل على توفير تدريب فعال لرجال الشرطة في الولايات التي تمر عبرها تلك المنهوبات أو تستقر فيها وتمكين القضاة وتأهيلهم وتدريبهم في مجالات الرصد والتحقيق في جرائم التهريب ونهب الثروات والجرائم الملازمة للحروب.

- سادسا: على المتحاربين التحلي بالقدر العالي من المسؤولية تجاه ثروات ومقدارت البلاد، فالبلاد انهارت بفعل حربهم، ودمرت مرافقها جراء تعنتهم، ولا زال الوقت متاحا لحماية ما تبقى من الأنفس والثمرات وثروات الشعوب ووقف نزف العقول وتهريب الموارد المادية والطبيعية والبشرية التي تحتاجها الدولة لتجاوز حقبة الحرب وضوائقها المعيشية وتمكنها منتعزيز النمو الاقتصادي، لذلك عليهم أن يتحلوا جميعا في المركز والحكومات الولائية والوسطاء في الإقليم والمجتمع الدولي بالإرادة السياسية لدعم جهود وقف الحرب ومنع تداعيات انهيار السودان ومكافحة الجريمة المنظمة في حق شعبه ومنع عمليات الفساد ورصد تلك الانتهاكات لتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا أفرادا كانوا أو جماعات مهنية وتجارية أو مجتمعات قبلية، وما لم يحدث ذلك ابتداء من اليوم بالتزامن مع عمليات ومبادرات الحوار لوقف الحرب لن تتمكن أي حكومة قادمة في السودان والدول الأخرى من وضع سياسات وآليات فعالة وشاملة لحماية مواردها وضمان استفادة الشعب منها بشكل منصف، لأن الوقت سيكون قد تسرب من الجميع.

- سابعا: مثلما يقع على الدولة الغائية دور حماية وحراسة المدنين ومقدراتعم والبلاد وثرواتها، تقع المسؤولية على القوى المدنية والمراصد الحقوقية وجماعات الضغط الشعبية وعناصر المجتمع الفاعلين مسؤولية مماثلة، وهنا يجدر بالجميع العمل استباقيا على رفع وعيهم بتلك القضايا وتطوير عناصر ومؤسسات إنفاذ القانون وأجهزة مكافحة الجريمة، وهو أمر يوجب انخراط الفاعلين وبخاصة المحامين والمراجعين القانونيين والمحاسبين والصيارفة ورجال الدولة

حتى أولئك الذين في المعاش لتصميم عدة برامج ومخططات ومناهج لضمان التحسين والتحديث المستمر لمؤسسات تتبع الأصول واسترداد الحقوق، ومن البرامج التي نحتاج للعمل عليها، الآتي:

1. برامج متكاملة للتدريب والتأهيل الحقوقي والقانوني، تكون عالية الجودة للأفراد العاملين في مجال إنفاذ القانون وتأهيلهم بالمهارات المطلوبة لمكافحة الجريمة بفعالية وتعقب الأصول ورصد حركتها، يتضمن ذلك التدريب على التحقيقات الجنائية، وتقنيات جمع الأدلة، وحقوق الإنسان، والقضاء، وهنا يمكن الاستفادة من سودان الشتات الذي يعج بخبراء ومختصين فاعلين وعاملين في هذه المجالات، واجبهم التطوع لتصميم تلك البرامج والانخراط في تدريب الراغبين والالتزام بتقديم يد العون عمليا عقب انتهاء الصراع.

2. برامج صياغة وصناعة التشريعات والنظم القانونية المحصنة للموارد والثروات والحقوق السودانية بما في ذلك الإرث المعرفي والبحوث العلمية والبذور والثروات والمستودعات الجينية، والشروع فورا في دراسة كافة القوانين السارية في السودان والمشرعة من وزارة العدل بغية تحديث وتعزيز تلك التشريعات والنظم القانونية لتتناسب وتتواءهم مع التحديات الجديدة لحماية سودان ما بعد الحرب في مجال مكافحة الجريمة المحلية والعابرة للحدود ومواءمة تلك التصورات مع التشريعات الدولية والمعاهدات والبروتوكولات ذات الصلة، على أن يشمل ذلك تشديد عقوبات الجرائم المنظمة وتهريب الثروات والاغتيال للعقول وغسل الأموال وتمويل الحرب ودعم الأنشطة الإجرامية والإرهابية، ووضع صيغ قانونية تخلص السودان من تركة العقود المجحفة مع الدول والأنظمة التي استغلت أوضاع الحرب وضعف النظام الإنقلابي قبلها.

3. برامج رقمية وسبرانية ومناهج استخدام التكنولوجيا وأدوات الرصد الحديثة، والبدء من حيث انتهى العالم في هذا المجال، ومد العقل السوداني المختص بكافة المعارف المطلوبة والمتاحة في هذا المجال وطرق استخدامها الأمثل، وذلك لما لتقنيات المراقبة، وأجهزة الاستشعار، والتحليل الذكي، من قدرة يمكن أن تكون أدوات قوية لمراقبة الجريمة وتحليلها ورصد مراحلها وتحديد مرتكبيها وملاحقتهم، حينها ستسهم تلك التقنيات في رفع قدرات العاملين على رصد الجريمة وتسهيل عمليات التحقيق للكشف عن كافة الأنشطة غير المشروعة التي ارتكبت في فترة الحرب وما قبلها،

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

وحتما ستؤسس تلك البرامج لنواة مستقبل حمائي لمنظومة الحكم ودرع واقي لصون ثروات وموارد البلاد وحماية حدوده والعناية بالمواطن وحقوقه.

4. برامج التعاون الإقليمي والدولي، التي تمكن من تصميم شراكات ذكية مع حكومات ومنظمات غير حكومية ومعاهد ومراكز وشركات دولية عاملة في هذا المجال وتملك أدواته الفنية والخبرات المهنية، تسهل عملية التشبيك المستقبلي والتبادل المعلوماتي بين الدول لمكافحة الجريمة عبر الحدود، ودراسة ماقيمكن إبرامه من عقود واتفاقيات تعاون مشتركة لتسهيل تبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة في التحقيق لاسترداد الحقوق وتقديم المجرمين للعدالة، وهنا يقع العب على كل رجال ونساء الدولة من قادة القوى المدنية ومنظمات المجتمع المدني ووزراء الحكومات السابقة والقضاة والمهنيين للعب هذا الدور الاستكشافي لأفضل الأدوات التي تمكن من صناعة أمثل الشراكات.

5. برامج الوعي المؤسسي والمجتمعي لإرساء الدعائم التوعوية والمبادئ الأخلاقية والتبصير بالحقوق المادية وحقوق الإنسان، وهو برنامج ينبغي أن تؤسس له الجماعات الحقوقية والمنظمات والمراكز الوطنية، لتعتمده مؤسسات إنفاذ القانون بحيث يستند على مبادئ أخلاقية وقيمة قوية واحترام والتزام بصون الكرامة الإنسانية وحفظ وحماية حقوق الإنسان، ووضع ذلك نصب عين تلك المؤسسات عند أداء واجباتها، وهذا الأمر وحده هو الذي سيساعد في بناء الثقة بين الشرطة وأجهزة وسلطات إنفاذ القانون والمجتمع وضمان التعاون في مكافحة الجريمة، خاصة بعد حالة الغياب المريبة لتلك الأجهزة منذ 15 إبريل حتى اليوم.

- أخيرا: حال فراغنا من تلك البرامج المشار إليها أعلاه يقع على عواتقنا كأفراد وكيانات ومؤسسات وجهات مختصة، رصد وتقييم الجرائم والخسائر التي حدثت خلال الحرب، وذلك لأن الأمر يعتبر تحديًا كبيرًا ويتطلب العديد من الوسائل والتقنيات والجهات والممارسات الفضلى التي يمكن استخدامها لرصد وتقييم تلك الخسائر:

1. التحليل الجغرافي ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، الذي يساعد في تحديد وتوثيق ومسح الأضرار والخسائر بشكل متناهي الدقة خاصة بعد الطفرات التكنولوجية التي شهدها هذا المجال، ويمكن استخدام الصور الجوية والبيانات المكانية والمعلومات الأرضية لتحليل تأثير الحروب على المؤسسات والمرافق المختلفة، والكشف عن جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، الأمر الذي سيسهل التخطيط لبرامج جبر الضرر والإنصاف والحقيقة، ومشاريع إعادة الإعمار والتنمية واستعادة المنهوبات واسترداد الموارد والثروات المهربة أو قيمتها.

2. التحليل المالي والاقتصادي الذي يمتلك السودان فيه أميز العقول العالمة والعاملة في دراسة تأثير الحروب على الاقتصاد والنظام المالي، وخبراء التخطيط والإدارة، وهو ما سيسهل خطواتنا جسابيا لبلوغ المستقبل بأقصر الطرق وأقل التكاليف، وذلك بتحديد الخسائر المادية والتكاليف الاقتصادية لتلك الجرائم، لما للخبراء الاقتصاديين والمراجعين دور هام في تقدير الأضرار وتحليل التكاليف، وما يملكون من صلات واتصالات ببيوت خبرة إقليمية ودولية أخرجت بلدان كثيرة من ركام الحروب إلى رفاه الحياة.

3. المراجعات القانونية والتحقيقات الجنائية والمالية والمعلوماتية، فتعقب الأموال والثروات والأصول، وحتى عمليات التصفية، يتطلب الأمر رصد وتحديد أنواع تلك الجرائم خلال الحرب، وذلك من خلال المراجعة القانونية والتحقيقات المكثفة، عبر وحدات متخصصة ونيابات مختصة وعناصر خاصة، والسبيل إلى ذلك إنشاء لجان فعالة وفرق خاصة للتحقيق ووحدات سرية للتحري في الجرائم وتوثيقها، على ألا تكون شبيهة أو مماثلة للوحدات والنيابات الخاصة التي تم تكوينها للابتزاز والتضليل، فالمطلوب هو نموذج فاعل للمراجعة والحقيق والتدقيق يكشف الحقيقة ويصل للجناة ويفيد القضاء لاستخدام الأدلة المستخلصة لتقدير الأضرار، وانصاف الضحايا وحفظ الحقوق.

4. الرصد من خلال الجهات المختصة والمؤسسات الإقليمية والدولية، فهناك العديد من الجهات والمؤسسات الدولية التي تعمل على الانصاف ورصد الانتهاكات وتعقب الأصول، وتنشط في إعادة تأسيس البنية التحتية المدمرة واسترداد الممتلكات المنهوبة وتقدير الخسائر خلال الحروب، وهؤلاء

يتمثل دورهم في تقديم المساعدة والموارد اللازمة للدول المتضررة وتوفير الخبرة والدعم في تقييم الخسائر واستعادة الممتلكات.

5. الرصد من خلال الشركات والمنظمات غير الحكومية، والتي يمكن أن تساهم في رصد وتقييم الخسائر والأضرار، من خلال انظمة المراقبة وقوائمهم المالية وبواليص الشحن، والأرصدة والمعاملات البنكية، والعقود المبرمة والصفقات المحلية والإقليمية والعالمية، ويمكنهم أيضا تقديم المساعدة في إعادة التأهيل وإعادة الإعمار، وقد تمتلك بعض الشركات اختصاصات وخبرات في تقييم المخاطر والأضرار وتحديد التكاليف المالية.

- ختاما:

• إن هناك العديد من الدول التي فجعتها الحرب وقطعت شرايينها الاقتصادية واستحالت حياة الشعوب فيها إلى جحيم ولكن تلك الأنظمة وحكومات تلك الدول والمؤسسات عملت على استرداد ممتلكات شعوبهم وتقييم الخسائر والأضرار والاسراع بالنهوض كما حدث في دولة مثل رواندا وجنوب إفريقيا وتشيلي، عاونتهم في ذلك عدة مؤسسات إقليمية ودولية منها صندوق الأمم المتحدة للتحقيق في جرائم الحرب، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وتلعب هذه الجهات دورًا هامًا في توفير التمويل والموارد والدعم والاسناد الفني والتقني للدول المتضررة لتحقيق العدالة والاستقرار، واجبنا فتح كافة أبواب التواصل السياسي والدبلوماسي معها تمهيدا لاستعادة تموضع السودان كدولة في المنظومة العالمية.

• ومن واقع يوميات الحرب وتداعياتها شهدنا تنادٍ عالمي لإخراج السودان من حفرة جحيم الحرب، تعاونه في ذلك أكبر وأفضل الدول العربية والافريقية التي تشهد نهوضا اقتصاديا كالمملكة العربية السعودية ودول الخليج ودول الإيقاد، وبعض التي نجحت في الحد من الحروب وخفض معدلات الانتهاكات، ونظمت علاقاتها من خلال اتفاقيات تعاون ناجحة في مجال مكافحة الجريمة، كالولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، واليابان، وقد اعتمد نجاح هذه الدول على توصلها إلى اتفاقيات دولية وإقليمية قوية، وتبادل المعلومات، والتكنولوجيا المتقدمة في مجال مكافحة الجريمة واستخدام أدوات الرصد الحديثة.

• وهي فرصة للسودان أن يستفيد من كل دولة بما يحقق مصلحته، لأنه من المهم أن يستفيد هذا البلد الأمين من البلدان الأخرى ومن التجارب الناجحة الخاصة بهذه الدول وتطبيق النماذج والممارسات الفضلى في مكافحة الجريمة ورصد الانتهاكات والحد من الأنشطة غير المشروعة ومنع تسريب وتهريب الثروات وتخريب الاقتصاد وإيقاف مخطط اغتيال الأمة السودانية حضاريا واقتصاديا وسياسيا وامنيا.

تم النشر قبل 14th July بواسطة الحبيب عروة الصادق

تسعون يوما من الفوضى الشاملة .. ثم ماذا بعد؟

● مقدمة:

• في كتابه "حالنا ومآلنا" والعديد من الكتب الأخرى ظل يعدد (الامام الصادق المهدي) ما ستكون عليه أوضاعنا السياسية وانفجاراتها المحتملة، ووضع خلاصة تجربته السياسية العلمية والعملية طوال فترات حكمة الديمقراطية وحكوماته المنتخبة وفترات معارضته للأنظمة السلطوية الدكتاتورية العسكرية، وظل مشددا على ألا سلام بلا عدالة، وان الديمقراطية عائدة وراجعة.

• وفي كتابه "نهاية السلطة: من غرف الاجتماعات إلى ساحات القتال ومن الكنائس إلى الدول ، لماذا لم تكن المسؤولية كما كانت في السابق"، عدد الكاتب مويسس نعيم (Moisés Naím) مخاطر إنزلاق الأمم، وحذر وأنذر من خطورة إنفجار المجتمعات.

• وفي كتابه "عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث"، ذكر الكاتب (نعومي كلاين) كافة أسباب تداعيات الدول، وحمل في طياته جميع أجراس الانذار ووضع عصارة جهده وخلاصة تجربته، مقروءة تلك الكتابات مع كتاب "أفضل ملائكة طبيعتنا: لماذا تراجع العنف" لكاتبه (ستيفن بينكر)، الذي وضع الأسس النفسية التي تولد العنف أو تئده في مهده.

• أما في كتاب "النظام السياسي والانحلال السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية" للكاتب (فرانسيس فوكوياما)، نجد تصورات حقيقية لما تم تنفيذه وما سيتم حال انسياق الأمم لمشاريع فوضوية (خلاقة).

● "انطلاقا مما تقدم، واستقراء لقرائن الأحوال ووقائع أيام الحرب في بومها التسعين، أحاول المقاربة بين الفوضى ومسبباتها، والحلول التي يمكن اجتراحها أو استنباطها، من قيم ما كته هؤلاء الحكماء والمفكرين، وهو أقل واجب يمكن نسهم به في ظل أعمدة الدخان التي غطت الحقيقة وغيبت الحقوق، وانتهكت الحرمات، وشردت أصحابها، فإلى مضابط المقالة التالية":

- أولا: لم يكن 15 إبريل 2023م هو ميعاد الأزمة وتاريخها الحقيقي ولكن ما شهدناه في ذلك اليوم هو اندلاع موجات الفوضى والانفجارات السياسية والاجتماعية والأمنية المتراكمة التي كانت بمثابة (قنبلة موقوتة) تحمل في طياتها العديد من العوامل والمسببات، وتشتمل على بعض السياقات الموضوعية وعوامل التأجيج التي ستظل حاضرة مستقبلا مالم نجتثها من جذورها ونطفيء فتيلها، وهي:

1. حالة اللادولة وضعف الحوكمة وغياب الحكم الرشيد، وسوء الإدارة وغياب الشفافية واستشراء الفساد والبطش والتنكيل والعنف والعنف المصاحب لحملات قمع احتجاجات سلمية مدنية شعبية، وغض الدولة طرفها عن صراعات قبلية ومناطقية وجهوية وتركيز جهدها في تأمين القصر الرئاسي في الخرطوم

2. الانقسامات الاجتماعية والعرقية والجهوية والأيدولوجية التي قادت لانقسامات رأسية في الكيانات القومية وبنية الدولة ومؤسساتها ومرافقها، فالخلافات العميقة بين المجتمعات المختلفة وعجز الدولة عن إدارة التنوع وضعف مؤسساتها القومية، واستغلال أصحاب المشاريع الأيدولوجية ذلك الأمر، تسبب في اضطرابات اجتماعية وانفجارات سياسية، قادت لاصطفافات إثنية ضيقة في بعض الأقاليم، غذتها النعرات وحفزتها الجماعات الأيدولوجية(تنظيم الاخوان) الأمر الذي أدى لمجازر جماعية وتطهير عرقي وجرائم حرب وموجات هائلة من النزوح واللجوء.

3. تضييع مكتسبات الفترة الانتقالية انعكس على الأوضاع المالية للمؤسسات والأفراد، وأدت العوامل الاقتصادية إلى استشراء نسب البطالة العالية، ما قاد لموجات تجنيد وعسكرة حتى لمن هم دون السن القانونية، كما قاد عدم التوزيع العادل للثروة، وتهريب عائدات البلاد، إلى بروز كيانات وأفراد وطبقة متخمة وشبكات مصالح أعدت كل سبل حماية واستدامة سلطة الانقلاب الذي حماهم من إجراءات الملاحقة الجنائية وعمليات استرداد الأموال التي اتخذتها حكومة الفترة الانتقالية، في ظل حالة إفقار متزايد لجموع الشعب السوداني الأمر الذي فاقم من حدة التوترات الاجتماعية وأدى إلى اندلاع المظاهرات واتساع دائرة الحراك المطلبي.

4. الاستغراق والامعان في الارتباطات الخارجية وإذكاء الصراعات القومية، وخدمة المصالح الاستعمارية والاستغلالية لموارد البلاد، وخوف بعض دول الجوار من النداءات الاستقلالية

والتحركات المناطقية التي تهدد تلك الدول وتحرك النزاعات التاريخية العالقة (ترس الشمال)، ومقابلة السلطة الانقلابية للأمر بالقمع والظلم الأمر الذي قاد لتوترات وعنف مستمر، وسيستمر حتى وإن توقفت الحرب، ما لم تتحرر السلطة من التوعية وتوقف إجراءاتها القمعية.

5. في مناطق نائية تأثرت بموجات التصحر والتغيرات البيئية والمناخية، هناك أمم تشهد تدهور الظروف المعيشية وندرة الموارد الطبيعية وتصاعد التوترات والصراعات باضطراد، وتنشط فيها موجات النزوح والتسلح والاعتداءات على الموارد والمكاسب المادية والحيوية، وهؤلاء يمثلون أكبر معين للتحقيق العسكري حاليا ومستقبلا.

6. غياب التنمية المتوازنة والمستدامة في البلاد غذى الشعور بالمظلومية، وتمت تغذيته بخطابات جهوية وعنصرية، وتغطيته بعباءة أمنية، وتم في ذلك استغلال إدارات أهلية وقيادات مجتمعية حشدت لصالح سلطة الإنقلاب، وقالت كلمة الحق التي أريد بها الباطل، ونظمت أنشطة إعاقة الانتقال، ودعم الانقلاب والتحشيد والتجنيد للحرب، وهذه المجتمعات ما لم تحظ بالتنمية والتعليم ستظل تحركها أيادي الغرض والمرض بوعي منها أو دون وعي وتجيشها لصالح وأد أي نظام مدني ديمقراطي قائم لأنها ستظل أداة طيعة في أيدي الأنظمة السلطوية.

- ثانيا: نحن لسنا بمعزل عن موجات مشابهة للأمثلة المعاصرة في السياق الإقليمي والعالمي، فجميع الثورات العربية في 2011م (الربيع العربي) في عدة دول عربية، والنزاع الدائر في سوريا منذ عام 2011م، والصراعات في العراق وأفغانستان، والانفجارات السياسية في فنزويلا وبوليفيا في أمريكا اللاتينية، وتوترات فرنسا وإيران في 2023م، جميعها تشكل أعظم دروس عرفتها البشرية في الكتاب المنظور، ومثلت فظائعها وانتهاكاتها تجسيدا للفوضى التي دونتها تقارير الأمم المتحدة حول السلام والأمن الدولي، وتقارير الأمم المتحدة حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتقارير منظمة العفو الدولية حول حقوق الإنسان وتقارير هيومان رايتس ووتش حول حقوق الإنسان، وما رصده موقع المنتدى الاقتصادي العالمي، والمراصد الوطنية لحقوق الانسان، واللجان الطبية في الدول، فضلا عن ملاحقات وتقارير المحكمة الجنائية الدولية، فجميعها شواهد لحالة الفوضى التي شهدتها المنطقة وتجسيد حي للجرائم التي لم نشاهدها.

- ثالثا: إن موجات الفوضى التي اندلعت في السودان لم تتحرك من الأطراف هذه المرة، وإنما انفجرت كالبركان من بؤرة النزاع (العاصمة) وتمددت لتجتاح المناطق والمدن والدول المحيطة وهو ما يعرف أيضًا بأعماق الدولة (Deep State) أو الانفجارات الاجتماعية والسياسية، وقد نوعت أشكال وأنماط هذه الموجات حسب الظروف والأسباب التي أدت إلى اندلاعها، وتفاوتت من منطقة لأخرى ومن دولة لدولة، لتمشل الآتي:

1. التحركات العسكرية والموجات المسلحة نحو المدن خارج العاصمة بهدف اجتياحها والسيطرة عليها، كما حدث في ولايات دارفور الأربع، شمالا في الفاشر وكتم وطويلة، وغربا مسابح الجنية. ووسطا حصار والسيطرة على زالنجي، وجنوبا باعتداءات نيالا، وولايات بعيدة نسبيا من بؤرة الصراع كشمال كردفان وحصار مدينة الأبيض، وجنوب كردفان بتحركات الحركة الشعبية في مناطق (كادقلي والدلنج والكرقل)، وفي جنوب النيل الأزرق منطقة الكرمك، والتحشيد العسكري الصامت في الولايات المتاخمة للخرطوم في الجزيرة ونهر النيل والنيل الأبيض، التي ستجر تلك المدن لدائرة الفوضى.

2. وتعد الاصطفافات والنزاعات القومية والعرقية والجهوية والإثنية، أسوأء موجات الفوضى القادمة، والتي يمكن أن تكون مدخلا حقيقيا لصراعات ونزاعات بين أعراق مختلفة أو بين مجموعات إثنية ضمن ولاية واحدة تؤجج الحرب الأهلية بين مكوناتها وتنسحب لجر الحرب بين دولتين أو أكثر، كما حدث في الجنينة، وتزايد موجات الاستغفار والتحشيد في ولايات أخرى.

3. تبعا لذلك ستنشأ توترات سياسية واجتماعية داخلية، في عدد من الأقاليم ومناطق الانتاج الكبرى التي تضم عدد من القوميات، وتنشب بينهم موجة من الصراعات يصعب حلها بصورة سلمية أو مسيطر عليها بسلطة الدولة، وهس التي ستؤدي إلى نشوب صراعات مسلحة بين تلك المجموعات التي تسربت كميات من السلاح لها لأغراض الحماية، ويمكن أن تتصادم فيما بينها وربما مع أجهزة ومكونات وسلطات الدولة، وبالأخص مناطق التعدين الأهلي التي تضم ملايين الأشخاص من مختلف الأعراق في ولايات كالشمالية، ونهر النيل، والبحر الأحمر، وجنوب كردفان، وشمال دارفور، وبعض مناطق شرق السودان.

● رابعا: راح ضحية هذه الفوضى الآلاف من القتلى وأضعافهم من المصابين، وملايين النازحين واللاجئين والفارين من ويلات الحرب، جميعهم خرجوا من بؤرة الصراع الحقيقية، لبؤر فوضى افتراضية سابقة أو محتملة داخل البلاد، في تلك الأثناء لم يتحرك العالم إلا عبر بيانات الشعب والتنديد، متناسين قادته ما تم اتخاذه من إجراءات في حالات مماثلة، والقرارات الدولية التي تم إصدارها في محاولة للتعامل مع موجات الفوضى هي كقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رقم 1970 و 1973 في عام 2011م، والتي تهدف إلى فرض حظر على السلاح وتنفيذ منطقة حظر جوي في ليبيا خلال النزاع الذي اندلع في تلك الفترة، وقرارات 1590 و1591 و 1593 وهذا الأخير أحال ملف دارفور ومتهميه للمحكمة الجنائية الدولية، هذا التأخير والتقاعس الأممي الذي لم يراوح مكانة البحث والتقارير والبيانات، هو أحد عوامل تمدد الفوضى واتساع دائرتها، ما سيضاعف الخسائر المادية ويزيد الرقعة التدميرية، ويزيد أعداد الضحايا.

● خامسا: نحو 90 يوم ونحن نمضي بسرعة ونتدحرج إلى حضيض الفوضى، ونشهد تراجع السلوك الإنساني الجماعي والفردي، وانحسار منظومة القيم والأخلاق السودانية، واستشراء أخلاق وروح قطاع الطريق نهبا وسلبا وقتلا واغتصابا وانتهاكا، وتهريبا للمقدرات والثروات، وانتشارا للجريمة المحلية والعابرة للحدود، وتجارة الأسلحة والمركبات والمخدرات والبشر، وهو ما يوجب أن يتحرك الجميع نحو الخلاص من هذه الحرب، وإنهاء حالة الفوضى بإيقاف أصوات المدافع واسكات فوهات البنادق، والخروج من الخنادق لأروقة التفاوض والحوار، والآن لا زال لدينا وقت وعدة أدوات وإجراءات يمكن اتباعها لإيقاف حالة الفوضى ووقف الانفجارات الاجتماعية والسياسية والحد من تأثيراتها السالبة على بقية ولايات السودان المختلفة، منها:

1. التوافق الوطني حول رفض الحرب والاجماع حول التفاوض والحوار، كوسيلة فضلى ومثلى لإنهاء الصراع، وذلك باتباع منهج الحوار البناء والتفاهم بين الأطراف المتنازعة، وتشجيع التوافق الوطني والسلام العادل وصولا للمصالحة السياسية الشاملة.

2. اتباع مناهج إدارة الصراع والحوكمة الرشيدة والديمقراطية، فالحوكمة الفعالة والشفافة، وإعمال المؤسسية والإصرار على مدنية المؤسسات وممارسة الديمقراطية، واحدة من وسائل إنهاء الصراع واستعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد واستدامته.

3. الشروع في استعادة فورية لمكتسبات الانتقال وبالأخص مشاريع التنمية الاقتصادية، وبرامج الدعم المباشر، وبرامج الغوث الانساني، والتركيز على خطوات التعافي والنمو الاقتصادي السريع وصولا للاستقرار المادي المستدام وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للسكان، وجبر الضرر وتعويض الضحايا.

4. العمل ضمن أطر قانونية ومؤسسية تستنهض كافة المؤسسات والمنظمات والهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وترسيخ مبدأ عدم الافلات من العقاب، والالتزام بحقوق الإنسان الأساسية وتقديم العدالة الاجتماعية والتساوي في فرص الكافة أمام القانون.

5. حشد جهود إقليمية ودولية ودبلوماسية لتحقيق وبناء وحفظ السلام عبر تعزيز جهود التفاوض والوساطة التي يقدمها منبر جده (السعودي الأمريكي)، وتدعمه منصة الايقاد ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجهد الأخير لدول الجوار السوداني بالقاهرة، والتركيز على جهود بناء السلام من الأمم المتحدة، والتوسط الذي تقوده بعثتها بين الأطراف المتنازعة ودعم جهود ألترويكا والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة للتوصل إلى حل سلمي للنزاعات.

- سادسا: أكرر دوما أن هناك العديد من النماذج الأفريقية واللاتينية والعربية والعالمية التي قامت بتبني الإجراءات عاليه، لوقف الانفجارات الاجتماعية والسياسية، ونزعل فتيل الأزمات والحروب ووأد الفوضى، على سبيل المثال، نماذج رواندا وجنوب أفريقيا والمغرب وتشيلي والأوروغواي، والتي كانت ناجحة في بناء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية، وتقديم أفضل أشكال الحل للصراع الدامي، وأقصر طرق إنهاء الفوضى التي أطلت برأسها على بلدانهم، والواجب ليس استنساخ تلظ التجارب، إذ أن لكل دولة خصوصيتها، ولكن الأدنى هو استخلاص الدروس والعبر منها، والنظر إلى ما كانوا عليه وما آلوا له، وما كانوا سيكونون عليه حال استمرت الفوضى في بلدانهم.

- ختاما:

• يقع على عاتقنا أفراد ومؤسسات الانتباه لهذه المخاطر، والانخراط الجماعي في عمل دؤوب يناهض هذه الفوضى ويوقف هذه الحرب، بجهود فردية وجماعية، واجب كل منا العمل في

مضماره الذي يجيد اللعب فيه، وواجب القوى المدنية الحية والكيانات الثورية، النهوض من حالة الثبات واللافعالية إلى لعب دور كبير شعبي وتعبوي ضد الحرب، يؤسس للتعايش والتصافي ويقود حملات التوعية والإعمار والتعافي المجتمعي.

• وعلى الاقليم ولأسرة الدولية بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية، أن تلعب دورًا مهمًا في مساعدة الدول والمجتمعات المتأثرة بالانفجارات الاجتماعية والسياسية، وأن تقدم هذه الأسرة الدعم والمساعدة للمناطق المتضررة في العديد من المجالات بما في ذلك الأمن والتنمية والاقتصاد وكفالة ورعاية وصون حقوق الإنسان، وليس اللكتفاء بإصدار تقارير الأمم المتحدة حول السلام والأمن الدولي وتقارير حول تنمية المجتمعات المتضررة، وحول حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، أو حتى الاكتفاء بالادانات الدولية.

• إن حرب التسعين يوم وتأثيرات موجات الفوضى التي ترتبت عليها ستكون مدمرة للسودان، وستشمل أوجه التدمير سقوط حكومات ولائية وأنظمة اتحادية، وربما تهدد حكومة السودان المركزية، والحكومات الجارة والشقيقة والصديقة، وتتسبب في المزيد من تفكك الأنظمة الإجتماعية والاقتصادية، وتهجير السكان، وتدهور الأمن، وتزايد الفقر والجوع، فالقائمون على هذه الموجات لن يكونوا فقط جماعات مسلحة أو قوى سياسية ذات تأثير قوي، بل ستتسرب إلى السودان جماعات متطرفة تنشط في مثل هذه الحالات.

تم النشر قبل 15th July بواسطة الحبيب عروة الصادق

التدخل العسكري في السودان

- ظلت دعاوي التدخل الأمني العسكري في السودان، تتردد من حين لآخر وذهبت بعض الهيئات الحقوقية لطلب ذلك، كهيئة محامي دارفور، بالإضافة لطلب الرئيس الكيني بتدخل قوة إيساف الأفريقية، وجميع تلك الدعاوي ينظر إليها وجهات نظر متباينة، فهناك تردد أمني كبير من التدخل في السودان بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فالمملكة المتحدة لا تريد الدخول في تجربة شبيهة بدخول العراق، وروسيا غارقة في الوحل الأوكراني، وجميع الدول المحيطة تتحسب لأي قرار من شأنه إقحامها بصورة مباشرة في الصراع السوداني، لأن الأمر سيجر لها اصطفافات إقليمية ودولية يمكن أن تتعارض مع مصالحها، لذلك يظل الأمر محاطا بالمحاذير والحرص وشدة الحذر في التقديرات واتخاذ القرارات.

- ولأن القوات الدولية والتكوينات العسكرية الخاصة الإقليمية تتعامل مع فض النزاعات ومهامها وفقًا للقرارات الدولية والمنظمات الإقليمية المشاركة، وهو ما يعني أن تحفظات المملكة المتحدة وهي دولة صاحبة حق نقض (فيتو) دولي يمكن أن تعارض الأمر، وكذلك روسيا وعددومن الدول الأوروبية المشغولة بتوفير الدعم لأوكرانيا، ولأن دخول هذه القوات يهدف إلى تحقيق الاستقرار والسلام وحماية المدنيين، وتنفيذ مهام محددة مثل فصل الأطراف المتحاربة وإغلاق الجهات وحفظ النظام والأمن في المناطق المتأثرة، يظل دخوله مقيد بموافقة السودان، وحكومته الغائبة أو المغيبة.

- وأي حديث عن تدخل في السودان لن يكون بخطب منبرية، أو مطالبة صورية، بل تقرر تلك الترتيبات لدخول القوات الدولية عادةً في أطر المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وأروقة مجلس الأمن، أو الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، ودوما ما تتم المشاورات والمفاوضات بين الدول المتعارضة والجهات المشاركة لتحديد شروط ومتطلبات الدخول، لتتحمل كافة الدول

تبعات تلك التحركات، التي قد تشمل اشتراطاتها وقف إطلاق النار، والانسحاب من المناطق المتنازع عليها، والالتزام بتعهدات التعاون مع القوات الدولية.

- ولأن الأمر غاية في الخطورة والحساسية، ينطوي دخول القوات الدولية على تبعات سياسية، وعسكرية، واقتصادية، واجتماعية على الدول الأطراف، بما في ذلك التزامات الدعم المالي واللوجستي واستخدام الموارد والمرافق المحلية، وقد تواجه بعض الدول مقاومة داخلية للتدخل الخارجي، لذلك ينبغي بناء توافقات داخلية قوية لتحقيق التوازن المطلوب في العملية السياسية، وضرورة التركيز على حفظ الموارد.

- ومن خلال النظر للتجربة الإفريقية في فض النزاع وإرسال القوات الدولية، يمكن ذكر ما شهدته الصومال من تفويج لقوات سلام الاتحاد الإفريقي (AMISOM) منذ عام 2007م، واستمرار تواجدها لتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب في البلاد، وكذلك يعمل تحالف قوات دعم االشرعية في اليمن، وقوات حفظ السلام العازلة والعاملة على فض النزاع المستمر في جنوب السودان.

- أما قوة إيساف العسكرية ليست جسم غريب على السودان كدولة ولا على القوات المسلحة السودانية، إذ أن إيساف نظمت أكبر تدريباتها ومناوراتها العسكرية المشتركة في السودان مع القوات الخاصة السودانية، وهناك ضباط رفيعوا المستوى من القوات المسلحة السودانية جزء من هذا التكوين الإقليمي، ولكن لأن الوضع محتقن داخل البلاد، نجد الرفض الحكومي الشديد، الذي يمنع إيقاف من الدخول لحماية المدنيين، ويمنحها في ذات الوقت الدخول للأراضي السودانية لتنظيم تدريبات مشتركة في منطقة (جبيت) العسكرية ونحوه وتمكينهم من استخدام مياه واجواه السودان للتدريب والمناورات.

- ويمكن أن تنجم كوارث عن تدخل إيساف أو أي قوة عسكرية أخرى دولية كانت أو تحالف من دول كالتحالف العربي في اليمن، فهو أمر يمكن أن يجلب للسودان عدة مخاطر وعواقب مختلفة،

أخطرها تصعيد العنف، فقد تؤدي التدخلات العسكرية إلى تصعيد العنف وزيادة تفاقم الصراع ورفض تلك القوات واستهدافها من قبل جماعات مناوئة أو حركات متطرفة.

- وفضلا عن حماية المدنيين سنشهد تزايد الخسائر في صفوف المدنيين، ويمكن أن تؤدي التدخلات المسلحة إلى وقوع إصابات غير مقصودة في صفوف المدنيين وأضرار جانبية، مما يتسبب في إلحاق الأذى بالأبرياء بصورة أضعاف مما هو عليه الوضع حاليا.

- وعوضا عن الحد من تمدد الصراع لتتم أقلمته أو تدويله سنجد أن هناك خطر ماثل من أن الأهداف الأولية للتدخل قد تتوسع لتشمل دولا وأقاليم أخرى ويجد السودان نفسه في صراع قوى إقليمية ودولية، مما يؤدي إلى اشتباك عسكري طويل الأمد ومكلف.

- الأمر الذي سيؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة برمتها وحينها سيكون التدخل سببا في تعطل الاستقرار الإقليمي وربما خلق فراغات في السلطة، مما قد يزيد من تأجيج الصراعات. وهناك أيادي عابثة تستعد لاتخاذ السودان منصة جديدة لتحقيق مصالحها وتنظم صفوفهت للقيام بأنشطة المعارضة والمقاومة، وهؤلاء سينشطون في تجنيد وتحشيد السكان المحليين أو الجماعات المسلحة ضد التدخلات الأجنبية بحجج السيادة والحفاظ عليها وربما تحت مشروع جهادوي جديد، مما سيؤدي إلى صدام مستمر بصورة طويلة وعنيفة، وسترتفع التكاليف المالية على الدولة التي هي بالأساس مرهقة من الناحية المالية وتعاني جراء الصراع.

- ختاما: من المهم النظر بعناية إلى هذه المخاطر وموازنتها مع الفوائد المحتملة عند اتخاذ قرار بشأن دعم أو معارضة التدخلات العسكرية في النزاعات المسلحة في السودان، وهذا يتطلب أن يكون قرار تدخل إيساف بموافقة سودانية، واجماع أفريقي، ودعم دولي، تحسبا لكل المخاطر التي عددتها آنفا، وإلا ستبرر جماعات العنف الكامنة تصديها لتدخل إيساف وستجر حينئذ إيساف للصدام معها و سيتحول الصراع إلى شر سينعكس على المنطقة برمتها.

تم النشر قبل 19th July بواسطة الحبيب عروة الصادق

السودان: مشروعية التهشيم تحت دعاوي التهميش

- مقدمة: إن التهميش الثقافي والسياسي والاجتماعي والديني والنوعي في السودان له تاريخ طويل ومرتبط بعدة عوامل ذاتية وموضوعية، وبتتبع جذوره إلى تواريخ قديمة نجد أنه ادعاء طبيعي، وصرخة حياة لانسان ينشد الحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة، ولكن صاغته نخبة وفق هوها في مشاريع قاصرة ذات طابع سياسي، وجنت من خلاله سلطة وثروة وأموال طائلة، لكنها ما جنبت مجتمعاتها التهميش الذي لا زالت ترسف تحت غلاله، فيما هم يرفلون في نعيم السلطة، فمذ أن نشأت الصراعات بين القبائل والجماعات العرقية والثقافية المختلفة، تأزمت هذه الصراعات بسبب النزاع على الأراضي والموارد والتنافس على السيطرة السياسية، وغذت تلك الجماعات السياسية والأيدولوجية أوار الصراع، وجعلته يتخذ طابعا مسلحا دمويا.

متلازمة تاريخية:

- تاريخيا، تعددت أسباب الصراعات في السودان وتأثرت بعدة عوامل، بما في ذلك الاستعمار الأنجليزي وحكم الاستعمار التركي، وتقسيم البلاد الذي لم يأخذ في الاعتبار التنوع الثقافي والعرقي والديني للسكان، وقد تفاقمت المشكلات وزادت الأزمات بعد الجلاء وأصيب السودان بمتلازمة الدكتاتوريات والشموليات والأنظمة الأتوقراطية ونموذج قاس وقبيح للدولة الثيوقراطية التي اتخذت طابعا فاشيستيا، حيث لم يتم التوافق السودانيون طوال هذه الحقبة بعد الاستقلال إلى يومنا هذا على نظام سياسي شامل يعبر عن جميع المكونات السودانية، ولم يتمكنوا من صياغة مشروعهم الوطني وعجزوا مجتمعين عن الحفاظ على أمن وطنهم ووحدة أراضيه وصون الحقوق وحماية الثروات، بل تورط كثير منهم في جرائم أكبرها انفصال البلاد، والابادات الجماعية وتهريب الثروات وتخريب المرافق والمشروعات القومية.

- فمنذ أن صاغ بيتر وودوارد كتابه الذي تتناول فيه مسألة التهميش في السودان، تحت اسم "السودان: الصراع الديني والاستعمار"، والذي اتخذه البعض مرجعية تاريخية لتحليل جذور الأزمة، اتخذه البعض الآخر كدليل لتعميق الخلاف بين السودانيين للهيمنة والاستبداد وتقسيم

وتجزئة المجتمعات، وقد مضى في كتابه "الحكم والصراع في السودان" الكاتب أديب خليل، لرصد وتحليل موضوعي للحكم والصراع في السودان، شابه بعض التحامل على كيانات ومجموعات مدنية ونخب بصورة تفوق حد الاحتمال، ولكنه مضى أيضا ليضع النقاط على حروف التهميش في السودان التي شرعنت المشاريع التهشيمية وشردت الرؤى النهضوية.

استراتيجيات التهشيم والتهميش:

- وقد استغل أصحاب مشروعية التهشيم خطابات التهميش لتحفيز الصراع المسلح والنزاع القبلي والتحشيد المناطقي، وقد اعتمدوا لبلوغ مرامهم استراتيجيات مركزية متعددة متوازية مع ممارسات مناطقية وجهوية غذت جذور الصراع وأسهمت في نجاح تلك الخطط والاستراتيجيات التي تضمنت الآتي:

1. إجهاض مشاريع السلام والتسوية السياسية، من خلال قطع الطريق أمام أي باب للتلاقي والحوار والتفاوض بين جميع الأطراف المعنية، وذلك في عدة حقب وفترات أشهرها قطع الطريق أمام اتفاقية السلام المزمع عقدها في سبتمبر 1989م بين الحكومة السودانية المنتخبة في 1989م والحركة الشعبية، وذلك عن طريق انقلاب الجبهة القومية الإسلامية التي حالت دون التوصل إلى اتفاقيات سياسية تعزز العدالة والمشاركة السياسية الشاملة، وتحقق السلام المستدام، لتمضي تلك المجموعة الانقلابية المغامرة في مشروع تهشيم البلاد واستمارة التهميش بمشروع جهادوي ظلامي أمنجي مستبد، قاد لتوقيع سلام فاشل في 2005م مزق البلاد، وأجج الحرب في أطراف أخرى من جماعات مهمشة أيضا.

2. الإجهاز على مشاريع التنمية وتضييع الفرص الاقتصادية، عن طريق احتكار المال والوظيفة والسلطة، لتكون متحكم فيها من قبل مجموعات التمكين الحزبية لصالح مشروع تهشيم المؤسسات التي تعول الطبقة الكادحة والوسطة، وتسهم في تنمية الهامش، وتمت صياغة مشاريع التنمية الاقتصادية، من قبل خبراء ومختصين لتتمركز فبما أسموه (مثلث حمدي)، الذي لا يتجاوز حدود سودان الوسط، الأمر الذي حد من توفير فرص العمل وتقليل نسب النمو وزاد من

اتساع رقعة الفقر، فقد ذلك لتزايد الاحتقان وضعضعة الاستقرار الاجتماعي، وارتفاع أصوات (إما الهشيم أو التهميش).

3. التدمير الممنهج لبينة التعليم، وتشريد الأكاديميين والمختصين وتعريب المناهج وأدلجة الثقافة، وأسلمة المعارف، فقد تم تقويض كبريات الجامعات والمعاهد العلمية والفنية والتجارية الحكومية، لصالح آلاف المقار سميت بمدارس ومعاهد وجامعات خاصة، وتم الامتناع عن تمويل الدراسة لصالح جماعات الاستثمار في التعليم والثقافة، بدء من الزي وطباعة الكتاب المدرسي والادوات والمستلزمات التعليمية، فتحطمت مجانية التعليم وتهشم الوعي والتفاهم المتبادل بين المجتمعات المختلفة التي كانت تأتلف في مدارس وداخليات وجامعات قومية تجمع كافة أبناء السودان دون استثناء، يفضل بينهم معيار التفوق، لتخلق تلك المجمعات والجامعات القومية وشيجة قوية لترسيخ الهوية الجامعة والاندماج الوطني.

4. تمزيق الكيانات الجامعة والقومية وإيقاف كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية التي تنشط في العمل المدني والديمقرطي، لصالح مشاريع أيدولوجية تارة يسارية وتارة يمينية، تحورت إلى الاتحاد الاشتراكي في السبعينات، والتوالي السياسي في التسعينيات، وفي كل تلك الفترات تم تجميد الحياة السياسية ما منع تجديد القيادات وتطوير الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وغيب الممارسة الديمقراطية والحوار، وكلس شرايين القوى الحية ليتجاوز بعضها العقد الرابع دون إجراء مؤتمر عام أو تجديد للقيادة.

5. الاستعلاءات الثقافية والدينية والاثنية والتفضيل الحزبي والتميز، وتمزيق وثائق الحقوق والمواطنة لترتقي القبلية والحمية في مقابل تسفيل وتسفيه القومية، وتعتلى المحسوبية مراقي التطور والتقدم الوظيفي لتتردى المهنية والكفاءة في أسفل درك سحيق، فضاعت الحقوق الدستورية، وعجزت الجماعات المهمشة من الإيفاء بواجباتها لضياع حق المواطنة.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

تقسيم الجماعات والمجتمعات:

● وقد فاقمت تلك الممارسات الآحادية الدكتاتورية المركزية من أعداد أصحاب دعوى التهميش منطلقين من عدة منصات فكرية وأيدولوجية، فانتحى البعض الماركسية، وآخرين العلمانية، ومنهم من خرج من رحم الحركة الإسلامية ولكنه اضطرب أيدولوجيا، وقد أسهمت تلك المجاميع (المهمشة) في تحفيز الصراع ومنحه الطابع العدائي للمركز، والاستعدائي للغير القبلي والجهوي والمناطقي، وكان لتلك المجموعات والحركات تأثيرات سلبية على الاستقرار السياسي بسبب استغلال هذه الدعاوى من قبل النخب السياسية الانتهازية لتعزيز نفوذها وسط المجتمع، واستثمرت الأنظمة الامنجية، في تقسيم الولاءات لصالحها عناصرها القبلية، وهجمت على السلطنات والنظارات والعموديات بالتسيس لصالح الحزب وخلقت فتن وثارات ونزاعات بين القبائل المتجاورة وبطون العشيرة الواحدة لتصطف في مشروع التهشيم الذي اجتاح البلاد طولا وعرضا، ونشطت تلك الكيانات السلطوية الأمنجية الأيدولوجية لبناء قواعدها السياسية على أساس التفرقة القبلية والجهوية والمنطقية والعرقية والاثنية، يستخدمون في ذلك أقبح الخطابات العنصرية التي كانت تسير بهديها صحف الخرطوم (الانتباهة) لتأجيج القلاقل وتوجيه الغضب والاحتجاج الشعبي لمصالحهم الشخصية.

صراع الوكالة:

● تجاوزت تلك الدعاوى إلى تقسيم المجتمع إلى مجموعات متناحرة، لتصبح فيما بعد جماعات سياسية تناضل لتحقيق مصالحها وطموحاتها بشكل منفصل، وتحول بعضها إلى حركات مسلحة بحثًا عن العدالة والتغيير، تحت مختلف المسميات التي تتفق جميعا في الادعاء ولكنها تختلف في الوسائل والقيادة، فتولدت جماعات إثنية مسلحة، اسقوت عليها الحكومة المركزية بتحشيد وتجييش جماعات اثنية من ذات الهامش لتهشيمها وهو الذي ولد مليشيات تقاتل بالوكالة عن الجيش النظامي، وأخرى بمثابة مخالب قط لتنهش الجسد السوداني وتخدم مشروع تقسيمه إلى خمسة دويلات، كل هذا أدى إلى زعزعة الاستقرار وعدم القدرة على بناء مؤسسات سياسية مستقرة تعمل على تحقيق العدالة وتلبية احتياجات جميع الشعوب، وهو الأمر الذي يعني اتساع دائرة التهشيم لتتخذ مشروعيتها في تحطيم كل ما هو قديم بحجة أنه أسهم في تدميرهم.

تجارب معاصرة:

- إن التجربة السودانية ليست استثناء عن تجربة الوطن العربي والمنطقة الأفريقية، التي اتخذت فيها دعاوي التهميش طابعا مطلبيا ثم أيدولوجيا ثم مسلحا، وهناك نماذج بارزة لتطور الصراعات المستندة إلى دعاوى التهميش، كتجارب المقاومة والنضال الفلسطيني الذي نشأ نتيجة التهميش والتنكيل والسحب والتعذيب والتهجير والإقصاء الذي تعرضت له الشعب الفلسطيني، وتحولت الحركة الوطنية إلى نضال مسلح من أجل تحقيق حقوقها، وكذلك النزاعات العرقية والقبلية في رواندا والصومال وبوروندي وتشاد والعديد من الدول الأخرى في القارة الأفريقية، جميعها بلغت ذروة التعاطي المسلح والتدمير الممنهج للبلاد والتهشيم الكامل لمقدراتهم ليصلوا فيما بعد لحتمية حسن إدارة الصراعات والحوكمة الرشيدة، ونمذجة مشاريع للحقيقة والمصالحة ومؤتمرات سلام مستدام وحوار شامل.

- وقد تطور الصراع في العراق بعد الاحتلال الأمريكي وتحولت بعض الحركات العراقية إلى جماعات مسلحة، بعضها ديني وآخر مذهبي وآخر تكفيري، ونشهد يوميا تجدد الصراعات في ليبيا وسوريا واليمن، وجميعها تعتمد بشكل كبير على دعاوى التهميش والتمييز القبلي والمنطقي والثقافي والطائفي، إلا أنهم جميعا وصلوا إلى حافة التهشيم الوطني، وحصدوا الهشيم ودمرت بلادهم وثرواتهم وأيقنوا ألا تنمية بلا استقرار حتى وإن حازت الجماعات المهمشة على ملايين البراميل من إنتاج النفط أو عشرات المربعات التعدينية وملايين الكيلومترات الساحلية. فجماعات التهميش هذه تحول قادتها في غالبية تلك الدول إلى تجار أزمات وأمراء حروب ونماذج دكتاتورية مصغرة.

تمرد المجتمعات:

- إن خطاب المظلومية السياسية وادعاءات التهميش والاستضعاف العرقي والاثني والديني الذي تقدمه بعض الجماعات اليوم ونظر إليه عدد من الكتاب والمفكرين الذين تخلوا عنه في أول تجربة عملية، يعد من العوامل التي يؤثر بشكل كبير في تأجيج الصراعات السياسية والاجتماعية، فقد تم تسخير هذا الخطاب لتأجيج الكراهية والغضب بين المجتمعات المستضعفة وحفزها للتمرد

والثورة، والآن جميع من نظروا لمشروع الهامش والثورة المحمية بالسلاح نكصوا على أعقابهم، لأنهم قدموا أطروحات سياسية بلا قيود أخلاقية، لأن عماد الاستقرار السياسي والتنموي والأمني هو الاستقامة والتكامل بين المجتمعات وتحقيق العدالة والتطور بتوازن بينها، وهي معايير أخلاقية لم يضعها أصحاب نظريات الهامش والجدليات البراغماتية في حسبانهم.

المشاريع البديلة:

● وما يؤسف له أن تلك المشاريع البديلة تمت صياغتها في أجواء مشابهة ومماثلة، وقد كان هناك العديد من النماذج والمثل القوية في مختلف البلدان والثقافات حول العالم، ومن الأمثلة في منطقتنا الأفريقية، نجد نيلسون مانديلا الذي كان يصوغ خطابًا قويًا من أجل المساواة والعدالة في جنوب أفريقيا خلال النظام العنصري للابارتهايد، كان يقدم أفضل المثل وأرسى نموذجا أخلاقيا غض عنه الطرف كثر من منظري الهامش، وكذلك شهدنا جميعا كوفي عنان الذي قاد الأمم المتحدة واعتمد خطابًا قويًا لدفع بأجندة حقوق الإنسان والمساواة العرقية، وتمثل حينها أخلاقا وقيما متزنة دون شطط صاحب فكرته التي انتصرت في أروقة الأمم المتحدة، وفي العالم الآسيوي خلد الهنود والآسيويون المهاتما غاندي الذي اعتمد خطابًا سلميًا أخلاقيا في حركة الاستقلال الهندية للدفاع عن حقوق الهنود في العدالة والمساواة، لينتصر بالقوة الناعمة وقوة المنطق لا منطق القوة.

انتهازيو اللحظة:

● كما أنهم قدموا ونظروا لمشاريع تمخضت عنها نقائضها، قومية إلى انفصالية، ليبرالية إلى أوتوقراطية، علمانية إلى ثيوقرلطية، وكانهم لم يقرأوا صفحات رصفائهم ممن كتبوا، "من المظلومية إلى الاحتجاج: دراسة في ديناميات الصراع السياسي" للمفكر ألبرت أو. هيرشمان، و"الصراع المجتمعي" لفريدريش غروتير، و"ما بعد النزاع وبناء السلام" لجون داربي، فبقدر اجتهاداتهم التنظيرية وقعوا في فخاخ الأنظمة االسلطوية المركزية وقنابلها الاجتماعية المفخخة

لاسيما بعد حرب 15 إبريل 2023م، وفشلوا في تقديم نموذج معاش لفهم تجاربهم الشخصية وأفكارهم حول العدالة والمظلومية، وانبرى في الاتجاه المغاير ما أسميه (انتهازيو اللحظة)، من (نخب الصدفة) لتمطي موجة الهامش المسلح الجديدة وتسخيرها كعصا غلظة وتذخير عناصرها بأفكار تغذي خطاب المظلومية والتهميش لشرعنة التهشيم للدولة السودانية التي يرمز لها بسودان 1956ك وعاصمته المركزية الخرطوم التي كتب عليها إما أن تتساوى مع بقية السودان فتهمش أو تمسح من على وجه الأرض فتهشم وينهض مشروع جديد منبت لا أب ولا أب له.

تحالف المتخالفين:

- فغالبية (انتهازيو اللحظة) لا يجمع بينهم إلا المطامع السلطوية والبغض للآخر السياسي، ليكونوا تحالفات انتهازية للمتخالفين، ولو قرأنا ألواح المفكرين وللمنظرين البارزين في هذا السياق، سنجد أن بعض هؤلاء المتخالفين متعلق بأفكار ماضوية لكارل ماركس اللينينية، ومتعمد بأطروحات فريدريش إنجلز، وربما متقمصا لدور الحسنين البنا والترابي، وجمبعهم في مركب واحدة، كل يريد قيادتها إلى اتجاه، وكل له نظرته في فهم الطبقات الاجتماعية والاستبداد، والبعض تتلبسه شخصبة ميشيل فوكو ومايكل فوولكلور في تحليل القوى السياسية والعنف في المجتمعات، للدرجة التي لا يرى فيها أي مستقبل لأي كيان سياسي قديم ولا ينبغي أن يكون لأي مشروع حزبي تم تجريبه سابقا مستقبل في البلاد، ما يعني شرعنة تهشيم الحياة السياسية ولو بالبندقية، وإعادة صياغة السودان وفق أسس جديدة كل يصيغها حسب هواه ومرجعيته الفكرية والأيدولوجية من (انتهازيي اللحظة).

- ### ختاما:

• إن ادعاءات التهميش وأدوات الهامش ستتزايد وتتطور ولن تتوقف ما لم تتوقف عوامل الظلم، ولكن خطاب المظلومية السياسية المتدثر بعباءة الديمقراطية، والمحتمي بفوهة البندقية سواء كان من قوات نظامية أو جماعات مسلحة أو مليشيات إثنية، سيكون مصيره مصير الأنظمة الدكتاتورية التي حكمت البلاد بالحديد والنار، وسيكون تأثيره على الصراعات مقيتا ومدمرا

orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

وصفريا لا كاسب فيه، وستنجم عنه وتنشأ ضده حركات انفصالية حادة وجادة وكيانات عنصرية مقيتة وحركات مقاومة جذرية.

• إن الترياق لتلافي ذلك التهشيم واستيعاب كافة دعاوي التهميش هو اضطلاعنا جميعا بواجبنا نحو التحرك الفوري لإهادة بناء الكيانات الوطنية الجامعة وتجديد برامجها وتحديث أفكارها وتغيير قيادتها وتطوير شعاراتها، وتشيد المؤسسات القومية والتنموية المانعة، وصياغة التشريعات القانونية الرادعة لكل من تسول له نفسه امتطاء ظهور البسطاء وتجييشهم لصالح مشاريع ظلامية ونداءات عنصرية وتقسيمية، ما يوجب تضمين جميع الأعراق والأجناس والثقافات والأديان والمجتمعات والفئات والأطراف بغض النظر عن الخلفية العرقية والقبلية والثقافية والدينية، في صياغة مشاريع المستقبل وكتابة العقد الاجتماعي الجديد لضمان الاندماج الوطني والتعايش السلمي وتحقيق السلام العادل الشامل والتحول الدمقراطى الكامل.

تم النشر قبل 17th July بواسطة الحبيب عروة الصادق

حرب السودان: الفراغ الاجتماعي والثقافي والسياسي

- حالة اللادولة التي يعيشها السودان ليست مهدد لحياة الإنسان وموارد البلاد ومرافقها الخدمية والاستراتيجية والتنموية فحسب، بل يعد تفشي الحروب والنزاعات من مسببات إحداث فراغات في القيادة الأكاديمية والمهنية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يعرض السودان ونظامه التقني والفني والإداري والصحي والرياضي والمجتمعات للخطر، ويتسبب ذلك في تدهور كافة الكيانات والمؤسسات المدنية، ونجم عن ذلك الفراغ القيادي وتدهور وضياع وتهاوي المؤسسات المدنية وتسلل القيادات الانتهازية إلى سطح جهاز الدولة ومؤسساتها وكياناتها وإداراتها وبروز قيادة طفيلية وأمراء حرب، وذلك مرده للآتي:

1. فرار الكثير من النخب والكفاءات من ويلات الحرب وغياب القيادة المجتمعية قاد ذلك لفراغ هيكلي ومؤسسي في بنية العديد من المؤسسات الشعبية والأهلية والدينية والمدنية، ولتدارك الأمر على تلك القوى والمؤسسات العمل الفوري على تأسيس منصات ومنظمات طواريء محلية تعمل على تشجيع وتدريب القادة المحليين في الولايات والمدن والقرى والفرقان والمراحيل والدمر، لتعزيز قدراتهم في قيادة المجتمع والمؤسسات المحلية، وملء المقاعد التي خلفها شغور القيادات.

2. تكلس شرايين المؤسسات وعدم تجديدها وغياب التنظيم المحكم لاغلب منظمات المجتمع المدني وأحزابه السياسية وجماعاته الإبداعية واداراته الاهلية وقياداته الدينية، وهو ما يتطلب بذل جهود مضاعفة وأدوار كبيرة من تلك المؤسسات ورصيفتها غير الحكومية والمنظمات غير الربحية في تقديم الخدمات الأساسية وإدارة الشؤون المحلية الأهلية والفنية والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والانتاجية والسياسية، وكذلك في دعم وتمكين المجتمع المحلي لترتيب صفوفه وفق تنظيمات تستوعب حالة الحرب.

3. دخول الكثير من القيادات حالة السبات والاختفاء، وعدم انعقاد الاجتماعات التقييمية والتخطيطية والدورية قاد لانعدام الشفافية والمساءلة ومحاسبة المتطفلين على تلك الكيانات،

وهو ما يقتضي ضمان وجود آليات فعالة للشفافية والمساءلة في إدارة كافة المرافق والمؤسسات المدنية والكيانات الحية، لأن غياب المساءلة يساهم بصورة ملحوظة صعود أصحاب الأجندة لقيادة تلك المؤسسات وعودة عناصر الحزب المباد لقيادة زمام الأمور في المركز والولايات، لذلك نهج المساءلة (المؤسسية أو الشعبية) سيمنع تسلل القيادات الانتهازية، ويفضح ممارساتهم ويذكر بتاريخهم وعلاقاتهم المشبوهة ويمكن من حماية المجتمع ويؤسس لتفادي الفساد المالي والإداري ويحصن المؤسسات من الاختراق التنظيمي.

4. تعذر تعاون المؤسسات فيما بينها جراء الحرب، وانقطاع التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي الذي كان يعكف على دعم الانتقال في السودان وقواه المدنية والسياسية، لذلك ينبغي ابتكار صيغة جديدة لاستئناف التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية على المستوى الدولي والإقليمي لتقديم الدعم والمساعدة والاسناد في كافة المجالات المدنية والإنسانية ورفع القدرات القيادية المحلية وتنظيم المؤسسات المدنية، وتمكين أولئك القادة المحليين من ملء الشغور المدني.

5. إدخال البلاد في حالة استقطاب إثني وعنصري وجهوي الأمر الذي انعكس على تماسك الكيانات والمؤسسات القومية، وساهم في خلق حالة من الاصطفاف، وتهجير وإبادة للمجتمعات، قد خلفت ضغائن وغبائن ، لن يزيلها إلا استحضار الموروث الثقافي والقيمي والتاريخ المشترك بين كافة المكونات السودانية، في المصالحات والديات والبروش، وجلسات الصلح، والاستفادة من التراث الثقافي والتراث الشعبي لرفع الحس القومي بالهوية والوحدة الوطنية، وإبراز دور القيادات المحلية والإدارات الأهلية والمؤسسات المدنية في إعادة بناء وتماسك المجتمع على أسس قومية.

6. محاولات الاختراق الأمنية التي تحاول تنفيذها أجهزة الدولة الخفية وعناصر الحزب المحلول وكتائبه الخاصة داخل التنظيمات المدنية والبيوتات الدينية والعشائر والقبائل، في محاولة مستميتة لجر الكيانات القومية والمؤسسات السودانية والقوى المدنية، والأسر التاريخية للاصطفاف في الحرب، والانخراط في حملات التحشيد والتجييش.

7. ضعف موارد وإمكانيات الكيانات والمجتمعات والقوى المدنية وانعدام الموارد على قلتها بعد الحرب، وفقدها بسبب عنليات السلب والنهب والحرق والسرقات، أضعفت كل ذلك الأداء اليومي لتلك الكيانات وبالأخص على الصعيد الإعلامي والإنساني والسياسي للقوى المدنية، في مواجهة

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

حملات إعلامية موازية مضللة ومدروسة بكثافة وبتمويل كبير ومنصات إعلامية خارجية وداخلية تعمل على اغتيال معنوي لكافة القيادات المناهضة للحرب من قادة القوى المدنية ورموز المجتمع، ومحاولة خلق عناصر جديدة بديلة يتم ترميزها لتقود تلك المؤسسات والمجتمعات المدنية.

- الخلاصة: إذا الفراغ السياسية لن تنحصر تاثيراته في المدى القريب المنظور ولكن من المؤكد أن يكون له تأثير كبير على المجتمع، حيث سيؤدي إلى ضعف بنية التماسك الوطني وتفكك النسيج الاجتماع، ويقةد التشكيك في القيادات السياسية الوطنية في القوى السياسية والمجتمعات الأهلية وسلك الصحافة والإعلام والعمل المدني التطوعي، مما سيزيد الفراغ السياسي النابع من عجز الدولة في حالة الحرب هذه، حينها سيغيب التواصل والحوار ، ويبعد أو يقتلى أو ينفى نساء ورجال التواصل والحوار ، وإسكات أهل الحكمة والرأي من نساء ورجال التواصل والحديث المتزن لتملأ الفراغ مجموعات الغوغاء.

- أخيرا: على القوى المدنية والكاينات السياسية عدم الاستسلام للخيارات المفروضة، وعدم إفراغ للحياة من تواجدهم المادي والمعنوي، وعليهم المضي في اجتراح أنشطة وبرامج تحافظ على وجودهم وسك مجتمعاتهم المحلية، وتدعم جماهيرهم وتعزز التواصل بينهم، وليس بالضرورة أن تكون تلك الأنشطة والبرامج ذات طابع رسمي لئلا تتصادم مع عسف السلطة وحالة الطواريء المضروبة على بعض الولايات، كالآتي:

1. تفعيل برامج وانشطة التواصل والتفاعل الاجتماعي على الأرض وعلى الوسائط المتاحة، كالقيام بالنشاطات الاجتماعية مع الأصدقاء والعائلة والمجتمع المحلي، مثل الفعاليات الاجتماعية والانشطة الأكاديمية، والحلقات العلمية، والقيام ببرامج الرياضة الجماعية والانشطة التنافسية لدعم المتضررين من الحرب، ومشاركة قادة المجتمع ونخبة تلك القوى بالحضور في تلك الفعاليات المحلية.

2. تنظيم حملات الدعم والاسناد المادي والمشاركة في العمل التطوعي، والمساهمة في الأعمال التطوعية والخيرية مثل تمويل ودعم وتوزيع الغذاء والدواء والكساء على المحتاجين والمشاركة في حملات إصلاح المرافق وتأهيل البنى التحتية وأنشطة إصحاح البيئة وتنظيف المناطق العامة

وعمليات التخضير والزراعة، فكل هذه الأنشطة تساعد في بناء روابط قوية بين الناس وتهيء الجميع وتدربهم على العمل الجماعي، وتزيل حواجز الفجوات النفسية التي خلفتها الحرب.

3. التخطيط والدعم والتمويل والتنظيم وجدولة الفعاليات الاجتماعية والثقافية مثل المهرجانات والمعارض والحفلات الموسيقية، والبازارات. والندوات التوعوية بصورة ربعية أو خيرية تعود مساهماتها لدعم المجتمعات المتأثرة بالصراعات. وهذه الفعاليات ستوفر أجواء صحية للناس للتواصل والتفاعل والاحتفال بالتنوع الثقافي الذي يذخر به السودان، وتجمع الشتات الذي فرقته حرب الخرطوم.

5. الاستفادة من الشراكات الذكية المحلية والاقليمية والدولية لدعم القضايا الاجتماعية، والمساهمة بصورة عملية في حل القضايا الاجتماعية المهمة، مثل إعالة الأسر وبرامج لم الشمل، وانشطة الإجلاء للعالقين، وبرامج مكافحة الفقر والعنف والتميز، عن طريق المشاركة في حملات التوعية والدعم المادي للمنظمات غير الحكومية التي تعمل على هذه القضايا.

6. هذا يوجب نمذجة النظام الأساسي لحالات الطواريء والحرب لتنظيم المجتمع المدني وتفعيل أنشطته عبر الآتي:

أ. مؤسسات وشراكات وتعاونيات مشتركة، تضم القوى المدنية والمنظمات المجتمعية والكيانات السياسية ولجان المقاومة والمجموعات النسوية وكافة الجمعيات غير ربحية.

ب. بالإضافة لاشراك المؤسسات الثقافية والفنية التي لها مشاريع ثقافية، تضم المؤسسات والمراكز والجمعيات الفنية والمتاحف والمعارض الثقافية والمكتبات والاندية ونقاط تمركز المهتمين بالثقافة والفن، وذلك لتنظيم فعاليات وأنشطة تعزز الثقة بالتواصل والتفاعل بين الناس وترفع الوعي الثقافي.

ج. المراكز الاجتماعية والرياضية نقاط التلاقي الحضاري لكل الذين يتشاركون نفس أنماط الإبداع والاهتمامات والهوايات، ما سيمكن تلك المراكز من تنظيم فعاليات رياضية واجتماعية وتحفيز العمل الجماعي وبناء العلاقات وخلق مبدعين جدد رغم أنف الحرب.

د. المساجد والخلاوى والمؤسسات الدينية والمنابر التي تخاطب المجتمع، عليها الحفاظ بخطاب الإخاء الديني والإنساني ومعاني الاتزان والإصلاح والتعايش والمحبة ونبذ خطابات الكراهية، ورفدها بأئمة ودعاة على درجة من التدين والوسطية والإلمام بكافة الجوانب الفقهية، وتمتعهم بالقبول والوعي والادراك للمزالق والفتن، ونشر تلك الأنشطة على المنصات الإعلامية لإسكات أبواق الحرب وطبالي الأنظمة الدكتاتورية من علماء السوء وفقها السلطان.

- ختاما: ستنتهي الحرب بصورة أو أخرى، ولكن نهايتها ستخلف آثارا مدمرة على الإنسان والزرع والضرع، والبنيان، ولكن الضرر الأبلغ هو تداعي منظومة القيم والأخلاق والكيانات المدنية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تلك القيم، لذلك نن الضروري أن يكون هناك تعاون وتنسيق فعّال بين الأفراد والمؤسسات والمجتمعات المعنية لمواجهة التحديات الناجمة عن الحروب والنزاعات والمحافظة على الكيانات المدنية والمؤسسات الحيوية والمرافق الخدمية والجماعات الديمقراطية المحبة للسلام، وإلا فستعود البلاد للحرب فور توقيع اتفاق السلام في حالة غياب تلك المؤسسات المدنية والقيادات ولن تصل البلاد لصيغة ديمقراطية تكفل تنافس تلك الكيانات ولا نهج شفاف يؤسس لحياة مدنية تجعل من أنشطتها كوابح للتمدد الدكتاتوري في البلاد.

،

٢. محرم. ١٤٤٥هـ

٢٠. يوليو. ٢٠٢٢م

تم النشر قبل th July20 بواسطة الحبيب عروة الصادق

الحرب تفتح الباب لعودة الأنذال

مقدمة: تستنكف القوى الدكتاتورية والأنظمة المتسلطة إنهيارها بفعل عوامل التآكل والتعفن الداخلية، أو الموجات الثورية، أو التدخلات الخارجية، أو باجتماع كل ذلك، وتجابه ذلك الانهيار بمحاولات حثيثة للعودة مستخدمة نهج الردة السياسية وكافة طرائق ومحاولات الدكتاتوريين للعودة للسلطة التي جربتها أنظمتهم وابتدعتها أجهزتهم الأمنية، كمحاولات عودة الدكتاتوريين في تونس (بن علي)، ومصر (محمد حسني مبارك)، و(محمد مرسي)، ليبيا (معمر القذافي)، ومجموعات موالية في اليمن للرئيس (علي عبد الله صالح)، وهناك العديد من الأمثلة المعاصرة في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وأوروبا حول النظم السلطوية والحكومات الدكتاتورية التي سقطت وتسببت في اضطرابات وأزمات مختلفة، وحاول طغاتها الارتداد على الثورات أو التغيرات، ومن الضروري لكل المهتمين بهذا الأمى النظر في العديد من الأمثلة بعد موجات الربيع العربي، والأحداث في تونس ومصر وليبيا وسوريا، والأحداث في بعض الدول الأفريقية مثل زيمبابوي، ودراسة الانتقالات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية مثل تشيلي، الأرجنتين، والبرازيل، لنجد أن كل تلك الأنظمة لم يركن عناصرها ويقبلوا الهزيمة الشعبية والجماهيرية التي أقصتهم من السلطة.

- سنجد أن استماتة الأنظمة السلطوية والحكومات الدكتاتورية في التخطيط للعودة والارتداد على الثورات أو الموجات التصحيحية لها تأثيرات سلبية على الاستقرار السياسي، وقد تسببت في أزمات وكوارث قادت في بعض الأحيان إلى صراعات مسلحة كما هو الحال في السودان وغيره من دول المنطقة.

- كما سنخلص إلى أن الأنظمة الدكتاتورية والسلطوية تستخدم مجموعة متنوعة من الأساليب والتكتيكات للعودة للحكم وإضعاف الأنظمة الديمقراطية أو الانتقالية ولتقويض الحكم المدني، ومن بين هذه الأساليب الآتي:

•أولاً: البروبوغندا والاستخدام الاستبدادي لوسائل الإعلام، والتوجيه المغرض والاستغلال الخبيث لأجهزة الدولة، واستغلال وسائل الإعلام الرسمية ووسائل الاتصال الجماهيري لترويج

الدعاية وتشويه صورة المعارضة وتشويه الحقائق وتزيفها واغتيال قادة المقاومة والخصوم السياسيين معنويا، كالذي حدث في الفترة الانتقالية، بتشويه صورة نظام الحكم المدني (دي المدنية الدايرنها)، وانتشار حملات الترويج ضد قيادات الحرية والتغيير، وطاقم الحكومة التنفيذية، والهجوم المستمر ضد لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو، ومن بعد انقلاب ٢٥ أكتوبر حتى اندلاع الحرب واستمرار ذات المنصات الإعلامية التضليلية في نهج الإساءة والتشهير والتحريض وبث خطابات الكراهية، تمهيدا لإبراز وجوه أنذال وأذيال النظام البائد الكالح ومحاولات تجميلة بادعاء إسناد القوات المسلحة وتقديم وجوه مجرمة ومطلوبة للعدالة الدولية، كالحملة التعبوية التي يقودها رئيسي الحزب والبرلمان المحلول أحمد هارون والفاتح عز الدين ومن ورائهم جمهرة الفلول.

•ثانيا: تقزيم الموارد بالتزامن مع عمليات التأزيم الاقتصادي، وهو نهج اتبعته الجبهة الإسلامية القومية في ١٩٨٩م، وأعادت استخدامه قبل انقلاب اكتوبر ٢٠٢١م، قائم على إحداث أزمات اقتصادية وإفراغ خزائن البلاد لزعزعة الثقة بالأنظمة الديمقراطية والحكومات المدنية وإظهار فشلها في توفير الخدمات والرفاهية الاقتصادية، وفي ذلك تمت عمليات شراء السلع والاحتياجات الأساسية ورميها في النيل أو دفنها أو تخزينها حتى التلف، وهذا الأمر بعد حدوثه في ١٩٨٩م، تكرر بصورة أخرى بالمضاربة في العملة وتمويل عمليات شراء الذهب واحتكار السلع الاستراتيجية، وعمليات غسل الأموال التي رصدتها وحدة التحليلات المالية "الحكومية" التابعة لبنك السودان المركزي، وعمليات تهريب الموارد والمواشي والخام إلى دول جارة ليتم تصنيعه وتصديره منها كدولة منشأ، ونشطت في ذلك شركات ورؤوس أموال عرفت بانتمائها للحزب المحلول، ومولت تلك الواجهات المالية والاقتصادية أنشطة التخريب الانتقالي، بدءا من اعتصام القصر، وتوفير الدقيق والوقود والمحروقات والسلع الاستراتيجية لحكومة الانقلاب، وكذلك تمويل عمليات التحضير لحرب إبريل ٢٠٢٣م، ولا ننسى تمويل عملية فض اعتصام القيادة العامة في يونيو ٢٠١٩م.

• ثالثا: تسخير جهاز الدولة الأمني وأجهزته الشرطية وسلطاته القانونية لأسوأ وأنكى عمليات القمع والاضطهاد ضد الخصوم والعناصر المقاونبة، فللمستبدين تاريخ طويل وسيء من استخدام

القوة والترهيب لقمع المعارضة والمتظاهرين والحريات الفردية، وإعاقة عمل المنظمات والصحافة المستقلة، وشهد السودان طوال فترات الاستبداد لثلاثة عقود أبشع تلك الأنواع، إلا أن سلطة إنقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م، واصلت ذلك بالصورة التي اعتقلت فيها كل قادة الحرية والتغيير وعناصر حكومتها التنفيذية، ولجان المقاومة ونكلت بالمتظاهرين والمحتجين، وانتشرت عمليات التعذيب والاخفاء القسري والتصفية والمحاكمات السياسية في ثوب قانوني تصدى لها، كيان محامو الطواريء الذي بذل فيه محاميات ومحامو السودان كل شهدهم للتصدي للمشروع القمعي الذي مهد لاستعادة عناصر النظام المباد ڤي الأجهزة الأمنية والشرطية والسلطات القضائية.

•رابعا: قاد ذلك لتحكم في الجهاز الأمني والعسكري بصورة أقوى مما كان عليه في فترات حكم النظام المباد، أو السلطة الانتقالية، وبذل النظام المباد جهده لإعادة عناصره والاحتفاظ بتأييد الجهاز الأمني والعسكري والاستخدام المناسب للعنف والقوة العسكرية وجعله مفتاحًا للسيطرة على النظام، وبعد انقلاب أكتوبر ٢٠٢١م، تمت إحالة وإقالة كافة العناصر التي نفذت الانقلاب، والاستعاضة عنهم بعناصر موالية للتنظيم المباد وتمكينهم من القرار وقيادة المؤسسات للدرجة التي صارت فيها أندية ومقار القوات النظامية أماكن لاستضافة الاجتماعات الآمنة والرسمية لفلول الحزب المباد، كما مارس الحزب المحلول هوايته في اختراق شامل لكافة القوات النظامية، وشبه النظامية، والحركات المسلحة وتخليق مليشيات جديدة، فتغلغل عناصره المحالين إلى التقاعد في فترة الثورة إلى صفوف الدعم السريع والحركات المسلحة، وشكلوا بذلك خلايا تنسيقية تأتمر بأمر التنظيم المحلول والحركة الإخوانية، ومضوا لأبعد من ذلك بإعادة عناصرهم وكتائبهم الخاصة وتدريبهم في معسكرات نظامية ومقار استراتيجية.

• خامسا: قبل وأثناء وبعد الحرب الحالية نشطت جماعات النظام المباد في التحشيد والاستخدام السياسي للتجنيد العرقي والجهوي وحتى الديني، وتنظيم حملات ومخاطبات بذات الشعارات الجهادوية التي مورست خلال ثلاثة عقود وقادت لفصل االبلاد وتأجيج الحرب في جنوب النيل الازرق وجنوب كردفان ودارفور، والتحريض على الآخر وتسعير نيران الصراعات والاضطرابات العرقية، واستمارة النعرات القبلية لتفتيت الوحدة الوطنية وصرف الانتباه عن القضايا

الحقيقية، التي نظمت في خطاب سياسي متفق عليه من قبل طيف واسع من السودانية، وتمزيق وثائقه، التي تحدثت عن مدنية الدولة ودستورية مؤسساتها، وعمليات استكمال السلام الشامل، وقضية شرق السودان، وتحقيق العدالة والعدالة الانتقالية وعدم الافلات من العقاب بالإضافة للملف المزعج للفلول وهو ملف تفكيك سلطة ومؤسسات التمكين والحزب الواحد لصالح الوطن وملاحقة عناصره الذين أسهموا في مشروع تدمير السودان.

• سابعا: بعد تأجيجهم الحرب ومحاولة الانقضاض على السلطة كانت خطوتهم التالية هي التوجه لقيام الانتخابات (المخجوجة) والمزورة، لاعتقادهم أن ذلك سيصبغ عليهم شرعية ويمكنهم من العودة للسلطة والردة على الثورة، وتم التحضير لتزوير الانتخابات وإجراءاتها، بالتحضير قانونيا وشكليا ولوجستيا، ومهدوا لذلك بتصريحات من مسؤولين وناطقين رسميين للسلطة الانقلاب، وما يتم الآن من عمليات تحشيد لنصرة القوات المسلحة شكلا فهو يستبطن في داخله نشاط سياسي حزبي صارخ بدأ قبل الحرب باجتماعات وإفطارات رمضان العلنية والسرية، بغية التحضير لإعلان نشاط الحزب المحظور بموجب القانون والمحلول بأمر الثورة، وفتح الباب لعناصره وتمويل أنشطتهم وحماياتهم وهو ما يهيء بشكل غير عادل لاستعادت النظام المباد والحصول على دعم شعبي زائف يمهد لإعادة الانتخاب واستعادة النظام السلطوي بوجوه جديدة في ذات الثوب الإخواني الخلق.

• أخيرا: لن تكف أيادي تمزيق الوطن، وعناصر العبث باستقرار البلاد عن محاولات الردة السياسية، وواجب القوى المدنية الحية والكيانات الثورية التصدي لمشروع التسلط بوجهيه العسكري والمدني، لمنع تحول أشواقنا في المدنية وترسيخ الأنظمة الديمقراطية إلى أنظمة سلطوية، وعلى تلك القوى المدنية وجماعات الضغط والمؤسسات الديمقراطية اتباع بعض الاستراتيجيات الفعالة، والتكتيكات والأساليب التي تم انتهائها ضد العديد من الأنظمة الدكتاتورية في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وآسيا، وأيضا من خلال التجربة السودانية:

١. رفع الوعي بالحكم الرشيد وركائزه المتمثلة في المساءلة والشفافية وسيادة حكم القانون ومكافحة الفساد، وينبغي أن تكون المؤسسات الديمقراطية شفافة ومسؤولة، وتتبع سياسات مناهضة للفساد في داخلها قبل المناداة بها على الصعيد القومي، وتحصين تلك المؤسسات من

عمليات الاختراق التي تحدث في غالبها الأعم نتيجة عمليات فساد، ويمكن تطوير آليات رقابية فعالة للتأكد من حسن الأداء وتطبيق سياسات الشفافية والمساءلة.

٢. إحترام الرأي والرأي الأخر والديمقراطية وصون حرية الصحافة وحرية التعبير، وعلى تلك القوى المدنية أن تدعم الصحفيات والصحفيين السودانيين وتقديم العون والاسناد لهم، لتتمتع الصحافة بحرية كاملة لتقديم معلومات دقيقة ومستقلة، وبالأخص في أجواء الحرب الملبدة بالأكاذيب والدعاية الحربية، وكفالة حقهم فب الوصول للمعلومة وحمايتهم الشخصية وأسرهم من أي ملاحقات واعتداءات وتهديدات كالتي طالت إعلاميين واعلاميات في منطقة زالنجي غربي دارفور ، وعلى الجميع أن يتداعى لميثاق شرف تقوده القوى المدنية لصوت حرية التعبير للصحفيين وللأفراد والمنظمات الشعبية والجماهيرية.

٣. تفعيل أدوات المجتمع وتشجيع المشاركة المدنية والحد من عمليات التحشيد العنصري والمناطقي والجهوي لصالح أي من طرفي الحرب عسكريا، وبالضرورة الحديث عن المشاركة السياسية والمجتمعية للمواطنين من خلال تكوين لجان الطواريء والخدمات وشرايين الحياة، والمدارس الوقفية، والمستشفيات الميدانية، والاندية الرياضية والثقافية والمنابر الحرة، التي تكفل التعاطي المدني والمنافسة الاجتماعية والرياضية السياسية العادلة وتحفيز المواطنين على المشاركة في العملية السياسية المنظورة.

٤. مناهضة التكلس المؤسسي والجمود البنيوي في المؤسسات المدنية والسياسية ولجان المقاومة وجماعات الضغط والكيانات الثورية والنسوية والفئوية والمهنية وإعادة بناء مؤسسات ديمقراطية قوية، تجدد برامجها وشعاراتها وتطور قياداتها، لتعمل باتساق في رفع الوعي بالدولة (شعبها وأرضها وسلطاتها) واستعاب العقل الجمعي لتلك المؤسسات لضرورة النهوض بدولة المؤسسات التي تكون فيها الأجهزة القضائية المستقلة، وأجنزتها التنفيذية الفاعلة ومؤسساتها التشريعية الصارمة، وتطوير مؤسسات إنفاذ القانون وحقوق الإنسان، وضمان احترام الدستور والقوانين من الجميع.

٥. عندما تحدث عمليات النهوض المؤسسي للقوى المدنية والكيانات الثورية الحية سيتم فتح أبواب التعاون الإقليمي والدولي والدعم وإبرام الشراكات الذكية، لكفالة التعاون والتضامن

الإقليمي والدولي مع السودان الذي يحاول الانتقال إلى نظام ديمقراطي، حينها سيجد العالم جدية في تعاطي القادة السودانيين مع قضايا المدنية والسلام والحرية والعدالة وسيشرعون عندئذ في تقديم الدعم المالي والتقني والسياسي للمؤسسات الديمقراطية والقوى المدنية، وهو ما سيقصر الطريق لاستعادة السلطة المدنية وقطع الطريق أمام قوى الردة الإنقلابية، وتحصين الثورة وتنفيذ شعاراتها وتفعيل أدواتها المدنية للتنافس الذي تنظمه عملية انتخابية ديمقراطية شفافة ونزيهة يعمد الشعب السوداني على ضوئها من يريد انتخابيا.

- ختاما: إن أقصر الطرق للأنظمة السلطوية الامنجية النذلة وقوى الردة السياسية الفاسدة لاستعادة فراديسهم المفقودة، تكون بالبطش والإنقلاب على السلطة القائمة أو إشعال الحروب، لتمكين أدوات وآليات الطواريء، وبالتجربة العملية خلال الخمسة عقود الماضية تبين أن أفضل الأساليب المستخدمة لردع الدكتاتوريات وبأقل تكلفة ممكنة والمجربة محليا في (١٩٦٤م و ١٩٨٥م و٢٠١٩ م)، هي الأساليب السلمية والمدنية والديمقراطية للتغيير وليست الاصطفافات القبلية والجهوية والمناطقية والتحشيدات العسكرية والاحتماء خلف البندقية، وأولى الخطوات لاستعادة الأدوات المدنية هي فتح باب الحوار والتفاوض بين المتحاربين للوصول إلى وقف إطلاق نار دائم، يمهد لحل سياسي شامل ويستعيد الحياة المدنية، حينها ستكون أدوات التعاطي الحر ليست بالبندقية وإنما بالنقاش العام والاحتجاجات السلمية والانشطة المتعارف عليها دوليا ولا تكلف الدولة والشعب خسائر في الأرواح والممتلكات كالتي شهدتها حرب السودان التي تمضي نحو يومها المائة، وما لم تتم استعادة الحياة المدنية حيويتها وفعاليتها في الداخل، سيلجأ العالم إلى استخدام أدوات الضغط الدولي والعقوبات الاقتصادية للتأثير في السياسات الدكتاتورية، والتي في الغالب سيتحايل عليها الطغاة وسيكون مردودها مدمرة للبلاد ومنهكا للعباد.

٤. محرم. ١٤٤٥هـ

٢٢. يوليو. ٢٠٢٢م

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

تم النشر قبل nd July22 بواسطة الحبيب عروة الصادق

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

الحرب في السودان: تأليم النشء بانعدام فرص التعليم

■ مقدمة: الحرب في السودان والصراعات السياسية أثرت بشكل كبير على الكثير من المؤسسات الخدمية والمرافق الحيوية ومنها المؤسسات والأنظمة التعليمية، التي كانت تعاني سلفا من مشكلات وأزمات متنوعة، لحقتها أيادي الحرب العابثة بالمزيد من السوء وعمليات التنكيل، منها الاستهداف المباشر من قبل الأطراف المتحاربة، والتدمير البنيوي للمباني باتخاذها ثكنات عسكرية ومنصات دفاعية، وما تلى ذلك من تجريف المعاني لإنها أصبحت في ظل تفاقم خطر وانتشار السلوك الإجرامي ودعاية الحرب والمتقاتلين وتنامي الفكر المتشدّد مراكزاً مهمة لجذب وتجنيد الأطفال والقصر والشباب اليائسين من إكمال تعليمهم.

وقد بينت منظمة الأمم المتحدة لشؤون الطفولة "اليونيسيف" في وقت سابق، أن الصراعات في مختلف مناطق العالم تحرم 25 مليون طفلاً وشاباً من فرص الوصول إلى المدارس، وفي السودان وحده هنالك حوالي 4 ملايين طفل قبل الحرب في السودان يشكون أوضاعا معيشية وصحية وغذائية سيئة، هذه المشكلات والأزمات تضاعفت بتوالٍ هندسي بعد الحرب وهي اليوم تؤثر بشكل كبير على ملايين التلاميذ والطلاب والفتيات والشباب والمستفيدين من الخدمات التعليمية الحكومية والخاصة، وتمنع غالبيتهم من استكمال تعليمه وفق رغبته وتصورات أهله وذويه، وتحرم كثير من العاملين في هذا السلك من وظائفهم.

● أولا: نعدد بعض الآثار التدميرية التي خلفتها الحرب على النظام التعليمي، ومن الأضرار التي تعرضت المؤسسات التعليمية، والمرافق الاستراتيجية والجامعات والمعاهد العليا والدمار الذي لحق بها والتأثيرات السلبية ما يلي:

1. تقطيع أواصر إنسانية ووشائج حميمة استمر بعضها لعام دراسي أو مرحلة تعليمية أو عدة مراحل بتمزيق شبكة علاقات اجتماعية بين التلاميذ فيما بينهم وبينهم أساتذتهم، وبينهم والعاملين في المؤسسة التعليمية، وذلك بقتل عدد منهم بسلاح المتحاربين عمدا أو عن طريق الخطأ، للدرجة التي عم الحداد فيها كل مرفق ومؤسسة تعليمية ابتداء من أعرق الجامعات السودانية(جامعة الخرطوم) التي شهدت دفن جثمان أحد طلابها بعد تعذر إجلائه لأيام منها وصلى عليه زملاؤه

والعاملين وغيرهم، وعدد كبير من ساحات المدارس شهدت مباراة جثامين استحال تشييعهم إلى المقابر، فتحولت المؤسسات التعليمية من منارات إلى مقابر.

2. الدمار الماحق الذي بالمباني والبنية التحتية، وما تعرضت له الورش والمعامل والأنظمة التقنية والمزارع التجريبية، للتدمير جراء الاعتداءات والتخريب والسرقات والقصف والهجمات العسكرية، هذا أثر بشكل كبير على إمكانية توفير الخدمات التعليمية والبحثية وقد يتسبب في انقطاع المياه والكهرباء والاتصالات وقتل الحياة في تلك المرافق، وعطل أنظمتها الحيوية والبيئية والصحية.

3. نزف العقول وهجرة الكفاءات وتشتت الكادر التعليمي والبحثي، فقد شهدت البلاد نزوح المعلمين والأكاديميين والباحثين والمدرسات والموجهين والطواقم الفنية والاداريين، بسبب الحرب إلى مدن داخلية أو دول جارة وأدى تشتت هذا الكادر لأزمة ماثلة وترك الفجوات في العملية التعليمية والبحثية. وهو ما سينتج قلة خبرة وضعف مؤهلات في المدرسين والأساتذة المتبقيين، وهو ما سيؤثر سلبًا على جودة التعليم والبحث العلمي.

3. إتلاف الأنظمة وتدمير المعدات والمواد والوسائل التعليمية الحديثة وخاصة تلك التي في الجامعات والمدارس المتطورة، فقد تعرضت الأجهزة الالكترونية والسبورات التفاعلية والكمبيوترات والأجهزة الضوئية ومعدات الورش والمعامل والمكتبات والورقية والرقمية والوسائط الأخرى المستخدمة في التعليم للتدمير والنهب أثناء الحروب، وقاد هذا التدمير فعليا إلى فقدان الفرصة للطلاب والمستفيدين من الحصول على فرص تعليمية عالية الجودة، ويمكن تعداد عشرات الجامعات ومئات المدارس تعرضت لهذا النمط من الإتلاف.

4. تجمد الشرايين المالية وانقطاع الدعم والتمويل الحكومي للمؤسسات الحكومية أو الذاتي لتلك الخاصة، وقاد اندلاع الحرب إلى حجب وإيقاف التمويل الحكومي طوال الأشهر الأولى للحرب وتخصيص الموارد المالية والتمويلية للاستجابة للاحتياجات العاجلة والتي في الغالب اتخذت طابعا عسكريا، مما أؤثر على تمويل المؤسسات التعليمية والمرافق الاستراتيجية وكافة الجمعات الحكومية والمعاهد العليا، كما أن ما حدث من إضطراب في النظام المصرفي ونهب لعدد من الوحدات المالية للجامعات والمؤسسات الخاصة أو أرصدتها في البنوك والحيلولة دون الحصول

عليها، تسبب ذلك في نقص الميزانية وإيقاف حتى أنشطة الحراسة والتأمين وأدنى خدمات الاستدامة من وقود وكهرباء التسيير ومياه للمرافق والمساحات الخضراء وقاد لتعطيل كلي لكافة الجهود التطويرية وتحديث الأنظمة التعليمية التي بدأتها كثير من المؤسسات والجامعات بعد الثورة المجيدة مستفيدة من رفع اسم السودان من قوائم الحظر الدولية.

5. الإتلاف المستندي الذي لحق بالأنظمة المالية والإدارية والتوثيقات والسندات العلمية والمسودات البحثية والمعلومات الخاصة بمنسوبي تلك المؤسسات، وتعذر الوصول إليها إما لاحتراقها أو اتلافها، أو سرقة الأجهزة التي تحتويها، جعل من الوصول لإرشيف تعليمي لكثيرات وكثر أمرا عسيرا وربما مستحيلا، وهو أمر أفقد كثيرات وكثيرين فرص سرعة النقل والالتحاق بموافقة أخرى، وأضاع مستقبلا مهنيا لحديثي التخرج، وأحبط المتأملين في استيعابهم للالتحاق ببعض الجامعات والمدارس والمعاهد التي كانوا يرغبون بالوصول إليها.

6. من مؤكد أن انعكاس كل ما ذكر أعلاه أسهم في تراجع مستويات التصنيف لجودة التعليم في السودان، وقاد إلى تراجع كبير في وضع السودان بالقوائم والإقليمية والدولية، وذلك لانعدام أدوات ووسائل المعايرة وإنهيار النظام المعمول كليا به وغياب السلطة المشرفة على التعليم في مختلف المستويات الاتحادية والولائية والمحلية وصولا للمستويات الإدارية الدنيا.

- ثانيا: المستوى الأخطر من التشوه، فهو ما لحق بالمعاني والتأثيرات التي خلفتها الحرب على مستويات وجدانية مباشرة، بالنسبة للطلاب والتلاميذ والمستفيدين من الخدمات التعليمية الحكومية والخاصة، والعاملين في هذا الحيز الوظيفي أو المهني أو الفئوي أو العمالي أو حتى الشرائح الاجتماعية التي تنشط في اقتصاديات التعليم والعملية التعليمية وما يرتبط بها، من غذاء، وكساء ونقل ودواء مطبوعات وملبوسات وداخليات إيواء، ومهن تجارية على هامش المرافق والمدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية، جميع هؤلاء كان التأثير عليهم بالغا ويمكن حصره في الآتي:

1. إنقطاع حلقة النمو المعرفي وانحسار المستوى الإدراكي واختلال وربما إنهيار في إشباع الحوجة المعرفية وذلك بقطع عملية التعليم برمتها، فالحرب قادت هذا العام إلى تعطيل عملية التعليم وقطع الفصول الدراسية لمختلف المراحل والمستويات، حيث أصبح من الصعب جداً للطلاب

والتلاميذ الوصول إلى المدارس والجامعات بسبب القصف أو الانتقالات القسرية جراء النزوح واللجوء، وبعضهم دخل مدارس ولائية أخرى ليس تلميذا أو طالبا وإنما كمستأوين.

2. إختلالات صحية وزيادة مستويات التوتر النفسي لدى كثيرات وكثر من التلاميذ والطلاب، لما للحروب من تأثير سلبي على الصحة النفسية للطلاب والتلاميذ والمستفيدين جميعهم، فجميعهم تعرضوا للخوف والقلق والضغط النفسي بسبب الظروف القاسية، وعاشوا هول الصدمة والفزع الشديد وفقدانهم أهم محط آمالهم وطموحاتهم وبعضهم كان يخطط ويحلم بأن يكون في مستوى معين أو مرحلة جديدة أو خروج نحو حياة مهنية بعد التخرج، جميع ذلك تبدد لدى غالبية ساحقة تعاني ضيق ذات اليد وشح الموارد وضياع الفرص.

3. انفجار الكتلة البشرية وطلاب التعليم من تمركزهم في العاصمة وتشتتهم إلى الولايات وهو ما تسبب في نقص الفرص التعليمية المتاحة للطلاب والتلاميذ، ما يعني أنهم سيستمرون ويضطرون للانتقال لمناطق أكثر أمانًا نزوحا أو لاجئين، مما يتسبب في انقطاع التعليم لكثيرين وفقدان بعضهم الفرص والمنح التعليمية وتحولهم لفواقد تعليمية وتربوية.

4. رغم عودة أسر كبيرة إلى مواطنها الأصلية إلا أن الحرب أسهمت في تفكك منظومة الأسرة السودانية المتماسكة التي اختارت لم الشمل في العواصم والمدن الكبيرة لتعليم أبنائها، وهو أمر يستحيل استمراره بعد الحرب، ما يعني تفرق تلك الأسر وأبنائها للبحث عن معاهد ومدارس وفرص تعليمية أخرى داخل وخارج البلاد، أو ربما اختار بعضهم التخلي عن التعليم والخروج للبحث عن العمل.

5. ستقود تلك التراكمات بعض الصبية والشباب والمراهقين إلى الهروب من حالة العجز والاضطرابات المالية والمعيشية والنفسية وضيق ذات اليد، وحالة اللا أمل إلى التعلق بحبال التجييش الرسمي أو المليشيوي لمعالجة الاختلالات الناجمة عن انقطاع العملية التعليمية، وهو ما سيفاقم الأمر ويزيد أمد الحرب ويضاعف أعداد ضحاياها، ويزيد حدة انتهاكاتها بتجنيد الأطفال والقاصرين، وتزايد معدلات انتشار التسلح والجريمة وسط المراهقين.

- ثالثا: الحلم الذي ظل يرنو الجميع إلى تحقيقه هو عودة المؤسسات التعليمية في السودان والنظام التعليمي إلى صدارة الأنظمة التعليمية في المحيط العربي والأفريقي ومصاف التنافس العالمي، وقد هيأت الحكومة الانتقالية الأجواء لذلك واتخذت إجراءات رفع التمويل التعليمي والصحي وخفض الإنفاق على الأوجه الأخرى، ولإصلاح المؤسسات التعليمية والمرافق الاستراتيجية والمعاهد العليا خلال الحرب وبعدها يتطلب بذل جهود متعددة لإعادة ترميم وبناء هذه المؤسسات لإصلاح التلف الذي حاق بها ودمرها، وهي:

1. إصلاح المقار والمباني وإعادة بناء المرافق والبنية التحتية، وتوجيه الجهود وتكثيفها لإعادة بناء المباني والبنى التحتية المتضررة بشكل مباشر، وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لإعادة بناء المدارس والجامعات والمرافق الاستراتيجية وتجهيزها بالتجهيزات التعليمية اللازمة، والأنظمة المالية والإدارية وتكنولوجيا وأدوات التسيير الحديثة التي تسهل العملية التعليمية.

2. حشد المهارات والقدرات التعليمية للمعلمات وتدريبهن والمعلمين والأساتذة وهيئات التدريس الجامعية، بتوفير برامج تدريبية إسعافية للمعلمين والأساتذة المتبقيين أو تعيين معلمين جدد لسد الفجوات التي ظهرت في الكادر التعليمي خلال فترة الحرب، و تخصيص أكبر قدر من الموارد للتأهيل المستمر للمعلمين لتطوير مهاراتهم التعليمية ليسهم ذلك في تحسين جودة التعليم المقدم، بما يواكب أحدث أنماط وأنظمة التعليم الأساس والمتوسط والثانوي والجامعي في المنطقة والإقليم والعالم.

3. حشد الإمكانيات وتوفير الموارد المالية والتمويل، وبجانب الاهتمام الشديد بالجوانب الصحية والإنسانية ينبغي التركيز على توفير التمويل اللازم للمؤسسات التعليمية قبل المدرسية والمدرسية والجامعية والمرافق الاستراتيجية والمعاهد العليا الحرفية والمهنية والتقنية والتكنولوجية والتجارية والزراعية والمتخصصة، ويمكن أن يأتي هذا التمويل من المنظمات الدولية والمانحين الدوليين، بالإضافة إلى جهود الحكومة المحلية في تقليص الصرف الأمني والعسكري واستثمار الموارد في التعليم وتحقيق التنمية البشرية.

4. ترميم التشوهات التي لحقت بالبعض والشروخ الذاتية التي أدت إلى اضطرابات عديدة وسط الصبية والفتيات بتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وتوفيرها للطلاب والتلاميذ المتأثرين

من الحرب، وتهيئتهم للتعامل مع التأثيرات الأكاديمية والنفسية للحرب، يمكن أن تشمل هذه الخدمات مشاركة المستشارين وعلماء النفس ومختصي تقويم السلوك وخرجي المدارس المتخصصة والعمل الاجتماعي لمساعدة الطلاب في التعامل مع الصدمة النفسية وإعادة بناء ثقتهم بأنفسهم وتوفير بيئة داعمة للتعليم، بحشد الطاقات الخيرية والأهلية التي أسهمت في إسناد التعليم في مراحل سابقة عبر رجال الأعمال والخيرين والأعيان.

5. تأسيس مناهج التسامح ونشر أهمية المعرفة والثقافة والتعليم السلمي والثقافة السلمية والقيم التعليمية في مؤسسات التعليم والمجتمع بشكل عام من خلال تطبيق برامج التعليم مشبعة بالقيم السامية والتربية الوطنية التي تحض على السلام والتتايش وحرية المعرفة والالتزام بحقوق الإنسان، ليساهم ذلك في تعزيز السلام والمصالحة والتعايش السلمي في مجتمع متضرر من الحرب ومعبأ بخطابات الكراهية وخارج من أتون العنصرية وشبح الاصطفافات الإثنية.

6. إعلان الطواريء التعليمية وسط الطبقات المتعلمة والأكاديميين في السودان وخارجه، وخلق أكبر شبكة سودانية للتعليم عابرة للقارات، تسهم بالتمويل والتدريب واستقطاب الفرص التعليمية والمنح المخصصة من مؤسسات ومرافق دولية وإقليمية وتمكين المجتمعات المختلفة والمتضررة من الحرب للوصول إليها، على أن تتوحد تلك الطواريء التعليمية تحت جهة اعتبارية موثوقة لئلا تستغل أو توظف جهودها لمصالح ذاتية أو تجارية أو استثمارية أو حتى سياسية، لينعم بخدماتها كل أبناء وبنات السودان، وتكون المعين والمعيل لآلاف الكفاءات الأكاديمية والمهنية من الخبرات السودانية وأعضاء هيئات التدريس ومجالس السند العلمي وخبراء التكنلوجيا والمعرفة وسلك التوجيه والمتابعة والإشراف.

- رابعا: بلا شك هذا الجهد المحلي المشار إليه أعلاه غير كاف، فهناك حاجة ماسة إلى تعاون إقليمي ودولي قوي وجهود مكثفة لتحقيق تلك الإصلاحات وإعادة الترميم ومنع حدوث المزيد من الأضرار في منظومتنا التعليمية المتهالكة، وذلك بتبنى الحكومات الاتحادية والولائية والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني استراتيجيات شاملة لإعادة بناء وتحسين البنية التعليمية وتوفير التعليم الجيد للطلاب والمستفيدين من خدمات التعليم في ظل الحرب وبعدها، فبعد الحرب والصراعات تعرضت العديد من النماذج التعليمية للانهيار، لكن هناك أمثلة على نهوض وتحقيق نجاحات

وتطورات في التعليم في بعض البلدان المنكوبة، وقد استفادت العديد من تلك الأنظمة التعليمية من فرص التعاون الدولي لإعادة بناء التعليم في مراحله المختلفة، ومن تلك النماذج:

1. جنوب إفريقيا خرجت من حرب أهلية ونظام فصل عنصري، وتردي في البنية التحتية وتهالك الروابط المجتمعية لتصبح في فترة وجيزة بعد إنهاء نظام الفصل العنصري من أفضل الأنظمة التعليمية وهيأت أجود المرافق والمؤسسات والمناهج، لتصبح جنوب إفريقيا من القبلات التعليمية لكثير من العرب والأفارقة، وتموضعت في قوائم التصنيف الدولي والإقليمي لوضع أكثر من (50) جامعة في ضمن الجامعات الأميز والأفضل.

2. نموذج التعليم في فنلندا التي تعتبر واحدة من الدول التي تمكنت من تطوير نظام تعليم متميز بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد ما شهدته من دمار ماحق لحق ببنيتها التحتية قدمت فنلندا تعليمًا ذا جودة عالية، وركزت على تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداع في الطلاب، واستثمرت في تدريب المعلمين وتحسين برامج التعليم لتقود الكثير من الأنظمة التعليمية حولها.

2. شكل نموذج النمور الآسوية أحدث وأقوى أنماط التعليم ونموذج التعليم في سنغافورة يعد نموذجًا ناجحًا بعد تحريرها من الاحتلال الياباني والفقر، فقد تم إعادة بناء النظام التعليمي بشكل كامل، وركزت سنغافورة على رفع مستوى جودة التعليم وتنمية القيم والمهارات في طلابها، واستثمرت في تدريب وتأهيل المعلمين.

3. النموذج الألماني الحديث الذي يقود ريادة التعليم في أوروبا وما حولها ويحتكر بعض التكنولوجيا والتقنيات وأسرار المعرفة، لم يكن الوصول لذلك معبدا أو ممهدا أو مفروشا بالورد، فقد استحدثت ألمانيا نظامها التعليمي بعد انهيار جدار برلين والوحدة الألمانية، واستثمرت الدولة الاتحادية في تطوير نظام تعليم فعال وشامل، وقد ركزت ألمانيا على (التعليم المهني) وتنمية المهارات العملية، وأدخلت إصلاحات هامة في برامج التعليم الثانوي والتكنولوجي وهو ما يمكن أن يوحي لنا أين نتجه في شراكات التعليم المهني والتقني وخاصة المتعلق بمجالات الطاقة النظيفة وتكنولوجيا الأشياء.

4. النماذج كثيرة وكبيرة، ويمكن تعداد عشرات الأنظمة التعليمية النهضة من ركام الحروب، وهو ما يوجب دراسة كل نموذج للاستفادة منه، في مجالات الأدب والثقافة والفن والإدارة وعلم الاجتماع والتكنولوجيا والزراعة والطاقة وغيره، وهناك دول تريد شراكات وتبادل منافع مع السودان على أسس عادلة كاليابان وكوريا الجنوبية والهند والصين وهولندا وكندا وغيرها من الدول التي تحركها المصالح المتبادلة وليس المطامع أو المخاوف.

■ ختاما: إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحسين نظام التعليم خلال فترات الصراع وما بعد الحرب، ويمكن لهذه التكنولوجيا الحديثة والمتطورة أن تساعد على تسريع التقدم نحو تحقيق الهدف (4) من أهداف التنمية المستدامة (SDG4)، وهو التعليم الجيد والشامل للجميع، وهو هدف ملزم لكل الدول ويلزم العالم بدعم الحكومات لتحقيقه.

• ويقع على عاتق الأمم المتحدة ومفوضياتها ووكالاتها وهيئاتها المختصة تيسير الوصول للأنظمة التكنولوجية التعليمية للسودانيين، كأن تقوم اليونسكو بتبادل المعرفة حول الطرق المختلفة التي يمكن للتكنولوجيا أن تسهل بها حصول الجميع على التعليم، وردم الفجوات في التعلم، وبناء قدرات المعلمين، وتحسين جودة وأهمية التعلم، وتعزيز الإدماج، وتحسين إدارة التعليم وحوكمته الرشيدة.

• وتضطلع بقية المؤسسات المراصفة لها إقليمية في الاتحاد الافريقي أو الجامعة العربية أو المنظمات الإسلامية بذات الدور المعين للخروج بالنظام التعليمي السوداني من ركام الحرب، لأن تأثير الحروب على المؤسسات التعليمية والطلاب والمستفيدين يعد أمرًا خطيرًا ويحتاج إلى اهتمام شعبي ورسمي ومحلي وإقليمي ودولي للتعامل مع تلك الأضرار وتوفير الدعم اللازم لإعادة إعمار البنية التعليمية وتمكين المجتمعات من التعليم في هذه الأوقات العصيبة.

١٣. محرم. ١٤٤٥هـ

٣١. يوليو. ٢٠٢٢م

تم النشر قبل 31st July بواسطة الحبيب عروة الصادق

الإتفاق على وقف الحرب قد أوشك .. واجبنا الاستعداد له

- مقدمة: دون أدنى شك بات اتفاق الأطراف المتقاتلة في السودان وشيكا، بعد وصولهم لقناعة أن هذه الحرب أثرت وأضرت أيما ضرر بكلا الفريقين، وبمؤسسات الدولة وأنهكت المواطنين وأزهقت أرواحهم، وتدفقت دماء غزيرة وأهدرت ونهبت أموال وموارد كثيرة، وتدفعهم إلى ذلك ضغوط الجهود الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى مطامع كبيرة في إنهاء الحرب ومخاوف كثيرة من الملاحقات الدولية المترتبة على الجرائم والانتهاكات التي سجلت في الخرطوم ومدن مختلفة في ولايات السودان، بعضها يرقى لأن يكون جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم عدوان يحاسب على القانون الدولي الإنساني والقانوني الجنائي الدولي، ورغم ما يشاع من رفض للحوار وتمنع عن الجلوس للطرفين مع بعضهما وعدم وصولها لاتفاق فهو محض تضليل، فالمعلومات المؤكد تقول بأن الطرفين جلسوا في لقاءات غير مباشرة و مباشرة ووصلوا لتفاهمات كبيرة تم التكتم عليها، والنفي الحالي هو لبث روح الحماسة للجنود في الميدان، وأن رسالة الرقض تلك ليس المعني بها الشعب السوداني ولا المراقبين ولا الأسرة الدولية، بل جنودهم والمستنفرين في ميادين التدريب، فالحقيقة التي يتحاشون قولها أنهم جلسوا في لقاءات مباشرة، والآن يجري تنسيق المبادرات السعودية مع الايقاد وجيران السودان عبر معالي المستشار في الديوان الملكي القطان الذي زار تشاد ومن بعدها جوبا، وسيلتئم اجتماع لوزراء خارجية جوار السودان الأحد والاثنين في دولة تشاد، يتزامن كل ذلك مع اتصالات مهمة لوزير الخارجية الأمريكي مع نظيره المصري سامح شكري، واتصالات السفير الأمريكي بالسودان مع القوى المدنية واجتماعه بهم في القاهرة، وتحركات خفية للمملكة المتحدة وسفيرها لدى السودان في أديس أبابا، فجميعهم متقاتلين وفاعلين قد ملوا الحرب وأنهكوا ويريدون السلام، ولكن كل هذا تهدده عده عوامل، منها:

- أولا: عدم رغبة من اججوا الحرب في حدوث هذه التسوية، وهناك دفع وتحشبد لمنع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق وقف الحرب، وترغب هذه المجموعات التي تنشط في الخفاء من عناصر الحزب المحلول والحركة الإخوانية في مواصلة القتال بمحاولة تحقيق مكاسب إضافية أو تمكين سيطرتهم على مناطق معينة، بغية الوصول للسلطة، وللحد من نشاط هذه المجموعات ينبغي اتخاذ التادبير التالية:

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

١. تجفيف مصادر التمويل والإمدادات، وتشديد الرقابة على حركة الأموال والسلاح والمواد التخريبية وتدفق الإمدادت المتفجرة، وتبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية والأدلة بشأن مصادر التمويل والإمدادات لهذه الجماعات التخريبية، وتجفيف منابعها، وفرض عقوبات على الأفراد أو الكيانات التي تدعمها مادياً أو لوجستياً، ورصد مجموعات التغطية والتمويه الرسمية والشعبية التي توفر لهم الملاذات الآمنة في مدن وولايات السودان المختلفة وتؤي بعضهم في قرى حدودية في دول جارة.

٢. مكافحة التطرف والتحريض وخطابات الكراهية ووقف الدعاية الحربية، لتعزيز قيم التسامح والحوار والاندماج في المجتمعات، وتوعية الشباب بخطورة الأفكار المتطرفة، وتقديم بدائل وبرامج إيجابية لهم، كما ينبغي على الشركاء الدوليين مراقبة وسائل الإعلام والانترنت وتقديم الدعم التقني للحد من تفشي تلك الخطابات وانتاجها المسموم، ومنع نشر أو ترويج أي محتوى يحث على الكراهية أو العنف أو التطرف، أو يؤجج الحرب ويدعم استمرارها ويبرر أو يشكك في جرائم الإرهاب، ويستخف بالانتهاكات التي تمارسها مجموعات مسلحة ضد المدنيين.

٣. تفعيل أدوات مكافحة العدوان وجرائم الحرب ومنع التشدد والإرهاب، وذلك بتطبيق القوانين الصارمة محليا وإقليميا ودوليا ضد كل من يشارك في أنشطة عدائية أو حربية أو إرهابية أو يخطط لها أو يساندها أو يستقطب لها أموال وجنود، وتحسين قدرات الأجهزة الأمنية في المركز والولايات لملاحقة وضبط المشتبه بهم، وأن تفعل اتفاقيات التعاون في تسليم المطلوبين من الذين ينشطون في هذا المجال خارج البلاد وتبادل المعلومات والخبرات وتقديم المساعدة القضائية وفق بروتوكولات واتفاقيات دولية متعارف عليها.

٤. ترميم الشروخ النفسية للحرب وإعادة تأهيل المغرر بهم، وذلك بتصميم وإنشاء مراكز وبرامج خاصة لإعادة تأهيل المغرر بهم من المتأثرين بالقتال والمستنفرين له والمنضمين إلى الجماعات الجهادوية والتخريبية، وتقديم الدعم النفسي والمراجعة الفقهية والدينية، وبذل العون المعنوي والاجتماعي والتعليمي والمهني لهم، وتشجيعهم على التخلي عن الأفكار المتطرفة والاندماج في المجتمع.

● ثانيا: نمو الترسانة والإمكانات العسكرية وحشد الدعم لكلا الطرفين، يجعل أحدهما يعتقد أنه يستطيع تحقيق المزيد من الانتصارات العسكرية والتوسع وإمكانية حسم المعركة وهذا المسار يتجه نحوه بشدة القادة الميدانيين، من جانب، الأمر الذي يتطلب الحد منه بإجراءات كالآتي:

١. آنيا، بالوقف الفوري لكافة عمليات التسليح العشوائي والتجييش، وحصر كافة كميات الأسلحة والذخائر والمتفجرات بيد النظاميين من الجهتين وتلك التي تسربت لأيدي المدنيين، ووقف كافة إجراءات التراخيص لامتلاك الأسلحة التي تستخرج بصورة غير مضبوطة في المركز والولايات.

٢. رفع قدرات الأجهزة الأمنية المحلية والإقليمية في مراقبة وضبط حركة الأسلحة والذخائر عبر الحدود، ومنع التهريب والاتجار غير المشروع بها، ومدها بتقنيات المراقبة والرصد اللازمة.

٣. التطبيق الفوري للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تحظر أو تحد من استخدام أو نشر أو تخزين أو إنتاج أو نقل أو تجارة أنواع معينة من الأسلحة، مثل الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو المستهدفة للأفراد أو الألغام المضادة للأفراد أو المستهدفة للمركبات، قبل الدخول في أتون عمليات التفخيخ والتلغيم الأرضي.

٤. إسناد مبادرات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في المركز والولايات ودعم الشخصيات القومية الفنية والأكاديمية والرياضية والثقافية، التي تسعى إلى رفع الوعي بخطورة انتشار السلاح وتأثيره على حقوق الإنسان والتنمية والمناخ والبيئة، وتشجيع ثقافة السلام والحوار والتسامح.

٥. استمرار جهود التعاون والحوار بين المتقاتلين وتشجبع الحوار الجاري في جدة، والبحث عن حلول سياسية ودبلوماسية للصراعات، والابتعاد عن استخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لتحقيق المصالح.

٦. لاحقا؛ نحتاج إلى جهود نزع السلاح والتسليح والإعادة التكاملية (DDR)، والتي تهدف إلى نزع سلاح المقاتلين وإعادة دمجهم في المجتمعات المدنية، وتقديم البدائل السلمية للنزاع، وهو جهد ينبغي التحضير له من الآن بالتوازي مع البحث عن عمليات السلام، لأن ارتداداته وخيمة حال لم يتم التنبه له.

- ثالثا: بجانب التباين السياسي بين القوى المدنية وعدم قدرتهم على رسم معالم جبهة مدنية موحدة تضم أكبر طيف من الفرقاء السودانيين، سيعيق دعم جهود التسوية، وقد تتسبب الخلافات العميقة بين أطراف النزاع في تعقيد جهود التوصل إلى حل سلمي لأن أي منهما يحاول الاستقواء بعدد كبير من الكتل المدنية، وهو ما يرجى تجاوزه بالآتي:

١. واجب عملي لا بد أن تضطلع به كافة القوى المدنية لاستمرار الحوار والتشاور بين مختلف القوى المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وإشراك جميع التحالفات ومكوناتها في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بالعملية السياسية اللاحقة وعنليات السلام وخطط التنمية والعدالة، واحترام تنوع تلك التكوينات وخصوصيتها.

٢. تقديم الدعم المادي والفني والحماية اللازمة للجبهات المهنبة والفئوية ولجان المقاومة والمراكز والمنظمات غير الحكومية والإعلام المستقل والنشطاء المدافعين عن حقوق الإنسان والديمقراطية، والمجموعات المناهضة للحرب، وضمان كفالة حرية التعبير والتجمع والجمعيات، والتشديد بعدم تعرضهم للتضييق أو التهديد أو القمع أو الاعتقال أو الاخفاء القسري أو التعذيب أو الاغتيال.

٣. تفعيل التعاون والشراكة الذكية بين القطاعات المدنية والحكومية والخاصة في المركز والولايات وربطها مع أخرى إقليمية ودولية، وبناء قنوات اتصال فعالة وثقة متبادلة، وتبادل المعرفة والخبرات، وتحديد الأولويات المشتركة عبر هيئات سياسية ودبلوماسية وأكاديمة تسرع تلك الشراكات إجراءات التعافي والتعويض وجبر الضرر واستعادة مكتسبات الانتقال المدني الديمقراطي.

٤. وضع التصورات الكافية لتطوير مؤسسات (مدنية، وحزبية، وحكومية، وطوعية. ومهنية، وفئوية، وثقافية، واجتماعية، وصحية) قومية وشاملة ومرنة، تعالج قصورها السابق وتستجيب لحاجات ومطالب كافة المجتمعات الحضرية والرفية بصورة متوازنة تحقق المساواة، وتحسن من جودة الخدمات الأساسية وتكفل العدالة الاكتماعية، وتضمن حكماً رشيداً يستند إلى سيادة القانون والشفافية والمساءلة والمحاسبة.

٥. الإسراع في اجتراح حل جذري للفاقد التعليمي ومشاكل المتسربين من المدارس، والذين خسروا فرص جامعية ومنح للالتحاق بدراسات داخل وخارج البلاد جراء الحرب، وتوفير فرص التعليم والتدريب والتوظيف للشباب وإعادة تأهيل مراقهم بصورة سريعة وحديثة، وتمكينهم من معارف العصر خصوصاً في المجالات المرتبطة بالحقوق المدنية والدراسات الانسانية والسلام والتنمية والديمقراطية والتكنولوجيا.

٦. الحرص على المشاركة الفاعلة للنساء في جميع مستويات الحوار والتفاوض وجميع مراحل التشاور والانخراط في عملية بناء السلام بمراحله المختلفة، من خلال تمكينهن وتقديمهن وتحديد حاجاتهن وإزالة الحواجز التي تواجههن، وقديم كافة أيادي العون والدعم لأنشطتهن وضمان حصولهن على حقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، وتجريم كافة أشكال التمييز ضدهن قولا وفعلا.

- رابعا: مثل التآكل الاقتصادي والمالي وتأثر المصالح المادية والمالية للمتقاتلين وحلفائهم أكبر عامل من عوامل إنهاء واستمرار الحرب، إذ أن هناك مخزون حربي تم توفيره لقتال لا يدوم على أسوأ الفروض لثلاثة أيام، وبالأكثر أسبوع، تآكل هذا الرصيد من حيث المال والوقود والجنود مع إنهاك وفقد للخزائن والمدخرات الخاصة وهدر للموارد القومية، كما أن هناك دول لها مصالح اقتصادية ومادية تريد إنهاء الصراع وأخرى تعيق التوصل إلى إتفاق لوقف النزاع وتدعم استمرار الحرب، حيث يستفيد بعض الأطراف من استمرار الحرب لتحقيق مكاسب اقتصادية (مثل تهريب المواد الخام والثروات وتجارة السلاح والبشر والمخدرات وتجارة الأزمات أو الطاقة ونحوه)، الأمر الذي يتطلب الآتي:

١. إلزام كافة الدول المتدخلة في الصراعات الوطنية على احترام سيادة ووحدة وسلامة السودان وحدوده، والالتزام بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، والامتناع عن التصرفات التي تزيد من تأجيج الصراع أو تهديد الأمن الإقليمي أو الدولي، ووقف كافة أشكال التعدي والانتهاك للسيادة برا وملاحة وجوا، ومنع التدخل في المرافق السيادية والاستراتيجية السرية والمعلنة ولو بالردع.

٢. تشديد الرقابة والتفتيش على حركة الأموال والسلاح والمواد المتفجرة من وإلى العاصمة والولايات وعبر الحدود، وتبادل المعلومات والأدلة بشأن مصادر وجهات التمويل والإمدادات، وتجفيف منابعها، ووالسعي لفرض عقوبات على الأفراد أو الكيانات التي تدعم الحرب مادياً أو لوجستياً، وتأسيس مراصد شعبية ورسمية لتعقب تلك الموارد.

٣. مطالبة الأمم المتحدة والدول التي أصدرت قراراتها بفرض عقوبات على الأفراد أو الكيانات المؤججة للحرب والتي تدعمها بالتنفيذ، وفرض عقوبات على تلك الدول التي تقوم بنهب أو تهريب ثروات السودان وتعقب إقتصادياتها نموا وازدهارا ورصد مخزونها الاستراتيجي واحتياطياتها النقدية من العملات والذهب، ومدى تهريب موارد مثل المعادن أو البترول أو الموارد الزراعية أو المائية أو الحيوانية أو السمكية، وضرورة تجفيف منابع تمويلهم أو دعمهم للجماعات المسلحة أو الإرهابية.

٤. تفعيل دور البعثة المتكاملة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني في رصد وتقييم الموارد السودانية والعجز الاقتصادي والتردي التنموي وحالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية، وتقديم المساعدات والحماية للشعب المتضرر من الصراع، وتقديم الدعم التقني لتعقب أمواله وأصوله التي نهبت في فترة الحرب وفترات سابقة.

٥. تطبيق كافة القوانين والاتفاقيات الدولية التي تحظر تمويل الإرهاب وتمنع غسل الأموال وتحد من تجارة أو نقل أو تخزين أو إنتاج أو استخدام أنواع معينة من الموارد التي تستخدم في تمويل الحروب، مثل الماس أو الذهب أو النفط أو التحف أو المخدرات، وحماية متاحف البلاد ومقارها الأثرية ومناجمها الغنية ومراقبة الشركات الدولية التي تنشط في التعدين او السياحة او النقل او غيره لمنع أي نشاط إجرامي يسهل تهريب ثروات البلاد وتمويل الحرب والإرهاب.

٦. وقف نشاط كافة الأسواق المشبوهة التي تعرض مقتنيات ومدخرات منهوبة، من أجهزة، ومصوغات، وأثاثات، ومعدات، ومركبات، ومتحركات، وأدوات، ومنقولات والتحفظ على كافة من يعرض للبيع أو يشتري (عينا) ليس له إثبات بملكيته، وفحص كافة عمليات البيع والتحويل ونقل الملكية التي تمت للأصول الثابتة أو المتحركة منذ اندلاع الحرب وما بعدها، وحتى تلك التي تمت بعد إنقلاب أكتوبر ٢٠٢١م.

٧. منع خروج أي أجهزة بها معلومات أو وثائق أو دراسات متعلقة بالابتكار والاختراع والبحث العلمي دون علم صاحبها من الباحثين أو الدارسين أو الاكاديميين الذين ضيعت الحرب مخطوطات ومسودات ومشاريع بحثية مهمة لا تقدر بثمن.

● ختاما: هذه الرزنامة من الآراء والإجراءات حال تمثلناها وصرنا إلى اتفاق يؤسس لوقف إطلاق نار دائم بجدة، ومضينا نحو توحيد الجهة المدنية لوضع ملامح المشروع السياسي من لقاءات أديس أبابا، ووصلنا لبلورة رؤية موحدة مع مبادرة الايقاد ودول الجوار السوداني، حتما سنحصن بلادنا من الويل والثبور وعظائم الأمور.

• أما في حال تعذر الأمر وتعثرت خطواتنا نحو السلام فإن العالم لن يقف مكتوف اليد ولن تسلم بلادنا وقيادة الاطراف المتقاتلة من الملاحقة الجنائية والتعرض للضغوط التي يمكن للمجتمع الدولي ممارستها، كفرض عقوبات اقتصادية على الأطراف المتورطة في النزاع، مما يعرضهم لضغط اقتصادي يجبرهم على التوصل إلى حل سلمي.

• وستستخدم الدول والمنظمات الدولية الدبلوماسية للتعبير عن القلق والضغوط على الأطراف المتحاربة وإعمال سلاح الإدانة والحالة لمجلس الأمن الدولي، وإذا أشتدت الأوضاع حرجا اكثر مما هي عليه قد يكون التدخل العسكري المحدود أو الشامل ضروريًا لإيقاف الحرب وفرض وقف إطلاق نار لحماية المدنيين.

• لذلك من المهم جدا أن يتحرك المتحاربان نحو بعضهما، وأن تتحرك الكيانات القومية والمؤسسات السودانية المدنية نحو بعضها، وأن ينفتح الجميع للحوار الشامل وأن يتعاون المجتمع الدولي والأطراف المتحاربة للعمل سويًا من أجل تجسير العقبات وفجوات الثقة وتحقيق وقف دائم للحرب ورسم ملامح المشروع النهضوي السوداني الذي يحقق السلام والعدالة والحرية ويبريء الجراح ويسكت السلاح ويجبر الضرر.

١٧. محرم. ١٤٤٥هـ

٤. أغسطس. ٢٠٢٢م

تم النشر قبل 4th August بواسطة الحبيب عروة الصادق

خطر تمكين المتطرفين من السودان

- مقدمة: ظل ثالوث السياسات الخاطئة، والأيدولوجيات الواهمة، والحروب الأهلية يمثل أخطر عوامل تفريخ الجماعات المتطرفة وأقصر طرق وصولها إلى البلدان المضطربة، وحينما تختل الموازين السياسية والأمنية والثقافية والاجتماعية وتعلو أصوات الدعاية الأيدولوجية أو الدكتاتورية أو الحربية أو الإعلام الحزبي الطبال، حينها ستخبو أضواء الجماعات القومية والثقافية المتزنة التي تجمع الأمة وتتقسم حينها الولاءات لصالح الانتماءات الأولية الضيقة الإثنية والقبلية والجهوية والعصبية، مما يسهل تغلغل خطابات النعرات إلى ذهن المتلقي في ظل ذلك الانحسار القومي.

- أولا: تظل الفوضى السياسية والأمنية والمواجهات العسكرية أقصر طرق انتشار الفوضى واستشراء التسلح غير المنضبط وتزايد حملة السلاح خارج الأطر القانونية وحينها تعجز الحكومة عن احتكار أدوات العنف، وتسعل حينئذ عملية تسليح الجماعات الإجرامية والمتطرفة ولنا في التجارب المحلية والإقليمية والعالمية ما يؤكد ذلك فغالبًا تتم عمليات التسليح لتلك الجماعات عبر عدة طرق، منها:

1. انخراط أطراف الصراعات المسلحة في تجارة غير شرعية بالأسلحة، والسودان يعج بالمجتميع المسلحة داخل وخارج الصراع، وهو ما يزيد من عمليات التكسب لمافيا التسلح التي تنشط في جرائم عابرة تشمل تهريب الأسلحة والثروات والآثار والذخائر والموارد والبشر عبر الحدود بطرق غير قانونية، وتمثل حدود السودان المفتوحة أكبر محفز لتلك الجماعات الداخلية والدخيلة والخارجية للتسلل والنشاط التجاري والاجرامي عبر

الحدود الممتدة والمتاخمة لعدة دول مضطربة تنتشر فيها فوضى التسلح وبعضها يحتضن جماعات متطرفة ومهابط طيران لشركات أمنية أجنبية تدير أعمال قذرة في تلك الدول.

2. تزايد عمليات التمويل الخارجي الرسمي وغير الرسمي للدول التي لها صلة بمشاريع أيدولوجية وارتباطات فكرية وأخرى براغماتية، وهو ما ستلجأ إليه الجماعات المتطرفة للحصول على تمويل من الجهات الأخرى لشراء الأسلحة وتسليح أعضائها، وفي سبيل ذلك ستتبع كافة شبكات التمويل المتاحة عبر غسل الأموال والاتجار في المخدرات والممنوعات، ويمكن أن يتم تصميم منظومة مالية خاصة أو الاعتداء على مصارف الدولة الرسمية ومنظومتها المالية وهو ما سيدخل البلاد مجددا في قوائم الحظر المالي وتمويل الإرهاب وسلسلة القرارات الدولية من مجلس الأمن.

3. تنامي الاعتداء على المقار العسكرية والأمنية لسرقة الأسلحة والذخائر ما لم يتم حراستها بصورة محكمة وبقوات قادرة، فستتم سرقة الأسلحة من المخازن العسكرية ومقار القوات الأمنية الأخرى، وحينئذ سيتم استخدامها من قبل الجماعات المتطرفة، للبحث عن المزيد من ترسانات الأسلحة، وفي ذلك ينشط تجار المعلومة من بعض عناصر النظام البائد في تسهيل وصول قادة تلك المجموعات للأماكن الخفية والترسانات السرية، وقد شهدنا سرقة عدة مخازن للأسلحة في السابق وحريقها صوريا بعدها انتشر السلاح الحكومي في السوق.

4. وأخطر ما في الأمر هو استيراد الأسلحة والمواد المتفجرة عبر شركات التعدين والتنقيب عن المعادن في المناجم، وتسهيل دخول مواد تدخل في تصنيع المتفجرات، ويجدر الذكر أن أحد العسكريين من عناصر التنظيم المحلول حاول في بث مباشر تحريض المواطنين للعمل والبدء في التسلح بتقنيات التصنيع المنزلية، وهو منهج بائس يكرس للخطط التي تعتمد عليها في الأساس الجماعات المتطرفة، وتدرب عناصرها على تصنيع الأسلحة بأنفسهم باستخدام موارد محدودة وتقنيات بسيطة، وفي السودان تنتشر تلك المواد بكثافة في عدد من المنشئات والمرافق التي خرج بعضها عن سيطرة الحكومة الرسمية.

- ثانيا: إن الاستهانة بهذا الأمر، وزيادة فرص وصول السلاح لعناصر لا سجل جنائي لهم بطرف الدولة، ومع هروب عشرات الآلاف من السجون من بينهم عتاة المجرمين والمتطرفين، هؤلاء لهم

جماعات منظمة داخل وخارج السجون سيجدون ضالتهم في عمليات التسليح والتجييش ولن يكون مستقبلهم سوى جماعات أيدولوجية متطرفة أو مافيا إجرامية متفلتة، وحينها ستتعذر عملية جمع السلاح بعد أي اتفاق سلام، وسيظل الجميع ممسكا بسلاحه، فإن لم يتمرد وقتها على الدولة حتما سيخرج للجوار مرتزقا أو بقي يعكر صفو البلاد ويهدد سلمها وأمنها واستقرارها، ولا أحد ينكر استشراء هذه الظاهرة في عدد من الدول حولنا:

1. ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشهد المنطقة انتشارا وتفاعلل مع الجماعات الجهادوية، مثل جماعة أنصار الشريعة في درنة الليبية، والقاعدة وداعش في سوريا والعراق، وجماعات إخوانية في سيناء.
2. وفي جنوب شرق آسيا تواجه دول مثل الفلبين وإندونيسيا تهديدًا من المجموعات الجهادوية المحلية والعناصر المتطرفة، التي مثلت تهديدا كبيرا لتلك الدول.
3. أما أوروبا فقد شهدت تهديدات لبعض الدول الأوروبية وهجمات إرهابية، من أفراد كحوادث فرنسا في شارلي إبدو، وكذلك من والجماعات المتطرفة في السنوات الأخيرة.
4. أما في العالم العربي ومنطقة القرن الأفريقي وغرب إفريقيا لم تنج من الأمر منطقة، وقد ازدادت في الآونة الأخيرة عمليات تطرف وجريمة هددت حتى الملاحة البحرية وتنقل الناقلات النفطية والتجارية في عدد من تلك المناطق.

- ثالثا: معلوم بداهة أن تكلفة نزع الأسلحة ومخلفات الحرب التدميرية تفوق في كثر من الأحيان تكلفة الحرب نفسها، ورغم تعذر تقديم أرقام تقريبية بدقة عن تكاليف حروب كثيرة في البلاد وخارجها نظرًا لتعقيد القضية والعوامل المتعددة المتداخلة كسرية حرب دارفور التي كانت تكلف السودان يوميا مائة مليون دولار لعقدين تقريبا، لكني أستطيع التأكيد أن تكلفة نزع الأسلحة في السودان ومخلفات الحرب ستختلف بشكل كبير عن التجارب السابقة التي تمت في الجنوب أو دارفور، ولن تستطيع الدولة دفع تعويض مقابل السلاح، لأن عمليات التوريد لن تتوقف لتسلح مجموعات جديدة تقتات من فوهات البنادق، وهذا الأمر سيظل متصاعدا اعتمادًا على قدرة الدولة أو ضعفها ونوع الجماعة المتطرفة وحجم الأسلحة المبذولة ومدى حالة استقرار دول الجوار.

• رابعا: قدم العالم تجارب مماثلة في نزع الأسلحة والألغام ومحاربة الجريمة وعلى صعيد تجارب الحرب على الإرهاب، ولم يقدموا أرقام تقريبية دقيقة عن تلك المحاولات، بسبب التحديات الأمنية والغموض المحيط ببعض الأعمال العسكرية، وسرية عمل تلك الأجهزة الإقليمية والدولية التي ولغ بعض جنودها وضباطها في تهريب الأسلحة والموارد والثروات من البلدان التي ابتعثوا إليها عبر قرارات أممية أو تحالفات دولية أو إجراءات آحادية من بعض الدول، ويمكن الاستدلال بالآتي:

1. الحرب في أفغانستان مثلت وقتها أزهى تجليات الحرب على الإرهاب بحسب القائمين عليها، والتي تقدر الأمم المتحدة أن تكلفتها لعقد من الزمان قد بلغت أكثر من 2 تريليون دولار، وتشمل تكاليف الجوانب المالية والبشرية والاقتصادية، ولكن لم تفصح الأمم المتحدة في تقاريرها أو أي من الدول التي غزت أفغانستان عن تقارير نزع الأسلحة وإزالة آثار الحرب، ولم تفصح التقارير عن الثروات التي تم نقلها عبر أساطيل البحرية والأسراب الجوية لتلك الدول، إلا أن هربوا جميعا ليتركوها تحت رحمة طالبان.
2. أما الحرب في العراق ووفقًا لتقارير مختلفة، فإن تكلفة الحرب التي خاضها الغرب في العراق بين عامي 2003م و2011م، كانت تتراوح بين 1.7 تريليون دولار إلى 2.1 تريليون دولار، قيل أنها شمل تكاليف العمليات العسكرية وإعادة البناء والتعافي الاقتصادي، ولكن اقتصاديات الحرب ظلت خفية ومحجوبة التفاصيل إلى يومنا هذا والحديث عنها يظل (تابوه) يمنع البحث أو التنقيب عنه، فهنالك حوالي 400 ألف عنصر أمني وعسكري دخلوا العراق وخرج بعضهم يحمل في حقيبته آثار قيمتها ملايين الدولارات وغير ذلك من موارد البلاد التي نقلتها بوارج وسفن وناقلات ومقاتلات، وتركت العراق تكابد الفشل والفساد المؤسسي.
3. أما في العقد الأخير فقد شهدنا القتال ضد داعش في سوريا والعراق وتم تقدير تكلفة الجهود العسكرية للقضاء على تنظيم داعش في سوريا والعراق بمئات المليارات من الدولارات دون تحديد قطعي لأن الأمر لا زال مستمرا من الجانب الغربي في اتجاه وروسيا شرقا من اتجاه، وهذه التقديرات قيل أنها تشمل تكاليف الدعم العسكري والتدريب وإعادة الإعمار، ولكننا نشهد كيف تسربت تلك الأموال والآليات والتقنيات لتقع في يد

التنظيم ليستطيع استقطاب عناصر من كافة أنحاء العالم بدفع أموال طائلة لهم، واستخدم التنظيم بعض تلك الموارد في تدريب عناصره وتأهيلها لتنتقل وتعبر الدول وصولا إلى أعماق الغرب وإفريقيا وأمريكا وأوروبا.

- خامسا: في تقديري المتواضع علينا الأخذ في الاعتبار أن هذه الأرقام هي التقديرات التقريبية لمكافحة الإرهاب وتمويل عمليات نزع الأسلحة ومخلفات الحرب ودعم مشاريع الإعمار، هي أرقام متواضعة وغير حقيقية أو صادقة رغم ضخامتها، واجبنا قراءة ذلك مع التجربة السودانية التي عشناها لمدة تناهز الأربعة أشهر خلفت دمارا مدنيا وعسكريا بجانب الانتهاكات الإنسانية والفظاعات التي تتزايد مع استمرار الحرب، ومقدار ما تم نهبه من المقلر الرسمية والمنازل والمتاجر، فالتكاليف الحقيقية قد تكون أكبر بكثير مما هو مرصود تقريبيا بحوالي 10 مليارات من الدولارات في الشهر، وذلك بسبب العوامل غير المحسوبة واللامرئية والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية اللاحقة على المدي الطويل المترتبة على دمار البني التحتية وضياع أجهزة تكنولوجية وطبية وتقنية وضياع المشاريع الزراعية والاقتصادية والتجارية والانتاجية، بل حتى الترسانة الصناعية الدفاعية.

- سادسا: لذلك سيمثل انتشار التسليح مدخلا لتسليح الجماعات المتطرفة وسيشكل تهديدًا خطيرًا للسلم في البلاد وعلى الأمن والاستقرار العالميين وتبديدا لموارد البلاد، وهو ما سيجلب إلى السودان ومحيطة الإقليمي والدولي تراكم كارثي لن تستطيع المنطقة دفع تكاليفه المادية والبشرية والنفسية، وهو ما يعني الآتي:

1. زيادة في رقعة العنف واتساع دائرة الإرهاب، ومن المؤكد سنتجه للحد الذي سيستخدم المسلحون الأسلحة لتنفيذ هجمات إرهابية وأعمال عنف مميتة داخليا وخارجيا، تزيد من التوتر وحالة الفوضى التي فاقمتها حرب إبريل على السودان وجواره الإقليمي والدولي.
2. تنامي الأنشطة الإجرامية والعمليات غير القانونية ماليا تجاريا اقتصاديا، بل حتى السلع الحياتية اليومية ستدخل دائرة التجارة السوداء بقوة السلاح، وسيستغل المسلحون الأسلحة في القيام بأنشطة إجرامية مثل السرقة والسلب والنهب والاتجار بالمخدرات، وقطع الطرقات وفرض الاتاوات لتمويل أنشطتهم.

3. وسيمثل انتشار السلاح التهديد الأول للسلم العام، والخطر الأكبر أمام أي أنشطة مدنية أو ممارسة حياتية ثقافية رياضية اقتصادية أو سياسية في البلاد، فتسليح الجماعات المتطرفة يزيد من توترات الأمن ويعرض الشعوب المختلفة والأقليات المختلفة لخطر الحروب والنزاعات المسلحة، وربما قاد للصراعات الأهلية وتنامي النعرات والثأرات.

● سابعا: واجب جميع الفاعلين سياسيا وعسكريا في البلاد الاستماع لكل الأصوات التي تحذر من خطر الحروب وتداعياتها، والترتيب خلال عملياتهم التفاوضية لوضع رؤى فاعلة وعاجلة لنزع سلاح هذه الجماعات وتفكيك خلاياها وجماعاتها الجهادوية ومحاربة مناهجها التكفيرية، واتخاذ كافة التدابير التي من شأنها منع حصول أي جهة سودانية الحصول على السلاح خارج الأطر المعروفة، وهناك عدة إجراءات وتدابير يمكن اتخاذها استباقيا:

1. فتح أبواب التعاون الدولي في هذا المجال، وذلك بدراسة كافة التجارب السابقة وكيفية انتهاج النماذج الفضلى، وينبغي على الدول التعاون معًا لمشاركة المعلومات الاستخباراتية وتبادل الخبرات في مجال نزع الأسلحة والألغام ومخلفات الحرب، ومكافحة الإرهاب لمواجهة هذه الجماعات التي تغلغلت في جهاز الدولة ودولاب الحكومة التنفيذية وأجهزة إنفاذ القانون.
2. الانتباه الشديد للتحركات الحدودية وتحسين الأمن الحدودي، بتقوية الرقابة الحدودية رسميا وشعبيا للتصدي لتهريب الأسلحة والمقاتلين الأجانب والتشوين والتموين والتمويل والتهريب وتغذية الصراع وتهريب الثروات ومنع الذين ينضمون إلى الجماعات المتطرفة من التسرب للبلاد.
3. الإسراع باستعادة منظومة الدولة لزيادة الجهود الأمنية الداخلية (جهاز الشرطة والأمن)، فما لم يتم تعزيز أجهزتنا الأمنية وتطوير قوات الشرطة والاستخبارات لكشف ومكافحة الجريمة، وأخطار انتشار السلاح وتتبع الجماعات المتطرفة، حتما ستكون أي جهود لإنهاء الحرب صفرية وستندلع الحروب والجريمة والعنف في كل مدن البلاد.
4. يتعين على بيوت الفكر والقوى السياسية والمدنية والمجموعات الثقافية والمجامع الفقهية التحالف ضد الجريمة والإرهاب والإعلان عن ذلك بمواثيق التسامح والاعتدال، وبث

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

خطابات وخطب وإعلانات رسمية وشعبية ومنبرية تمثل الترياق السوداني الشامل للقضاء على النعرات وخطابات الكراهية والدسائس الإيديولوجية، وهو ما يوجب العمل على مناهج تربوية وروحية ودينية وتعليمية تعزز التعايش السلمي والقدرة على التسامح والوسطية ونبذ العنف والتطرف تحرم وتجرم خطابات الاستعلاءات القبلية والعرقية والثقافية والدينية.

- ختاما: واجب العقلاء افتداء البلاد، وعدم الكف ولو لهنيهة عن التوجه الفوري والتوجيه اليومي للمتقاتلين وحضهم للمضي نحو الحوار والتلاقي لوضع حد لهذه الحرب الجهولة الظلومة، التي تفتح أبواب الجحيم على البلاد والعباد يوما بعد يوم، وتمضى انتهاكاتها في التزايد، وجرائمها في الانتشار، وواجبنا قطع علاقة السودان كوطن بكل ما هو عنيف، وفتح الباب نحو مستقبل ينعم فيه أبناؤنا بنوم هانيء يحلمون فيه بوطن يستحقهم ولا يسحقهم، فيه أعدل وأفضل وأجمل وأعظم نظام حكم.

تم النشر قبل 9th July بواسطة الحبيب عروة الصادق

الخطوات نحو استئناف التفاوض

- بعد أن تضاعفت الأضرار وتفاقمت الكوارث الإنسانية، وتزايدت الخسائر المادية، وتضاعفت الانتهاكات جراء حرب إبريل اللعينة، وتصاعد أصوات الأسلحة في الخرطوم ومدن عديدة في ولايات أخرى أهمها دارفور، عاد العالم ليتخذ مسارا جديدا داعمًا لمنبر جدة الميسر من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، فقد صمم الوسطاء وميسري التفاوض بين الفرقاء السودانيين، نهجا جديدا لاستئناف التفاوض ووسائل جديدة لضغط المتقاتلين للعودة إلى طاولة التفاوض وتحقيق السلام، وتطلب الأمر اتخاذ مجموعة من الاشتراطات التي أعلنت عنها الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض وبعض المصادر في دول أفريقية وخليجية بالإضافة لتصريحات دبلوماسين من المملكة المتحدة، وقد تدخل الجديد والعديد الأطراف المعنية من المحيط الدولي والإقليمي. وقدموا ضوابط حاكمة لاستئناف العملية:

° أولها: وقف إطلاق النار وصولا لإنهاء العنف، والتشديد على أن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة، وأن يتم العمل على الحد من أعمال العنف لأدنى درجة ممكنة وإيقاف كافة أشكال التعدي على الحقوق والملكة.

° ثانيها: توسيع دائرة المشاركة والدعوة للمفاوضات، حيث ستصدر دعوة دولية للأطراف المتنازعة للعودة إلى طاولة التفاوض من قبل هيئات دولية مرموقة ومنظمات إقليمية، تستوعب تلك الدعوة كافة الفاعلين والمؤثرين والمتأثرين والنافذين في الصراع وأصحاب المصلحة

° ثالثها: ضرورة إقرار إرادة السلام والتزام الأطراف بها وبكل اشتراطاتها وإجراءاتها وأن يلتزم كل طرف ويبدي استعداده للتوصل إلى حل سلمي للصراع وتحقيق السلام، وتجميد كافة أشكال التصعيد العسكري بما فيها خطابات التحشيد والتعبئة.

° رابعها: التمهيد لإجراء مصالحة شاملة ومساعدة الضحايا بالصورة التي يتم بها تصميم برامج شامل ومتكامل للمصالحة ودعم وإنصاف الضحايا حتى يتمكنوا من مسامحة بعضهم البعض وبدء عملية إعادة الإعمار والاستقرار، بصناديق دعم إقليمية وصديقة ودولية.

° خامسها: تنساب في تلك الأثناء بالتزامن عمليات تأمين المعونة والإغاثة الدولية التي سيوفرها المجتمع الدولي بتيسير وصول كافة المساعدات اللازمة لإغاثة المنكوبين وتوفير كافة المعينات المطلوبة لتحقيق السلام وإعادة بناء البنى التحتية المدمرة والمساعدة في إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المتضررة.

° سادسها: تعكف فرق المتابعة ومنصة المراقبة الأمريكية على رصد الانتهاكات التي ترتكبها الأطراف المتحاربة والتشديد على اتخاذ أقصى التدابير العقابية ضد مرتكبي تلك الانتهاكات، وتوجيه الجهات المختصة في المحيط الإقليمي والدولي باتخاذ ما يلزم من تدابير.

° سابعها: البدء في تنفيذ العقوبات المعلنة ضد الجهتين والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، وحث كافة الداعمين للاستقرار في السودان لاتخاذ إجراء عقابي مماثل من دول الترويكا والاتحاد الأوروبي وغيره.

° أخيرا: التشديد على التزام الجميع في الداخل والمحيط الإقليمي والدولي بضرورة الحل السياسي السلمي الدبلوماسي ومنع أي تدخلات إقليمية ودولية تعيق الوصول للسلام أو تدعم الحرب جهات كانت أو مؤسسات أو دول أو غيره.

● ختاما: أتى هذا التفاعل الدولي متزامنا مع توجه عدد من قادة العمل السياسي المدني وقوى الحرية والتغيير إلى المحيط الإقليمي، ليتضح أن تأثير التحركات السياسية المدنية نحو الإقليم والأسرة الدولية رغم ما شابها من تباطوء وتأخير إلا أنه من المؤكد ستأتي بثمار مهمة في خاتمة المطاف تسهم في تسهيل هذه العملية الداعية لاستقرار السودان، فجميعهم أعلنوا والتزموا بالعمل على إيقاف الحرب وإخراس البنادق وتقديم كامل الدعم السياسي والفني والمالي والرقابي للطرفين، وعقد اجتماعات مكثفة والشروع في عملية المفاوضات الجادة، والعمل على تسهيل الاتفاقيات والتنسيق السياسي والدبلوماسي لتحقيق السلام المستدام وصولا للتحول الديمقراطي التام. كما ستلعب هذه التحركات السياسية المدنية عامل حث للإقليم والأسرة الدولية لتلعب دورًا مهما وفعالاً في حماية المدنيين وحراسة حقوق الإنسان وإعادة الاندماج الاجتماعي للمجتمعات المتضررة، ودعم عمليات الوصول لجيش سوداني واحد وتمويل عمليات الإعمار ومعالجة أوضاع النزوح واللجوء.

عروة الصادق

تم النشر قبل th July7 بواسطة الحبيب عروة الصادق

الحرب: واجب الإعلاميات والإعلاميين السودانيين

مقدمة: الضرورة تقتضي تجاوز حالة الانقسام جراء الرغبة أو الرغبة من المتقاتلين، وأبواق الحرب، وواجهات الحزب المحلول الإعلامية، وحملاتهم التخوينية، الواجب هو أن يعمل جميع الإعلاميات والإعلاميين السودانيين، لصالح مشروع إنهاء الحرب، ودعم خطابات الحياة والتعايش ونبذ ومحاربة خطابات التحريض.

- المطلوب هو عمل فوري لتوحيد المنصات الإعلامية وتوظيفها لقضية وقف الحرب والتنمية والبناء، وبناء حملات محاربة التطرف وخطابات العنف والكراهية وذلك هناك باتباع الآتي:

أولا: التشبيك الفوري وخلق وتشكيل تحالفات وشراكات، تعمل على توحيد وتنسيق المنصات الإعلامية المختلفة مع منظمات المجتمع المدني وتنسيقيات المقاومة ومنصات الاعلام الحر والمؤسسات الحكومية والدولية ذات الصلة بهدف مشترك للقضاء على الحرب وتحقيق التنمية والبناء، ومكافحة الإرهاب والتطرف والعنف.

ثانيا: تجويد الأداء والموارد والإمكانيات وتحسين الاتصال والتواصل، لضمان التواصل الفعال بين المنصات الإعلامية المختلفة وتبادل المعلومات والخبرات والأفكار لضمان تأثير أكبر وتكامل الجهود.

ثالثا: إعادة تقييم ومراجعة النشاط لحسابات ومنصات وجماعات إعلامية لتطوير استراتيجيات إعلامية مستقبلية لا يمكن أن تستصحب أبواق الحرب، ووضع استراتيجيات إعلامية فعالة تستهدف جميع فئات المجتمع (أطفال، نساء، شباب، رجال، الخ) وتركز على نشر رسائل وقيم الأمل والسلام والتسامح والحوار، وتعزيز المشاريع الإنسانية والتنموية، وتوظيف وسائل الإعلام الجديدة والاجتماعية للوصول إلى فئات أوسع من الجمهور (ميتا، x، تلجرام، الخ).

رابعا: العناية بالتدريب وتطوير منصات التعليم والتوعية، وتحسين جودة التعليم والتوعية بقضايا الحرب والتنمية والتطرف والعنف من خلال المنصات الإعلامية المختلفة وتوظيف كافة أبناء السودان المتصلين بالانترنت في مل بقاع العالم لدعم مشروع التعليم، وذلك بتنظيم حملات توعوية وإنتاج محتوى تثقيفي يساهم في تغير الأفكار الخاطئة وتشجيع المواطنين على المساهمة في جهود وقف الحرب والبناء ومحاربة التطرف والتبليغ عن كافة الانشطة التحريضية ومنصات خطاب الكراهية والسعي لإغلاقها.

خامسا: التشبيك مع المحيط الاقليمي والتعاون الدولي، لمكافحة الحرب وآثارها وملاحقة مرتكبيها والتبليغ عن جرائمهم المرصودة، واستقطاب كافة الموارد الممكنة لمخاطبة قضايا التنمية ومكافحة التطرف والعنف، وذلك من خلال تبادل الخبرات والتكنولوجيا والدروس المستفادة، بتنظيم مؤتمرات ومنتديات ومساحات دولية التفاهم والتعاون بين الدول والمنظمات المختلفة.

- ختاما: خطوات الفلول وواجهاتهم لحرق البلاد ونشر خطاباتهم التحريضية والتحشيدية بصورة كثيفة وبالصورة التي خلقت انقسامات اجتماعية واصطفافات اثنية ينبغي أن يقابلها عمل إعلامي دؤوب من كل الحادبين باتباع الخطوات المذكورة التي

يجب أن تتم بشكل متزامن ومتوازي ومتكامل ومستدام مع بقية الخطوات المهنية والفئوية والقطاعية والسياسية والأمنية والإنسانية الأخرى، مع الالتزام الكامل بقيم العدالة والشفافية وحقوق الإنسان، لتحقيق وقف الحرب والتنمية والبناء ومحاربة التطرف والعنف، بالاعتماد على الجهود المشتركة وتوحيد المنصات والمواعين والرسالة عند استخدام الوسائل والوسائط الإعلامية لتحقيق هذه الأهداف ولجم تمدد أو عودة سدنة النظام المباد.

٢١. محرم. ١٤٤٥هـ

٨. أغسطس. ٢٠٢٢م

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

تم النشر قبل th August8 بواسطة الحبيب عروة الصادق

حرب السودان: الطريق إلى جبر الضرر والتعافي

- مقدمة: ستنتهي الحرب في السودان طال الزمن أم قصر، وسينجلي دخانها لتنصع الحقائق، ويتبين للجميع أن خسائرها أكبر من الذي أصدرته التقارير والدوريات، وأن بشاعتها وانتهاكاتها أنكى مما صورته كاميرات المتقاتلين، وأن أضرارها ستظل عبئا إنسانيا وأخلاقيا ودينيا وسياسيا واقتصاديا يثقل كواهل السودانيات والسودانيين، وستتحمل بلادنا وزر ذلك الجرم الشنيع كما تم تحميل ألمانيا تركة النظام النازي وإرغامها على دفع التعويضات إلى ضحاياه والمُتَضَرِّرين، في أوروبا الشرقية وشعوب المنطقة، ورغم إنهاك الإجراء التعويضي للاقتصاد الألماني في ظل ضعف الفرنك إلا أن ذلك الإجراء ظل مطلبا رئيسا وقتئذ في كل خطوات تعاطي الدول المعنية مع ألمانيا، وقد بينت تلك التجربة أن جبر الضرر وتعويض الضحايا في النزاعات والصراعات المسلحة موضوع مهم وفي نفس الوقت غاية في التعقيد، ويتطلب تعاونا بين الجهات المحلية والإقليمية والدولية، واحتراما لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومطالب الضحايا والمُتَضَرِّرين في الانصاف، ولا يوجد نموذج واحد أو موحد لجبر الضرر وتعويض الضحايا حتى إذا أخذنا النموذج الألماني لا يمكن نمذجته على الحالة السودانية، لأن ذلك يختلف باختلاف طبيعة ومدى وآثار النزاع أو الصراع.

- ومع ذلك أمضي بتواضع شديد لوضع بعض ملامح مشروع جبر الضرر السوداني لتلافي آثار الحرب التدميرية وتعويض ضحاياها وتحقيق العدالة والإنصاف المرجو للمُتَضَرِّرين تمهيدا لمشوع المصالحة الشاملة، وذلك بتحديد بعض الوسائل والآليات الشائعة والمجربة التي استخدمت في هذا الصدد، مثل:

- أولا: الهياكل والتصورات التي من شأنها وضع نموذج سوداني للانصاف والعدالة وجبر الضرر، تشكل جوانب مؤسسية وتشريعية وبرامجية وفنية، كالآتي:

1- إنشاء هيئات مؤسسات مفوضيات للحقيقة والمصالحة والإنصاف، تهدف إلى كشف الحقائق وتوثيق الانتهاكات وتسهيل عملية الإنصاف وجبر الضرر ثم المصالحة بين الأطراف المتنازعة.

2- إنشاء برامج تعويضات وتخطيط نماذج لجبر ضرر الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، تهدف إلى تقديم مبالغ مالية أو مزايا تعويضية أخرى للضحايا أو ذويهم، اعترافا بالضرر الذي لحق بهم وبمجتمعاتهم ومؤسساتهم.

3- إنشاء صناديق محلية وإقليمية ودولية تضامنية أو تبرعات دولية، تضم أطراف فاعلة ومؤثرة من أصدقاء السودان، تهدف تلك الصناديق إلى دعم المجتمعات المتضررة من الحرب وانتهاكاتها، وتمكينها من إعادة بناء بنيتها التحتية وخدماتها الأساسية.

4- إجراء إصلاحات قانونية أو دستورية أو تشريعية تهدف إلى منع تكرار الانتهاكات وضمان احترام سيادة القانون والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وتؤسس لنموذج حقوقي للعدالة والانصاف من حيث التشريع.

5- إصلاح أجهزة إنفاذ القانون لإجراء مسائلة جنائية أو مدنية تهدف إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، وإنزال عقوبات مناسبة عليهم، وإلزامهم قاتونا بجبر الضرر للضحايا، تشمل تلك الإصلاحات الشرطة والتحقيقات والقضاء والنيابة العامة، وتأسيس أجهزة خاصة من تلك المؤسسات ومحاكم خاصة لتنفيذ المشروع.

6- تأهيل وإعادة بناء مؤسسات التعافي الاجتماعي والنفسي والصحي والأكاديمي، لتضطلع بإجراء مبادرات نفسية أو اجتماعية أو صحية، تهدف إلى تقديم المساعدة والدعم للضحايا، وتخفيف آثار الصدمة والإصابة على صحتهم وعافيتهم، وخاصة تلك المختصة بالأمومة والطفولة وقضايا النساء والشباب والطلاب.

7- تفعيل وتكوين هياكل ومؤسسات منصوص عليها في مواثيق ومعاهدات واتفاقات سابقة، لجبر الضرر الجماعي للمجتمعات واستعادة أراضيهم، و(حواكيرهم)،

و(مراحيلهم)، و(مساراتهم)،و(دُمُرهم) ورفع التعديات التي وقعت عليهم في وقت الحرب.

- ثانيا: الأنشطة والمشاريع والبرامج، بالإضافة إلى الوسائل المذكوره عاليه، يمكن استخدام طرق أخرى مبتكرة أو خلاقة لجبر الضرر وتعويض الضحايا تم استخدامها في نموذج المغرب، وجنوب إفريقيا ورواندا وكولمبيا، مثل:

1- إقامة الفعاليات والأنشطة والبرامج والطقوس أو الاحتفالات الرمزية التي تهدف إلى تكريم وتخليد ذكرى الضحايا أو التأبين للمفقودين ومواساة المتأثرين، أو التعبير عن التضامن مع المجتمعات المتضررة.

2- إقامة مشاريع تربوية وفنية وثقافية تهدف إلى رصد التاريخ ونشر الشهادات ورفع الوعي وترويج السلام وبث صيغ التسامح والتعايش ونبذ خطابات العنصرية والتمييز، وتنشئة أجيال معافاة من آثار التفرقة والعنصرية.

3- إقامة مؤتمرات وحوارات أو ندوات أو ورش عمل تهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل وحل النزاعات وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة والتدريب على اللاعنف والحقوق المدنية وبناء السلام.

4- في نموذج جنوب أفريقيا الذي شهد إنشاء هيئة الحقيقة والمصالحة بعد نهاية نظام الفصل العنصري، والتي قامت بالتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت بين عامي 1960م و1994م، والاستماع إلى شهادات الضحايا والجناة، وإصدار توصيات بشأن تقديم التعويضات والإصلاحات، نجح ذلك الأمر في إبراء الجراح سريعا في فترة لم تتجاوز العقد من الزمان.

5- نموذج رواندا الذي شهد إنشاء محاكم (جاما) أو المحاكم التقليدية بعد إبادة عام 1994م، والتي قامت بمحاسبة المشاركين في الإبادة على مستوى المجتمعات المحلية، وإلزامهم بأداء خدمات مجتمعية أو دفع تعويضات للضحايا، قاد ذلك لما نراه من استقرار في رواندا ونهوض تنموي.

6- نموذج كولومبيا الذي شهد بعد إبرام اتفاق سلام تكوين لجان نشطة وديناميةللتعويض والإنصاف، وقد وجد استحسانا من الكولمبيين ومن أسر الضحايا، وقاد إلى تخفيف حدة الاحتقان الذي بلغ ذروته وقاد لحرب ضروس.

- ثالثا: الآليات التي يجب أن يتم بها تقدير وحساب الأصول المنقولة وغير المنقولة التي تضررت بسبب الحرب بطرق موضوعية وعادلة، ووسائل تحقيق التعويض وجبر الضرر واستعادة حياة المؤسسات التي قتلتها الحرب، والدور الاقليمي والدولي، كالآتي:

1- يمكن الاستعانة ببيوت الخبرة الفنية والخبراء والمحترفين في هذا المجال لتقدير قيمة هذه الأصول الثابتة والمتحركة، التي تعرضت للنهب أو التلف أو السلب، وتسهيل عملية التعويض وجبر الضرر للضحايا والإسهام في إعادة تشغيل وتفعيل مرافقهم ومؤسساتهم المعطلة واستعادة مدخراتهم، لأن حساب الأصول المنهوبة والمتنقلة والثابتة المتضررة من الحرب يتطلب تقنيات وآليات مثل التحقيقات الجنائية والتقارير المالية والتقديرات الحكومية، ويجب أن تكون هذه العمليات شفافة ومستندة إلى وقائع وأدلة قوية وأنظمة حوكمة رشيدة لضمان الحصول على تعويضات عادلة وملائمة للضحايا المتأثرين بالحرب..

2- من بين الوسائل المستخدمة لتحقيق التعويضات والتعويضات الفعالة هي آليات إعادة البناء والتنمية المستدامة، والتعويض المالي والعدالة الجنائية الدولية، والتعاون المشترك بين الدول المتضررة من الحروب والصراعات والدول الداعمة، وبرامج إعادة تأهيل الضحايا وتوفير الخدمات الأساسية لهم.

3- من الممكن أن تساهم العديد من الأطراف في هذه المسألة، بما في ذلك الحكومات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي بشكل عام، على أن يعمل جميع هؤلاء الأطراف معًا لتوفير الدعم والموارد اللازمة لتنفيذ التعويضات وجبر بشكل صحيح وعادل، ويتخذوا اجراءات من شأنها تسهيل حياة المواطنين وتسريع التعافي الوطني إنسانيا وتنمويا واقتصاديا.

4- عن طريق هيئات استرداد الأصول المنهوبة والأموال المهربة، وتوجد نماذج إقليمية ودولية يمكن أن تكون قدوة في هذا الصدد، على سبيل المثال الاستفادة من نموذج الاسترداد والتعويض في إفريقيا الذي تم تطبيقه في العديد من النزاعات المسلحة في القارة، وكذلك من النماذج الدولية مثل اللجنة الدولية للتعويضات والنموذج اللاتيني الذي تم تبنيه في بعض الدول اللاتينية، بالإضافة لنموذج لجنة استرداد الأصول في الولايات المتحدة الأمريكية.

5- من بين الآليات الإقليمية والدولية المعروفة لتنفيذ التعويضات وجبر الضرر يمكن ذكر نموذج اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبروتوكول جنيف الثاني عندما يكون هناك نزاع مسلح، وفي النموذج اللاتيني، يمكن الإشارة إلى نموذج كولومبيا حيث توجد العديد من الجهود لتعويض ضحايا النزاعات المسلحة.

6- تفعيل كافة بروتوكولات التعاون الأمني مع الدول الجارة والصديقة والشقيقة والانتربول لملاحقة الأصول المتحركة والأرصدة والثروات والمقدرات والآثار والموارد الاي تم تهريبها إلى خارج البلاد، وتشجيع ثقافة الإبلاغ عبر منصات دولية عن تلك المنهوبات.

- الخلاصة: باختصار عندما يحدث نزاع أو صراع أو نزاع مسلح أو حتى حرب شاملة، يتعرض الكثيرون للأذى والخسائر، سواءً كانوا مدنيين أو جنودًا، ولذلك يُعتبر تقديم التعويضات وجبر الضرر للضحايا أمرًا مهمًا لتعويض خسائرهم وتخفيف معاناتهم ومواساتهم المادية والمعنوية، وكفالة أسر المفقودين من ضحايا الحرب.

- ويجب أن يكون هناك اهتمام وتعاون دولي قوي لتنفيذ مشروع التعويضات وجبر الضرر، وبرامج المصالحة بشكل صحيح وعادل، وحصر وحساب الأصول المنهوبة والتالفة المتنقلة والثابتة المتضررة من الحرب بطرق شفافة وموثوقة، فهذا يساهم في إعادة بناء المجتمعات المتضررة ويخلق نوع من الثقة التي تقود إلى استدامة السلام وتحقيق العدالة في مجتمعات المُتَضَرّرِين.

- فورية الإجراء بأن يتم تنفيذ عملية التعويض وجبر الضرر والانصاف، ويتم تقديم تعويضات مالية للجميع مبدئيا بصورة مباشرة للضحايا لتغطية تكاليف العلاج الطبي وإعادة بناء الممتلكات المتضررة وتعويض عن الخسائر المالية الأخرى بعد الحصر، بما في ذلك توفير الدعم القانوني

للضحايا لضمان الحصول على حقوقهم وإجراءات قانونية عادلة وأن يضطلع بذلك المحامي العام والنائب العام والهيئات الحقوقية وتحالفات المحامين.

- ختاما: لا يمكن استكمال مشروع تعويض الضحايا والانصاف وجبر الضرر دون أن تتعاون العديد من الأطراف والفاعلين والمُتَضَرِّرين في هذا الشأن، من أفراد وحكومات إقليمية ودولية، ومنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والإدارات الأهلية واللجان المحلية والتنسيقيات الشعبية للمُتَضَرِّرين، وأن يلعب المجتمع الدولي دورًا هامًا في توفير التمويل والموارد اللازمة لتنفيذ عمليات التعويض وجبر الضرر وإعمال آليات ملاحقة الجناة.

- تعد أعداد المفقودين والقتلى والمصابين والمُتَضَرِّرين وكميات أصول الضحايا المنهوبة الثابتة والمتحركة والأرصدة تحديًا في عملية الحصر والتقييم، لذلك ينبغي توفير آليات فعالة وسريعة لتحديد وتقييم هذه الأصول وتعويض الضحايا عن خسائرهم المادية والمعنوية، واستخدام أحدث التكنولوجيا وأكفأ الخبرات القانونية والمالية لتسهيل هذه العملية وضمان عدالة التعويض.

- تمثل الشفافية والعادلة أهم أركان عملية جبر الضرر وبهما يمكن تلبية احتياجات الضحايا، والتي ينبغي أن تركز هذه العمليات على تحقيق العدالة والإعادة التأهيل للضحايا وتعزيز السلام والاستقرار في المناطق المتضررة والمُتَضَرِّرين.

- والواجب أن تشرع القوى الرافضة للحرب والمُتَضَرِّرين فورا في وضع تصوراتهم الشاملة لنموذج المحاكم والمنظمات القانونية، والصناديق والبرامج التعويضية، وصياغة مشروع المصالحة والعدالة الترميمية.

- تشترك في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والتحالفات الحقوقية والمطلبية والنسوية والشبابيك ولجان المقامة وتنسيقياتها، والمجتمع الدولي، والمنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وأصدقاء السودان.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

٢٧. محرم. ١٤٤٥هـ

١٤. أغسطس. ٢٠٢٣م

تم النشر قبل 14th August بواسطة الحبيب عروة الصادق

عقار في المضمار

- مقدمة: بغض النظر عن شكل الكلمة وترتيب أولوياتها وما شابها من أخطاء طباعية على عكس ما يصدر في صفحات ومنصات مجلس السيادة، ولعل الأمر لم يلق العناية التي حظي بها خطاب البرهان من التدقيق والمحيص، إلا أن الكلمة أتت بملامح خارطة طريق تتطابق وخطة دول جوار السودان، ومحشودة بسبعة رسائل يرجى ألا تضل طريقها إلى أدراج الرياح، ففيها تحديات ووعود ليس بمقدور السيد عقار المضي فيه، لأن الدولة الخفية تكبل تحركاته وترسم مساراته، وتحيط به وبمكاتبه إحاطة السوار بالمعصم، وهي التي تزين له هذا العمل حتى يظن أنه يحسن صنعا ويصدق أنه رأس الدولة إنابة عن الحاضر الغائب في غيابت الجب.

° أولا: لا يمكن أن يقرأ خطاب السيد مالك عقار بمعزل عن سياقه الموضوعي، والظرفي، والزمكاني، فالسيد عقار الذي يتحدث اليوم بعد أربعة أشهر من الحرب ومن مدينة بورتسودان بوصفه رئيسا مناوبا لمجلس السيادة الانقلابي، وفي وضع مغاير للقائد العسكري لحركة خارجة للتو من تجربة تمرد، محاطا ومزهوا بمظهر مدني أكثر منه عسكرية وبمنأى عن جنوده، وواقعه المعتاد، كل ذلك يجعلنا نستوعب السياق الذي وردت فيه تلك الرسائل، التي عددها واحدة تلو الأخرى، والتي ما فتئنا نرددها منذ اليوم الأول للحرب محذرين ومنذرين وما كنا للغيب حافظين، إلا أن السيد عقار قبل ساعات فقط كان يخاطب حفلا بمناسبة أعياد الجيش وقال حديثا مغايرا لما ورد في رسائله المسطورة، فقد تحدث بحماسة الجنرال عقار حاضا فيه الحضور العسكري على ضرورة الانتصار ليأتي اليوم ويقول أن الحرب نهايتها في طاولة التفاوض ولم يورد ذلك في حديثه أمامهم، وهي الحتمية التاريخية التي جربها عقار بذاته: لذلك على عقار تجاوز تقلباته التي تمرحلت لعدة مرات هي:

1. قبل بدء الصراع الدامي وفي مرحلة الانقلاب في 25 أكتوبر 2021م ظل عقار في تماه تام مع العسكريين وجاراهم في إصدار رسائل تهدف إلى تبرير الانقلاب، رغم محاولات القوى السياسية نصحه بعدم الانخراط في الأمر ومنع اندلاع الصراع والتأكيد على أهمية الحوار والتفاوض في حل الخلافات، ولكنه ضرب في ذلك الوقت تلك النداءات بعرض الحائط.

ومضى في أواخر أيام إنهاء الإنقلاب لدعم النشاط السياسي على مضض بعد أن أيقن أنه بتحركه سيشكل دعمًا للعملية السلمية وتأكيدًا على التزام حقوق الإنسان وسلامة المدنيين.

2. أثناء الصراع اجتهد عقار في ممالأة طرف على الآخر للدرجة التي عجلت بتحفيزه بصدور فرمان يكلفه بنيابة رأس مجلس السيادة من مقر إقامته الجبرية، وقبل أن يؤدى القسم الدستوري، مضى ليجاري أصوات الفلول المنادية بالحسم العسكري، وموجها سياطا لاذعة للسياسيين الذين يجدون في إصدار رسائل تستهدف تقليل التوتر والتأكيد على الأهمية المركزية لوقف الحرب وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، ومضى في مسار الفلول لتعطيل مسار جدة إلى مسارات جوار ضرار وأربك المشهد باجتراح تصور افتعل الفلول معركة بغير معترك مع الرئيس الكيني لتعطيله، لذلك يجب أن تنعكس هذه الرسائل في الواقع وتؤمد استعداد عقار ومن كلفه للحوار الحاظ وعدم الركون للعنف وإدعاءات الانتصارات وإجراءات عسكرة البلاد قسريا.

3. توقعي أنه وبعد انتهاء الصراع وفي مرحلة ما بعد الحرب، سينحو عقار ومن شايعه من السياسيين والعسكريين إلى إصدار رسائل تركز على التآزر وإعادة بناء البلد وتحقيق المصالح المشتركة للمواطنين وتحدثنا عن السلام (سمح) والوحدة الوطنية، إلا أننا أخوج لتلك الرسائل الآن فمن خلال هذه الرسائل، يمكن أن يتعهدوا عمليا وإجرائيا ببذل جهودهم لتوفير الأمن بتوجيه السلطات المختصة للقبض على الهاربين من السجون بدءا من الذين يجاورونه مدينة إقلمته، ويصدر قرارات تخص الخدمات الأساسية وخطوات عملية لحصر الأضرار وتأهيل أجهزة إنفاذ القانون واستدعاء جميع الفارين من عناصر الشرطة والنيابة والقضاء لتبليغ وحدات معلنة تمهيدا لإعادة الحقوق ومحاصرة الجريمة والمضي نحو مشاريع إعمار البنية التحتية وتحقيق العدالة للضحايا وجبرالضرر.

° ثانيا: في رأي أن هذه الرسائل الزمكانية تغطي بشكل عام التعامل مع مصالح المواطنين وتسعى إلى تعزيز الحوار وإيجاد حلول سلمية للصراع بعيدا عن أبواق الحرب وأزيز طائراتها وهدير مدافعها، ويجب أن تكون هذه الرسائل صادقة ومبنية على التزام حقيقي لضمان مصالح الشعب وكفالة حقوقه والسعي نحو السلام والاستقرار واتباع ذلك بخطوات نحو بناء الثقة تستبق الخصم.

° ثالثا: لا تخرج تحركات عقار من تكتيكات الخصماء التي لا تخرج أثناء الصراعات المسلحة من استخدام الأطراف المتحاربة في بعض الأحيان الرسائل السياسية المشفرة ومفهوم العصا والجزرة للتأثير على المفاوضات وإمكانية إنهاء الصراع، ولها ما لها من دلالة وخطورة كالآتي:

1. فالخطوة بالجزرة تتمثل في تقديم مكافأة أو حافز للدعم السريع كمحاولة لكسب تعاونه وإقناعه بالمشاركة في حلول سلمية أو التفاوض.
2. والدلالة أن هذه الجزرة ستقود إلى إمكانية الاستفادة والحصول على فوائد (غير معلنة) إذا تم التعاون والتوصل إلى اتفاق مقبول وفق خارطة الطريق المعلنة.
3. أما الخطورة يمكن أن تحسن الجزرة الثقة وترفع درجة القبول وتزيد إرادة الطرف الآخر للتفاوض والتوصل إلى حل ومع ذلك، إذا كانت الجزرة غير صادقة أو غير قابلة للتحقق، فقد يؤثر ذلك سلبًا على الثقة ويعزز الشكوك والتوتر ويؤدي إلى انهيار العملية التفاوضية برمتها وتسعير نيران الحرب على وجه أشد وأقبح.

● ختاما: هذا المضمار وعر وقاسي وليس لعقار خيل ليسرجها فتوصله، لأن ما لديه (حبال بلا بقر)، وهو في بيت زجاجي من بيوت الفلول، ويحصبهم (بالحجارة)، وهذا يعني أن الأمر إن لم يكن اتفاقا صادقا وقناعة، فهو محض مناورة، ونحن ما يهمنا هو المضي نحو الاستراتيجي وليس التكتيكي لأن الشعب اكتفى من المناورات وعمليات كسب الوقت، وستظل أكبر عقبات السيد عقار في اتباع قوله بالعمل الفلول الذين خصهم برسالة صاعقة لن يقفوا أمامها مكتوفي الأيدي خاصة أن الرجل جالسهم في بورتسودان والقاهرة، ولم يقل أمامهم بمثل تلك التهديدات بالملاحقة لرموزهم، فهؤلاء سيكون هدفهم القادم تمزيق هذه الورقة وإعاقة تحركات عقار ما لم تتسق مع مخططتهم.

٢٩. محرم. ١٤٤٥هـ

١٦. أغسطس. ٢٠٢٣م

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

تم النشر قبل th August16 بواسطة الحبيب عروة الصادق

حرب السودان: دروس من التقارب السعودي الإيراني

- بعد قطيعة سياسية ودبلوماسية طويلة استئناف العلاقات السعودية الايرانية بوساطة صينية وهو أمر ملهم للمنطقة بأن العداء لن يدوم والمصالح وحدها التي تتحكم في المستقبل.. على السودانيين استلهام الدروس والعبر واتباع خطوات نحو انهاء الحرب وتأسيس الدولة واستئناف علاقتهم مع الاخر.

- في يوم تاريخي أعلنت المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، بعد قطيعة دامت ست سنوات، وتوتر مستبطنا استمر عقودا عديدة وسنوات مديدة، وجاء هذا الإعلان بوساطة من جمهورية الصين الشعبية، التي تربطها علاقات اقتصادية واستراتيجية مع كلا البلدين، وقد ضجت وكالات الأنباء العربية والعالمية بهذا الخبر.

- وأثار هذا التقارب ردود فعل مختلفة في المنطقة والعالم، من بينها ترحيب من قبل دول عربية وغربية، وتوجس من قبل دول أخرى، مثل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي سارعت خارجيتها بالتواصل مع وزير الخارجية السعودي في نفس أمسية زيارة وزير الخارجية الإيراني الذي لم يكتف بلقاء نظيره السعودي، وإنما التقى بصورة مباشرة مع ولي العهد السعودي الأمير محمدبن سلمان.

- ولكن ما هي أهمية هذا التقارب بالنسبة للسودان، الذي يشهد حالة من الصراع والانقسام منذ عقود؟ وكيف يمكن للسودانيين استلهام الدروس والعبر من هذه التجربة، واتباع خطوات جادة نحو انهاء الحرب وتأسيس الدولة واستئناف علاقتهم مع الآخر؟

- أولا: يجب أن ندرك أن التقارب بين السعودية وإيران لم يأت من فراغ، بل هو نتيجة لتغيرات سياسية واقتصادية وأمنية في المستوى المحلي والإقليمي والدولي على المحو التالي:

١. السعودية تواجه العديد من التحديات:

أ. الداخلية؛ مثل تحديث اقتصادها وإصلاح نظامها السياسي وتطوير منظومتها الرقمية.

ب. والخارجية؛ مثل التغير في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، والضغط على حقوق الإنسان، والصراع في اليمن الذي يتداخل فيه السودان بجنوده، وأمن البحر الأحمر الذي يلاحم السودان فيه بحدوده ويتشارك السودان فيه ثروات مهولة، فضلا عن الملاحة في الخليج وما إلى ذلك.

٢. كما تواجه إيران تحديات مماثلة:

أ. الداخلية؛ مثل التضخم، والفقر، والفساد، وتململ جماهيري وموجات احتجاج عنيفة تثور من فترة لأخرى.

ب. وخارجية؛ مثل العقوبات الأمريكية، والصراع في سوريا، والبرنامج النووي وغيره.

٣. أما السودان فتحدياته الداخلية والخارجية معلومة للقاصي والداني وبيناها في مقام آخر تفصيلا، إلا أن هناك محاولة إقحام السلطات الإيرانية في الحرب الدائرة في السودان، للعب دور قديم متجدد، عبر علاقات التنظيم الإخواني السابقة بإيران بعد زيارة وفد دبلوماسي لطهران خلال أيام هذه الحرب.

• عليه، كان لزاما على كلا البلدين إدراك أن استمرار حالة التوتر لن يخدم مصالحهما، بل سيزيد من المخاطر على أمنهما واستقرارهما وتموضعهما الجيوسياسي، وتنتقل عدواهما الحميدة إلى السودان.

● ثانيا: يجب أن نفهم أن التقارب بين السعودية وإيران لا يعني نهاية الخلافات بينهما، بل يعني فتح قنوات الحوار والتفاوض والتعاون في المجالات المشتركة المذكورة آنفا، وربما صعدت أجهزة المخابرات الرافضة لهذا التقارب من نشاطها وفجرت الخلاف مجددا، وفي هذه الحالة دوما يستخدم السودان كواخدة من مخالب القط، كما شهدنا في فترات التقارب السوداني الإيراني، وهو ما يعني أن هذا الاتفاق رغم استراتيجيته مشوب بعدة محاذير فالبلدين لا تزالا تختلفان في رؤيتهما للمنطقة ودورهما فيها، وتتنافسان على النفوذ والقيادة في الشرق الأوسط والبحر الأحمر، لكن هذا التنافس يمكن أن يكون بناء، إذا ما تم بطريقة سلمية ومحترمة، وبالاعتراف بالحقوق

والمصالح المشروعة لكل طرف، كما يمكن أن يكون هذا التعاون مفيدا، إذا ما تم في مجالات مثل الطاقة والتجارة والبيئة والثقافة وأمن الملاحة المائية.

- ثالثا: يجب أن تستلهم قوانا السياسية السودانية والفاعلين في الحرب الدائرة الآن من هذا التقارب وتعلم رسائل ودروس للسودان، الذي يحتاج إلى السلام والوحدة والتنمية، فالسودان يعاني من حروب أهلية طويلة في دارفور وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق كان السلاح الإيراني وصناعاته الدفاعية حاضرة فيها وبقوة، وعقب انفصال جنوب السودان تراجع الإمداد النفطي للبلاد تم سد جزء كبير من احتياجات السودان من المحروقات بواسكة طهران والبواخر الإيرانية كانت تربض في مرابط البحر الأحمر، حتى وصل الأمر لوصول بوارج حربية أثارت وقتئذ ثائرة المملكة العربية السعودية، وها نحن نشهد انقلاب عسكري ضد حكومة انتقالية مدنية أعقبتها حرب عبثية، لذلك ينبغي على القادة السودانيين أن يتعلموا من تجربة السعودية وإيران، أن الحرب ليست حلاً للخلافات، بل هي مصدر للدمار والمعاناة، والواجب أن يتعظوا من تجربة السعودية وإيران، أن التقارب ليس خيانة للقضية، بل هو حكمة وضرورة للحفاظ على المصلحة.

- أخيرا: يجب على السودانيين أن يستفيدوا من تجربة السعودية وإيران،ويوقنوا انه مهما تطاولت أيام الحرب لن تنته الا بصلح، وأن السلام والتعاون هو طريق للتقدم والرخاء للبلدان، بشرط أن يكون على أساس المساواة والاحترام ورد الحقوق لأهلها وكف المظالم.

٢. صفر. ١٤٤٥هـ

١٨. أغسطس. ٢٠٢٣م

تم النشر قبل 18th August بواسطة الحبيب عروة الصادق

إخراج البرهان؟؟

● تتبدى للعيان العديد من الدلالات والمعاني المحتملة لخروج البرهان وبعض قادة المؤسسة العسكرية من غرفة القيادة المركزية في القيادة العامة إلى الفروع والأسلحة الطرفية كمعسكرات "جبل سركاب" بكرري و "سلاح المدفعية" بمدينة عطبرة، وسيزور القوات المرابطة في البحر الأحمر، وهو دور تمليه عليه مسؤوليته التي سيسأل عن تفريطه فيها أمام الخلق ثم الحق عز وجل، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مَا مِنْ أَمِيرِ عَشَرَةٍ إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولَةٌ يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ، أَطْلَقَهُ الْحَقُّ أَوْ أَوْبَقَهُ ".

• أولا: ظاهريا يشير ذلك إلى تحويل القيادة الاستراتيجية للجيش إلى قيادة أكثر تحكمًا ميدانيًا، وتكوين قيادة للعمليات المحلية في الولايات المختلفة، وتعزيز الحضور العسكري على الأرض من مستويات قيادية، وهذه الخطوة تعكس مستوى الاهتمام ودرجة الطوارئ وتطورات الميدان في الصراع الدائر في السودان.

• ثانيا: تعد أيضا من جانب آخر فرصة سياسية للتحكم في ملفات سياسية ظلت تتجاذبها إرادات مختلفة في الخارجية " التي يهمن عليها الفلول "، ومجلس السيادة " الذي فشل عقار في إدارة ملفاته " والمؤسسة العسكرية تحديدا بالنسبة لإدارة خطوات التفاوض القادم لإنهاء الحرب، وستلعب القيادة العسكرية دورًا هامًا، وذلك بالعمل على اتخاذ خطوات بناء الثقة المطلوبة، وإقامة قنوات اتصال فعالة مع الأطراف الأخرى والفاعلين الاقليميين والدوليين تحددها مع من وكيف سيعمل برهان؟؟.

عنِ المرْءِ لا تَسألْ وسَلْ عن قَرينه

فكُلُّ قَرينٍ بالمُقَارِنِ يَقْتَدي

• ثالثا: بالإضافة إلى التعبير الصريح عن التزامهم الجاد بإيجاد حل سلمي وفق ما تم الوصول إليه في منبر جدة، ويمكن للبرهان إن صدق واتسق أيضًا أن يقف بصورة مباشرة على تحديد الأهداف المشتركة والمصالح المتوافق عليها، والاستجابة لاحتياجات الأطراف الأخرى بطريقة تؤمن فرص التوصل إلى اتفاقية ملتزم بها لا يتم خرقها عبر أطراف " خبيثة " خفية.

• رابعا: كما أن رفع تمثيل الإدارة الأمريكية لممثلها في التفاوض بمبعوث خاص لبايدن وهو " السفير غودفري " يوجب أن يقابله رفع مماثل للتمثيل السوداني وربما السعودي، وربما وجود البرهان سيسهم في تنقية وترقية التمثيل السياسي والدبلوماسي والممثلين العسكريين في عمليات التفاوض، وإبعاد العناصر المعرقلة للتفاوض من " منسوبي النظام الإخواني " في الخارجية السودانية والقوات المسلحة.

• خامسا: علاوة على ذلك، فإن تواجد البرهان والقادة العسكريين في عمليات التفاوض يعكس استعدادهم للتعاون واتخاذ قرارات "صعبة" من أجل إنهاء الحرب وإلزامهم للعناصر الإخوانية في الكتائب الخاصة بالتنظيم الإسلامي بتوجيهات القيادة العامة ومنعهم من خرق وقف إطلاق النار.

● ختاما:

• عليه، يجب أن يتم تنسيق أدوار القادة العسكريين مع القيادة السياسية والدبلوماسية لتحقيق التوازن المناسب بين الجانبين، ويجب على القادة العسكريين العمل وفقًا لوضعهم في الهرم القيادي والالتزام والإلزام بالتوجيهات والتوجهات السياسية المستمدة من سلطات القرار العليا التي ستصدر تباعا لترتيب الأوضاع في المرحلة المقبلة.

• وهذا يتطلب إدارة خطوات التفاوض لإنهاء الحرب بصراحة وصرامة وجدية وصدق، واستخدام الجميع للمهارات القيادية والخبرات القوية ووالإرادة والقدرة على التفاوض والتواصل بفاعلية مع جميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى ذلك فإن القادة العسكريين يجب أن يكونوا قادرين على التفكير بشكل استراتيجي وخلاق لاتخاذ قرارات جريئة وسليمة لتحقيق الاستقرار وحماية مؤسسات البلاد بطريقة سلمية ومستدامة.

• وأقول للبرهان ما قال طرفة بن العبد:

الخَيرُ خَيرٌ، وإنْ طَالَ الزَّمَانُ بِه

والشّرُّ أَخْبَثُ مَا أَوْعَيْتَ مِنْ زَادِ

• وقوله:

لَعَمْرُكَ! مَا الأيامُ إلّا مُعَارَةٌ

فَمَا اسطَعْتَ مِن مَعرُوفِها فتزَوّدِ

الجمعة: ٩. صفر ١٤٤٥هـ.

الموافق: ٢٥. أغسطس ٢٠٢٣م.

تم النشر قبل 25th August بواسطة الحبيب عروة الصادق

البرهان: أفكار ما بعد الحصار؟؟

- يمكن أن يصاب أي قائد سياسي أو عسكري أو رجل دولة محاصر لخمسة أشهر في مكان محدود الحركة والتواصل ومحصور التفكير بتأثيرات سياسية، وذهنية، ونفسية، وعسكرية واضطرابات مختلفة، حسب طبيعة الحصار وشخصية القائد والظروف المحيطة به، وكان المتوقع والمحتمل أن تتأرجح النتائج في حالة البرهان بين أن يؤدي الحصار إلى تقوية علاقاته وثقته بنفسه أو أن تضعف موقعه كقائد بين مرؤوسيه وحلفائه وأعدائه، وهو ما توقعنا أن يقوده إلى تغيير في نظرته للواقع والمستقبل والذات.

- فالتاريخ يخبرنا أن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، حوار من ابن الزبير في المدينة المنورة لأكثر من ستة أشهر في عام 64 هـ / 683 م. خلال هذه الفترة أصيب باصطرابات نفسية شديدة، وأصابه اليأس من نجاته أو فوزه، وقد كان يتواصل فقط مع بعض أتباعه المخلصين (كحالة البرهان) ومبعوثيه الخواص، وكان بن مروان يحاول إقناع ابن الزبير بالتفاوض معه، ولكنه عندما تمكن من الخروج من الحصار بمساعدة جيش من سوريا، كان قد فقد كثيرا من ثقته بنفسه وسلطته، وأصبح أكثر حذرا وتحفظا في تعامله مع خصومه.

- ورأينا مثالا آخر كالزعيم الراحل الفلسطيني ياسر عرفات أبو عمار، والذي حوصر من دولة الاحتلال في مقره برام الله لأكثر من عامين من عام 2001م إلى 2003م، خلال هذه الفترة، كان عرفات يتواصل بشكل محدود مع قادة فلسطينيين وعرب ودوليين، ويحاول إظهار صورة قوية ومقاومة للحصار، وكان يستخدم وسائل الإعلام لإيصال رسائله لشعبه والعالم، ويستقبل بعض الزوار في مقره المدمر، وعندما توفي في عام 2004م، كان قد اكتسب شعبية كبيرة بين الفلسطينيين والعرب، وأصبح رمزا للنضال.

- إلا أن البرهان بخطابه اليوم أربك كل توقعات غرمائه وحلفائه والجالسين على قارعة الطريق وأثبت أنه من المراوغة بمكان ولا يمكن التنبؤ بالتأكيد بالتصرفات التي سيقوم بها كقائد محاصر بعد خروجه للقاء مرؤوسيه، ووضعنا أمام توقع بعض السيناريوهات المحتملة، مثل:

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

أ- إذا كان البرهان يريد أن يثبت أنه القائد الذي نجح في الصمود أمام الحصار والحفاظ على معنوياته وولائه، فسيخرج بثقة وشجاعة، ويحاول تعزيز روح الانتصار والتضامن مع حلفائه ومرؤوسيه وخاصته المدنيين والعسكريين، ويستغل الفرصة لإعادة تنظيم قواته واستراتيجيته، ويواجه خصومه بقوة وحكمة تقود لإنهاء الصراع بشجاعة القادة المعروفة.

ب- أما إذا كان البرهان استشعر أنه القائد الذي فشل في مقاومة الحصار وتعرض للخيانة والانشقاق من بعض مرؤوسيه، فسيهتز ويخرج بخوف وضعف، ويحاول إخفاء هزيمته وتبريرها بخطابات وخطب تتخذ طابعا حماسيا متحديا كالذي شهدناه اليوم في قاعدة فلامنجو، وسيبحث عن السبل للنجاة بحياته ومنصبه بأي ثمن وبأي تحالف مع أي كائن كان، وسيتجنب مواجهة خصومه أو حلفائه إلا بعد التأكد التام بأنه حاز معاول وعوامل النصر الأكيدة بالاسناد المطلوب.

ج- وأما إذا كان تأثر البرهان كقائد نفسيا أو ذهنيا بالحصار وفقد جزءا من عقله أو إرادته، فلربما يخرج بجنون أو هلوسة، ويتصرف بطريقة غير منطقية أو عدائية، ويثير الفوضى والانقسام بين مرؤوسيه في المؤسسات النظامية والمنظومة السياسية، وسيصبح عبئا على حلفائه وسخرية لأعدائه، وسيجعل الطريق سهلا للنيل منه ولتبرير تصفيته واغتياله من قبل مقربيه قبل أعدائه.

- لذلك نستطيع القول أننا بخروجه من العاصمة تفاءلنا أنه يريد المضي نحو انهاء الحرب بالحل السياسي والدبلوماسي، ولكن في خطابه في قاعدة فلامنجو، هدد عبد الفتاح البرهان بالتصدي لأي تمرد أو خيانة أو مرتزقة، وقال إن قوات الدعم السريع هي أجانب وأن الجيش متحد لهزيمة التمرد والخروج من المحنة، هذا الأمر لا يفسر سوى أنه يمضى نحو شحذ همة جنوده لمواصلة الحرب، ومهما قال البرهان ومهما علت حدة نبرة خطابه لن نمضي سوى لاتفاق سلام وعملية سياسية تخاطب الأسباب والآثار والحلول الممكنة للأزمة السودانية.

- وذلك لأن واقعنا وتاريخنا في أبوجا ونيفاشا وميشاكوس وجيبوتي يقول بحتمية الحوار والتفاوض وذلك ما حدث في العالم فقد رأينا كيف أبرمت اتفاقية السلام في أيرلندا الشمالية أو اتفاقية السلام في كولومبيا، وجميعها تستند إلى مبادئ الحوار والتفاوض والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

- ولا أرى مجالا للهروب إلى الأمام سوى الركون للحلول السلمية والدبلوماسية التفاوضية وضرورة استكمال مباحثات جدة بوساطتها السعودية الأمريكية وتكاملها مع مبادرة الايقاد ودول الجوار السوداني، لأنها جميعها تهدف إلى إنهاء الحرب وحل الخلافات بالتي هي أحسن، قبل الرضوخ لضغوط دولية قد تؤدي إلى تفاقم التوترات والعنف، وتقود إلى تمزيق وتقسيم البلاد ودخول الجماعات المتطرفة والإرهابية.

- أما فيما يخص الزيارات الخارجية التي يعتزم القيام بها، فهناك تشابه وتشابك بين المساعي المطروحة، فمصر المحطة الأولى لها مبادرة خاصة تريد تقديمها وهي في ذات الوقت ضمن مبادرة جوار السودان التي قوامها دول جوار السودان المرتبطة بالإيقاد والاتحاد الأفريقي.. كذلك مصر ضمن دول الاستجابة الإنسانية مع السعودية صاحبة منبر جدة وهذا يعني أننا لن ننهي الحرب دون تكامل هذه الجهود التفاوضية مهما قال البرهان أو فعل .. ومهما ذهب البرهان في الحرب وطلب دعما إقليميا ودوليا وإن استمرت الحرب شهور أو أعوام سيجنح للتفاض وخير ذلك تجارب التاريخ والجوار، لذا الأفضل تقصير نيران الحرب وخفض انتهاكاتهاالانسانية وإيقاف آثارها الكارثية على مستقبل البلاد..

- أما فيما يلي تصورات إعادة تشكيل الحكومة أو فرض حكومة تصريف أعمال أو أي شكل من أشكال الطواريء .. فستكون تلك العملية قفزة في الظلام وستغري الطرف الآخر إعلان حكومة موازية على غرار التجربة الليبية واليمنية .. وهو أمر سيمزق السودان وسيعزز الإنقسام.

- ختاما: نأمل أن لا تعقد خطوات البرهان المشهد السياسي وأن تجتهد الوساطة الأمريكية السعودية في تمهيد الطريق نحو التفاوض، فهي متواصلة مع الأطراف ولكن تضرب سرية عالية على تحركاتها وتتكتم على الأمر، ويمكن أن يثمر تواصلها مع المتحاربين جلوسا واستئنافا للتفاوض تحت أي لحظة. فالسفير بن جعفر عاد إلى العمل بعد عطلة استمرت لأسابيع وكذلك السفير جودفيري وصل الشرق الأوسط ليباشر مهامه، وقد اجتمع بعدد من الأطراف بهذا الخصوص، ونجتهد الحرية والتغيير وقوى الإطاري لإكمال ترتيبات تكوين الجبهة المدنية التي تضم كافة القوى السياسية والفاعلين السودانيين وضمان موافقة واسعة للتصور المطروح لإنهاء الحرب والحل السياسي الشامل .

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

الجمعة: ١٢. صفر ١٤٤٥هـ.

الموافق: ٢٧. أغسطس ٢٠٢٣م.

تم النشر قبل 28th August بواسطة الحبيب عروة الصادق

تأثير الدومينو - انقلابات القارة السمراء

● الانقلابات في إفريقيا هي ظاهرة تتجدد باستمرار شهدتها القارة على مر العقود الماضية ووصل تعداد محاولاتها المعروفة إلى ما يزيد عن المئاتي محاولة فاشلة وناجحة، وتعد الانقلابات من أكبر التحديات التي تواجه تقدم الديمقراطية والاستقرار في المنطقة، ويمكن تبيان بعض العوامل المسببة لشغف الدكتاتوريين بالسلطة وبالتالي في حدوث الانقلابات في إفريقيا على النحو التالي:

1. لقد مثل الاستعمار والهيمنة الاقتصادية أكبر عوامل الانهيار السياسي والاحتجاج الشعبي، وتأثرت الكثير من دول إفريقيا بالاستعمار طوال عقود من الزمن، لأن الاستعمار خلف آثارًا سلبية على السبيكة القومية ومزق الهوية الوطنية وضيع الموروث الثقافي اطرادا عكسيا مع إزدهار ونمو وتطور البنية الاقتصادية لتلك الدول المستعمرة، إذ ساهمت هيمنة اللغة والثقافة الأجنبية، في ازدراء موروث تلك الشعوب القيمي وتراثها، وهذا أدى إلى تفاقم العداء والتوترات السياسية والاجتماعية، مما زاد من احتمالية حدوث الانقلابات وهيأ بعض الشعوب لتفضيل الدكتاتورية على الاستعمار.
2. وشكل الفساد وسوء الإدارة وضعف الحوكمة أكبر ممهدات الانقضاض على السلطة، ويُعد الفساد الافريقي وسوء الإدارة مضرب المثل في العالم، وشكل ثراء الحكام الأفارقة عنوانا بارزا في دوريات الاقتصاد والشفافية المالية، لتتذيل كثير من اادول الترتيب ليكون ذلك من العوامل الرئيسية التي تسهم في ظهور الانقلابات في إفريقيا، إذ يدمر الفساد البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول ويجعل شعوبها في صدر تقارير المجاعات والاحتياج الإنساني، وهو الأمر الذي يدفع المعارضة والشعب إلى اللجوء إلى وسائل غير ديمقراطية للتغيير، كالتلاعب باستطلاعات الرأي، وشراء الأصوات بالمال الملوث، وتزوير الانتخابات وهو ما يقود لغياب التعددية السياسية التي بدورها أيضًا تثير الاستياء وتشجع الانقلابات.
3. مثل تمويل الإرهاب وغسل الأموال والجريمة المنظمة ونقص الموارد، واحدة من أركان الانظمة الدكتاتورية قبل وبعد انقضاضها للسلطة وبعد فقدانها، بذلك تدور حلقة الانقلابات لأكثر من مرة في البلاد الواحدة، وهو ما جعل العديد من الدول الإفريقية تعاني

من نقص الموارد والفقر، مما أثر على بنية البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين فانتشر للعوز والأوبئة والتخلف، وهو ما تسبب في زيادة الاحتقان الاجتماعي والاقتصادي وخطابات المظلومية والتهميش وانتشار الحركات التحررية، وقد استغلت بعض الجماعات المتطرفة وصولها للسلطة في تمويل الإرهاب وغسل الأموال وتنشئة التنظيمات الاجرامية، او تخليق ما عرف بإجرام الأنظمة ومافيا الدول المتسلطة، وهذه الظروف هيأت النخب السياسية والعسكرية للزج بالدول في حالة من الفوضى والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والدينية والأمنية، مما يزيد من احتمالية نجاح الانقلابات.

4. نزغ الاحتفاظ بالسلطة والرغبة في التسلط والاستبداد، للدرجة التي لم يغادر فيها كثير من الزعماء كراسي السلطة إلا بفعل الموت، ويعتبر الانحباس المستمر في السلطة والتمسك بالحكم من قبل الزعماء والقادة السياسيين عاملاً آخر ممهدا لحدوث الانقلابات، إذ لا يمكن للأنظمة الحاكمة تجاهل تطلعات الشعوب ورفض التغيير السياسي الذي ترنو إليه كل أمة، وهو ما يدفع بالمعارضة والجماعات المسلحة إلى اللجوء إلى العنف والاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلابات.
5. من أهم العوامل الخارجية التي جعلت إفريقيا مهدا للانقلابات، هو الدور الذي تلعبه السياسات الخارجية لبعض الدول القوية فهي تبذل جهدا في حفظ مصالحها وتلعب في كثير من الأحيان دورًا في تأجيج الصراعات وحدوث الانقلابات في إفريقيا إما بدهم الدكتاتوريين أو الإطاحة بهم في حال لم ينفذوا أجندتها، نعم! قد تكون أهداف السياسة الخارجية لتلك الدول غير متوافقة مع مصالح الشعب المحلي، وقد تدعم الدول الأخرى نظامًا قمعيًا أو تتدخل في شؤون دولة معينة بطرق تهديد الاستقرار وتشويه العملية الديمقراطية، ولكن لا أحد يأبه للأمر إن تداعت تلك الديمقراطيات الوليدة أو وئدت.
6. جماعات وعصابات التمويل والإجرام الدولية وشركات الأنظمة الدولية العابرة للحدود، فرغم أن دول كتشاد ومالي والنيجر والغابون وغيرها، له علاقة بالقوى الخارجية ، بصورة محدودة في مجالات كالتدريب، والتعاون والاشراف على القوات، إلا أن شركات خاصة (كفاجنر) استغلت موارد تلك البلدان لإثراء النظام الروسي وتقديم ما يكفيه من موارد

(كذهب السودان) لخوض حربه ضد أوكرانيا، ما جعل أقصر طريق لنهب ثروات تلك الشعوب دعم الدكتاتوريات أو تأييد الانقلابات.

7. مع تفشي جائحة كوفيد-19 ومن قبله وباء إيبولا وكثير من الأمراض المستفحلة والمستوطنة في القارة، تزداد التحديات التي تواجهها إفريقيا مع زيادة الفقر والقصور في البنية التحتية والخدمات الصحية والأنظمة البيئية، التي لم تحصن إفريقيا من دفن نفايات مشعة أو ملوثة، وفي هذه الظروف المعيشية الصعبة تزيد باستمرار احتمالية حدوث الانقلابات في المستقبل، وخاصة حينما يشعر الشعب بعجز الحكومات عن تلبية احتياجاتهم الأساسية حتى وإن كانت تلك الحكومات منتخبة أو أتت عبر ثورة شعبية، حينها لن يأبه الشعب بانقلاب أي دكتاتوري على سلطته.

8. تقاعس الدور الدولي للمؤسسات الأمينة على الديمقراطية والحارسة لحقوق الإنسان، كالامم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، والإتحاد الافريقي، وهيئات إفريقية (إيقاد، إكواس، إيفاد، إيساف.. الخ)، جميع هؤلاء بالإضافة للمؤسسات الإسلامية الكبيرة التي تنضوي تحت لوائها بعض الدول الإفريقية(كرابطة العالم الاسلامي، والإتحاد العالمي للعلماء المسلمين، ومنظمة التعاون الاسلامي،..الخ) جميع هؤلاء يرون الأثر التدميري للانقلابات ولا يتجاوز رد فعلهم الرادع خطوات أو إجراءات أكثر من تجميد العضوية، التي في الغالب يصحبها تمجيد وتبجيل الطغاة الجدد.

- ختاما:

• على الرغم من عدم وجود سبب واحد دقيق يمكن أن يفسر حدوث الانقلابات في إفريقيا، إلا أن هذه العوامل المذكورة عاليه، تسهم جميعها في زيادة احتمالية حدوث الانقلابات، وفي نفس الوقت لا يمكن بها تبرير حدوث الانقلاب بحجة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنمية المستدامة.

• إذ أن أفريقيا بطولها وعرضها لم تحقق دكتاتورية واحدة أو انقلاب نموا وازدهارا لشعبها ما عدا دكتاتورية بول كيغامي التي مارست الشفافية الاقتصادية وحارب الفساد إلا انها أهدرت الحريات.

• ومن التحديات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها للحد من حدوث الانقلابات في المستقبل وتعزيز الديمقراطية في إفريقيا حث الشعوب التي تريد شراكات عادلة مع إفريقيا كالصين وروسيا والهند وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها، بأن تطلب ذلك بالتي هي أحسن وليس التي هي أخشن، لأن ذلك من شأنه إثارة شعوب المنطقة ولو بعد حين، حتى وإن حافظت تلك الدول على بقاء دكتاتورية لنصف قرن ستذهب أدراج الرياح.

• وليس أمام الديمقراطيات الأفريقية على قلتها لتحصين نفسها من تأثير الدومينو الانقلابي الذي يجتاح إفريقيا سوى تأسيس مؤسسات حكم رشيدة تلتزم بالحوكمة النزيهة والديمقراطية وتفعل آليات القانون الرادعة لمحاربة الفساد والاستبداد وتؤسس لسلام مستدام يحفظه نظام ديمقراطي يسهل تغييره ومساءلته بالوسائل السلمية والدبمقراطية، وإلا فنحن سنرى انهيار الدول الإفريقية كالدومينو، فإنهيار الغابون يعني تداعي كل من كوديفوار والسنغال، وبنين وسراليون وإفريقيا الوسطى، وتداعي السوداني سيحدث هزة في كل من مصر وتشاد وجنوب السودان وارتريا واثيوبيا.

الجمعة: ١٥. صفر ١٤٤٥هـ.

الموافق: ٣١. أغسطس ٢٠٢٣م.

تم النشر قبل st August31 بواسطة الحبيب عروة الصادق

البرهان: أدرك أن للعلاقات الإقليمية دور في إنهاء الصراعات المسلحة في السودان؟!

● "أثر" و"تأثر" السودان في الصراع الدائر في إفريقيا وقرنها، و"أثار" بعضه في جوارها الإقليمي، ومثلت عقود الصراع في السودان أسوأ سنوات المنطقة التي شهدت التردي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والتنموي، وتعتبر علاقات السودان مع دول الجوار أحد المحاور الرئيسية في حل هذه النزاعات، وفي هذا السياق تميل "قيادة الجيش السوداني" للإشارة لتلك الدول، فعندما تحدث (البرهان) في مدينة كسلا الحدودية تعرض إلى الإشادة بالعلاقات مع إريتريا وإثيوبيا، حيث أمرت (القيادة) بفتح الحدود، وأكد قائلا: "نقاتل كقوات مسلحة وشرطة ومخابرات صفًا واحدًا، يعتقد (البرهان) أن النصر سوف يكون حليفًا للجيش السوداني، وأضاف: "لا نحتاج أن نتوسل أي دولة لمساعدتنا في أداء واجبنا تجاه السودان" وفي رأيي أن فتح الحدود هو تقديم (حسنة) السبت لنيل (إحسان) الأحد، خصوصا أن الدولتين تعملان ضمن وساطات تبحث إنهاء الصراع في السودان، فالرئيس أبي أحمد داعم وعامل ضمن مبادرة "الايقاد" و"الاتحاد الأفريقي"، والرئيس أسياس أفورقي داعم بشدة لجهود و"مبادرة دول جوار السودان".

" مع الاعتراف بأن (البرهان) يبرز الأهمية الكبيرة للعلاقات مع الجيران في حل النزاعات، ينبغي أن يتذكر الجميع أن للرجل قفزات على الحديث وأن واقع الحرب المعقد لا يتطلب ذلك وإنما يتوجب عليه الحديث عن التحاور والتفاوض، ويمكن أن يكون تحقيق السلام في السودان وتوحيد البلاد أمرًا صعبًا أو مستحيلا في ظل تعذر الوصول إلى حل سلمي متفاوض عليه، وهو أمر بيد البرهان أن ينهيه اليوم قبل الغد، ولكن يبدو أن الجيش السوداني مصمم على استخدام القوة المطلقة في الحرب ضد "التمرد" ومواصلة القتال حتى آخر جندي وهي مقولة سمعناها من سلفه في كل حروب السودان، ثم جلسوا راغمين أو راغبين في طاولات التفاوض. "

● لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي استشعار خطورة ما يتجه السودان نحوه من تدحرج إنساني وامني، وكذلك الوعي بضرورة قبول واقع الأوضاع في السودان بصورتها المجردة، والبحث الجاد عن حلول سلمية والضغط نحوها بأعجل ما تيسر سواء كان ذلك بالترغيب أو الترهيب، ويجب

الاعتراف بأن "التمرد" القائم أو القادم هو نتيجة لعدة عوامل ظلت تتمظهر في الأيدولوجيات الواهمة في الهيمنة على السلطة، والدكتاتوريات المستبدة، والحروب الأهلية المتولدة عن تلك الأنظمة، والسياسات الخاطئة التي قادت لنشوء وتطور "التمرد"، بما في ذلك التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبعض المجتمعات السودانية، لذلك يتعين على الجيش السوداني وقادة البلاد والفاعليو الاقليميين والدوليين التركيز على حل هذه المسائل الجذرية لا الاستجابة لنزواتهم الشخصية وأحلامهم الآنية والالتفات لتطلعات المظلومين وتلبية احتياجات الشعب بأكمله.

- كما ينبغي أن يتم التأكيد على أن "التمرد" ليس عادةً سودانية، بل هو نتيجة لتوترات وصراعات تاريخية في القارة الأفريقية، التي تهتز هذه الأيام بفعل تأثير الدومينو الانقلابي، بالتالي يجب أن تعتبر البلدان المجاورة للسودان شركاء في إيجاد حلول سلمية ومساعدة السودان في إحلال الاستقرار والسلام المستدام لتحصين نفسها من ظهور تحركات مماثلة، خصوصا أن دولة كأرتريا بها جماعات متطرفة تعمل في شراكة خفية مع عناصر التمظيم المباد في تجييش وتحشيد متطرفين ومنحرفين سياسيين للعمل في السودان.

- في النهاية لن ألتقط من حديث البرهان في كسلا أقاويله الانفعالية وغير المدروسة، وإنما سأركز على النقاط التي يمكن أن تؤسس لحل تفاوضي ينهي الحرب، وتلك الخطوات الإيجابية نحو دول الجوار السوداني الداعمة للحلول السلمية والدبلوماسية التفاوضية، وينبغي للسودان والمجتمع الدولي أن يتذكروا أن الحرب لن تنته بمحو وجود "التمرد" وحسب، وإنما يتعين عليهم العمل على إيجاد حلول شاملة ومستدامة وتعزيز التفاوض والحوار لتحقيق السلام المستدام الذي يطمح إليه الشعب السوداني، وإلا فسيجد جميع هؤلاء أنفسهم أمام بوابة جحيم من الدمار توقد نيرانها عناصر متطرفة تسللت للسودان وتسلحت لمشروعها القائم على غريزة البقاء ولو بإراقة الدماء.

السبت: ١٧. صفر. ١٤٤٥هـ.

الموافق: ٢. سبتمبر. ٢٠٢٣م.

تم النشر قبل 2nd September بواسطة الحبيب عروة الصادق

قطر وخطة إنهاء الحرب في السودان: مساران للوصول إلى السلام والاستقرار

• نلعق جرحنا منذ مدة طويلة في السودان ونربط على الجروح بالعمائم ونمضي بألم في طريقنا يحدونا العمل والأمل، وقد شهدنا نزاعًا دمويًا وحروباً عديدة لسنوات مديدة، تسببت حرق الزرع وتجفيف الضرع، وتقسيم البلاد وإشقاء العباد، وقادت إلى تدهور الأوضاع الإنسانية وانعدام الاستقرار في البلاد، ومع كل محنة حرب تلوح بالظهور فرصة جديدة لحل النزاع:

اشتدي أزمتي تنفرجي *** فالأزمة مفتاح الفرج

• ولتحويل المحنة إلا منحة تتطلب الحاجة إلى خطة مستدامة هذه المرة لإخراس البنادق ولإنهاء الصراع وتحقيق الإستقرار المستدام، وقد رسمت قيادة الحرية والتغيير ملامح خطة تتضمن مسارين رئيسيين لإنهاء الحرب يبينهما هذا المقال، ولما تشكله دولة قطر من حاضر فاعل في كل عمليات إحلال السلام في السودان ومستضيف لأنشطته ومباحثاته السابقة وشريك منظم لمؤتمر الاستجابة الإنسانية، وكونها شريكًا حاسمًا في كافة هذه الجهود، قامت قوى الحرية والتغيير بزيارة قطر وعرضت رؤيتها على الحكومة القطرية وللرأي العام ولسوداني مهجر دوحة العرب، وبينت جهدها المبذول لإيقاف الحرب ومساعدة الشعب السوداني، لأنه كما على القوى السياسية دور داخلي ينبغي أن تستمر الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في دعم جهود السودان والسودانيين لإحلال السلام والاستقرار، وضمان تنفيذ الخطة الشاملة للسلام..

• المسار الأول: التوصل لوقف دائم لإطلاق النار والتوقف عن العدائيات:

• الخطوة الأولى تتطلب التركيز على التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإنهاء العدائيات، وينبغي على الأطراف المتنازعة أن تعلن عن التزامها بوقف إطلاق النار وضمان الامتثال لهذا الالتزام، وفق مقررات جدة التي اتفق عليها طرفي الصراع، ويجب وقف كل أشكال القتال والعمل على تهدئة التوترات الموجودة في الخرطوم وكافة مدن السودان.

• بالإضافة إلى ذلك، يتعين توفير الإمكانيات والموارد اللازمة للتعامل مع الأزمة الإنسانية في السودان، وعلى الأطراف المتنازعة أن تعمل على تذليل كافة العقبات التي تعيق وصول المساعدات

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

الإنسانية إلى المحتاجين، وتيسير إنسياب قوافل الإغاثات المتكدسة في ميناء بورتسودان ومخازن سيئة اتلفت الكثير من المعونات الإغاثية لارتفاع درجات حرارتها، وبالضرورة تسهيل عودة النازحين إلى ديارهم وفتح مرافق الخدمات المدنية واستعادة أشكال الحياة في كافة المدن المتأثرة بالحرب.

• المسار الثاني: تشكيل جبهة مدنية عريضة:

• لعلم مدى أهمية خلق طيف تحالفي أشمل وأوسع يضم كل رافض للحرب، يجب أن يكون هناك تركيز على توحيد القوى السياسية والمجتمعية في السودان والفاعلين في المهجر من أجل السلام والاستقرار ورسم ملامح ما بعد الحرب، وينبغي أن تلعب الأحزاب السياسية والهيئات المدنية والمجتمعية دوراً فاعلاً في إنهاء الحرب والوصول إلى اتفاق شامل، وبناء تصورات التحول الديمقراطي الكامل، وهو المسار الذي ينبغي ألا يستثنى منه أحد إلا من عزلتهم مواقفهم من فلول النظام السابق وسدنة الإنقلاب ومضرمي الحرب اللعينة.

• والواجب الذي تعمل عليه الحرية والتغيير هو تشكيل جبهة مدنية عريضة تستوعب جميع القوى السياسية والمدنية والمجتمعية التي تؤمن بضرورة وقف الحرب وتحقيق السلام، واجب هذه الجبهة العمل سويًا من خلال الحوار والتفاوض لتحقيق هدفها المشترك، وذلك من خلال بناء جسور من التفاهم وحل الخلافات بطريقة سلمية، وإعمال أدوات الحوار في التعاطي السياسي في البلاد والإسهام في رفع الوعي المنادي بالسلمية والحقوق والحريات والإنصاف، واسناد الحكومة المستقلة القادمة لتحقق تطلعات الشعب السوداني.

• وقد تبين أنه لإنهاء الحرب في السودان، تتطلب الأوضاع ترابطًا وتنسيقًا فعالين بين المسارين المذكورين، وفق خطة للعمل متكاملة ومستدامة بعيدة عن المناورات والتكتيكات التي ظلت تمارس لفترات سابقة، مع التركيز على وقف العنف وتوصيل المساعدات الإنسانية وتعزيز الحوار والتفاوض بين الأطراف المتنازعة.

• وفي النهاية، يجب على جميع الأطراف المتنازعة أن تكون مستعدة لتقديم تنازلات وأن تظهر الحوار الصادق والحضور الفاعل في مفاوضات السلام. إن تحقيق السلام في السودان يمثل تحديًا كبيرًا،

ولكنه يستحق العمل المشترك لجميع الأطراف من أجل تحقيق المصالح المشتركة وبناء مستقبل أفضل للبلاد وشعبها

• موقف قطر من كل هذا:

• منذ أن بدأ الحرب في السودان بين الجيش السوداني والدعم السريع لم تتوقف الأيادي الحريصة على إنهاء الحرب وتلك الخبيثة العاملة على إزكائها، وهذا الأمر خلق توترًا وعدم استقرار في كافة ربوع البلاد، ومع ذلك ظهرت بعض الجهود التي تهدف إلى إيقاف الحرب وإعادة الحوار بين الأطراف المتنازعة، كالدور القطري الذي باشر جهودة بالقول والفعل.

• وقد استعرضت قوى الحرية والتغيير تصوراتها أمام الحكومة القطرية ورئيس وزرائها وأشركت قطر في الأمر، وهي المعروفة بدورها الكبير في دعم الدول المضطربة وإسناد الشعوب المصابة، وقدمت الحرية والتغيير رؤيتها لإيقاف الحرب واستعادة الحوار في السودان، وقد أكدت قطر موقفها الثابت بدعم السودان والعمل على توصيل المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوداني، وفي إطار جولتها الخارجية هذه قوبلت بالحفاوة الرسمية القطرية، والمراسم الأميرية التي عبر عنها رئيس الوزراء الذي أعرب عن حرصه والحكومة القطرية على إنهاء الحرب في السودان.

• في هذه الأثناء التي تعمل فيها الحرية والتغيير جاهدة لإنهاء الحرب، تعالت أصوات إعلاميين وأكاديميين سودانيين في قطر، يحاولون الحط من قدر هذه الزيارة ووصفها بأقذع الأوصاف وتمنوا لو أن وفد الحرية والتغيير تم طرده، وزورا لذلك المنشورات التي تفيد بأن الوفد لم يحظ بمقابلة كريمة وما ينبغي له، وكان من المهم أن تلاحظ تطابق تلك التوجهات الشاذة مع الممارسات الشائهة في ندوة مركز دراسات النزاع التي أكدت أن هناك طرفًا ثالثًا ينتمي للنظام البائد في الصراع يريد قطع الطريق أمام أي جهد داخلي أو خارجي يريد إنهاء الحرب، ويريد قطع الطريق على الأطراف المتنازعة أن تستجيب لتصورات المنطق والعقل للمضي نحو الحل وإنهاء الصراع والعمل على بناء جيش واحد يمكن أن يؤمن الاستقرار في البلاد، ومع ذلك كل ذلك العبث الذي مورس في قطر، بث قادة الحرية والتغيير روح الأمل بأن هناك تفاؤل بالوصول قريبًا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في السودان.

• إننا نستطيع أن نرى أن جهود قطر بأنها نقطة إيجابية في هذه الأزمة تدعم وتحترم جهود السودانيين لإنهاء الحرب، وأن قطر التي لعبت دورًا كبيرًا في دعم الشعب السوداني وتوفير المساعدات الإنسانية تسعى لإكمال جهدها بإيصال المزيد من المساعدات للسودان ودعم كافة جهود إنهاء الحرب، وهي مقدرة لحرص السودانيين والقوى المدنية السودانية على تأمين الدعم والموارد اللازمة للشعب السوداني وأن هذا الأمر يمثل خطوة حاسمة في تحقيق الاستقرار والسلام في البلاد.

• وأكدت الحكومة القطرية أنها ستمضى حتى النهاية إلى إقامة حوار بناء بين الأطراف المعنية يمكن أن يساهم في تحقيق تسوية سلمية للنزاع، على أن يكون هذا الحوار شفافًا وشاملاً، ويجب أن يستمع إلى جميع الأطراف المعنية والفاعلين ويؤخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف ومخاوفهم.

• وفي اعتقادي أنه من جانبها، يمكن أن تواصل قطر دورها الحاسم في هذه الأزمة من خلال حث الطرفين لما لها بهم من علاقات نحو التوجه الحوار والتفاوض ودعم جهود تحقيق السلام والاستقرار وحث الأطراف المانحة في مؤتمر الاستجابة الإنسانية على الوفاء بالتزاماتهم، بالتوازي مع أن يركز الجميع على البحث عن حلول جذرية ومستدامة للنزاع الحالي في السودان.

• ختاما: إن خطوات الحرية والتغيير محسوبة ومدروسة، وتثبت صحة التوجه يوما بعد يوم، فالمضى نحو الحوار والتفاوض ما كان ليكون لولا جهود الحرية والتغيير وقيادتها، فالحاجة لمضاعفة الجهود مطلوبة لإنهاء الحرب، وكذلك لا بد من التحضير الكامل والمدعوم لجبر الضرر وتوفير المساعدة الإنسانية اللازمة ، وإعادة إعمار ما دمرته الحرب، ويمكن أن يشكل هذا الحراك السياسي والدبلوماسي إطارًا عمليًا لإحلال السلام في السودان، تحاسب عليه الحرية والتغيير إن أخطأت وتشكر عليه إن أصابت، لذلك ينبغي على الأطراف المتحاربة، والفاعلين السياسيين والقوى المدنية أن تتبنى مواقف مرنة وتفتح كافة نوافذ تواصل التفاوض بثقة وصبر، حتى يتم الوصول إلى حل سلمي يستعيد الاستقرار والتعايش في البلاد وإلا فسيستمر دعاة الحرب والباطل للترويج إلى معركتهم الخاسرة وحشد المال والرجال لها، حتى تقسم البلاد، أو تشعل الحرب الأهلية الشاملة، أو تستجلب لها جماعات التطرف والغلو والإرهاب الذين سيكونون مخالب قط للتدخلات الأجنبية والغزو الخارجي.

الأحد: ١٨. صفر. ١٤٤٥هـ.

الموافق: ٣. سبتمبر. ٢٠٢٣م.

تم النشر قبل 3rd September بواسطة الحبيب عروة الصادق

آلآن: "آن الآوان لخلق جيش احترافي في السودان؟"

- المقدمة: أضاع السودانيون بفعل حماقة الدكتاتوريين وانتهازية سدنتهم، ومحدودية تفكير نزغي السلطة فرصا وهبها لا يعلمها إلا واهبها الخلاق العليم، الذي جعل لهم من سماء السودان آية ومن أرضه آيات للعالمين، كان بمقدورهم بناء أعتى مؤسسة عسكرية منضبطة واحترافية، ولكن شاءت قدرته أن يطمس على أبصارهم وأفكارهم، فيمضون في رحلة أشبه بالتيه منذ العام 1956م حتى يومنا هذا، ليضيعوا انضباط القوات المسلحة، ويعصفوا بأنزه خدمة مدنية على مسوى القارة، لذلك ينبغي أن تحسن القوى المدنية والعسكرية والنخبة الأكاديمة والمختصين من الجماعات والأفراد في المجتمع السوداني والمحيط الإقليمي والمجتمع الدولي تقدير قدراتهم واستغلال مقدرات السودان وتسخيرها لمجالات النهوض وتنمية وتمويل الحلم التنموي القادم والقائم على المشروعات المتطورة والانتاجية والصناعية، على شاكلة تلك المماثلة في الدول النامية والمتطورة، وذلك عن طريق تبني مجموعة من الرؤى والأفكار والمشروعات التنموية والتقنية والحلول المستدامة، وهنا بعض الأمثلة والنماذج التاريخية والمعاصرة التي يمكن أن يستوحى السودان منها سبيله للنهوض، أبين منها:

i. تشجيع الابتكار التقني قد يكون من المفيد لكل الخارجين من ركام الحرب وبالأخص القوى العسكرية والجماعات الكيانات المدنية والمختصين تطوير برامج دعم للشركات الناشئة والمبتكرة في مجال الصناعة، والتنمية، على سبيل المثال يمكن تطوير برامج التسريع ودعم الشركات الناشئة التي تسعى لتطوير تقنيات جديدة ومستدامة في كافة مجالات الصناعة المدنية والعسكرية.

ii. تبادل المعرفة والخبرات بين الدول النامية والمجتمع الدولي من خلال تبادل المعرفة والخبرات في مجال التنمية الصناعية، فهناك العديد من المنظمات الدولية والإقليمية التي تقدم برامج متكاملة وأنظمة محاكاة وورش عمل ومساعدة فنية لتبادل المعرفة وتعزيز التعاون في هذا المجال.

ب) ج. علينا تجنب الاعتماد الوحيد على الموارد الطبيعية، إذ يمكن تشجيع السودان على التنوع diversification في مصادر الإيرادات وتنمية قطاعات أخرى غير الموارد الطبيعية، مما يحقق استدامة الاقتصاد واستقرار معدلات نموه، ويقلل من تأثير أي تعثر في صناعة معينة على الاقتصاد القومي، وهذا يتطلب تشجيع الاستثمار في قطاعات التصنيع والتكنولوجيا والخدمات وغيرها لخفض معدلات البطالة والتضخم.

ج) د. بالضرورة الاهتمام بالشراكات العامة والخاصة التي يمكن للقوى المدنية والمختصين والمجتمع الدولي العامل في مجال تنمية وتمويل المشاريع الصناعية دعم التعاون بين القطاعين العام والخاص، كما حدث في نموذج الفترة الانتقالية، وهذا يمكن أن يشمل شراكات استثمارية بين الشركات الخاصة والحكومة، واستعادة الاهتمام بمجالات التدريب المهني والصناعي والفني والتقني والاستفادة من الخبرات والمعرفة المشتركة.

د) ه. ما من مجال لتحقيق ذلك إلا بتوفير التمويل الملائم، ومن المهم أيضًا أن تكون هناك آليات تمويل فعالة وملائمة لتمويل المشروعات الصناعية في السودان بعد كبوته التي أفقدته الكثير من موارده ومدخراته كما أشار لذلك خبراء كثر على رأسهم الدكتور إبراهيم البدوي، ويمكن للمؤسسات المالية الدولية والإقليمية أن تلعب دورًا هامًا في ضمان تمويل المشروعات الصناعية، وذلك من خلال توفير القروض والضمانات والاستثمارات وبرامج الدعم.

● وأقول قولي هذا لله والوطن والتاريخ: " إن تبني هذه الرؤى التقنية والمستدامة يمكن أن يساهم في تنمية وتمويل المشروعات الصناعية في الدول النامية مثل السودان وبذلك تحصينها من الإنقلابات والحروب الأهلية والصراعات المسلحة، وبالتالي دعم الاقتصاديات الوطنية وتحقيق نمذجة سودانية للنهوض والتنمية المستدامة، وهذا يتطلب الجهود والتعاون المشترك بين القوى المدنية والمختصين والأفراد والمجتمع الدولي واتباع مسارات عملية حثيثة تبدأ تدرجا بالآتي: "

• أولا: أن تكون الخرطوم العاصمة المثلثة وكافة المدن السودانية بعد الحرب مناطق منزوعة السلاح تماما، وتجرد جميعها من مظاهر العسكرة عبر إجازة تشريعات ونظم وقوانين لذلك، وبرمجة الحماية الأمنية والتحصين الكافي الذي يرجى أن نرسم له تصورًا مبنيا على الإجراءات الآتية:

أ) أ. إصدار التشريعات الصارمة ووضع النظم والقوانين الرادعة لمنع حيازة أو استخدام الأسلحة داخل الخرطوم والمدن السودانية، وينبغي أن تنص هذه التشريعات على القوانين الجزائية والعقابية التي تنص على عقوبات رادعة لأي شخص يخالف هذه القوانين أو أي مؤسسة أو جهة أو شركة أمنية خاصة بتسلح دون المصرح به أو المأذون بحيازته.

ب) ب. تطوير المنظومة الشرطية وتفعيل جهاز أمني حديث ومتطور لضمان تنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بمنع الأسلحة داخل المدن، وينبغي أن يتم تدريب وتجهيز القوات الأمنية بشكل جيد للتعامل مع أي حالة تجاوز لتلك القوانين والتعامل معها بالجدية المطلوبة سواء كان ذلك في المدن أو مرافقها ومطاراتها وموانيها بأجهزة أمنية وشرطية متخصصة تحد من أنشطة الإجرام والإرهاب وتهريب الموارد والتسلح العشوائي وتمنع نشوء العصابات.

ج) ج. برمجة الحماية الأمنية والتحصين الكافي ووضع خطط أمنية دقيقة تهدف إلى حماية كافة المدن في السودان، بما في ذلك إعادة أنظمة المراقبة والجوسسة، والنوافذ الاستخباراتية، وبناء الترسانات وتأمين مخازن الأسلحة والمهمات وضبط تداولها بشكل صارم وفق ضابط تقنية تسيطر عليها القيادة العامة المركزية الموحدة، وكذلك تطوير نظام مراقبة فعال لمنع تهريب الأسلحة من وإلى المدن السودانية وبخاصة تلك الحدودية

وتطوير منظومة الاتصالات والأقمار الصناعية والبدء من حيث وصل العالم في هذا المجال.

د) د. لا بد من التبصير والتنوير وتنظيم عمليات ووضع مناهج للتعليم والتوعية والتثقيف، وفق حملات توعوية وتثقيفية للمجتمع حول ضرورة وأهمية عدم حيازة الأسلحة في المدن والمشاركة في السلام والتنمية، ورفع الوعي بالتبعات السلبية لحيازة واستخدام الأسلحة وبث قيم السلم والأمن والاستقرار، وتمليك الجميع ما يليهم من حقوق وواجبات وخطوط لا ينبغي تجاوزها أو التجني عليها.

ه) ه. ضرورة التعاون الدولي والإقليمي بصورة تتكامل ولا تتعارض مع سياسات البلاد الخارجية ومبدأ سيادة القرار والحدود، وخلق ما يلزم من شراكات استراتيجية مع الدول والمنظمات الدولية المعنية لمكافحة انتشار الأسلحة غير القانونية وضمان أمن المدن، ومن الممكن أن توفير تلك الشراكات الدعم التقني والمالي لتنفيذ الاستراتيجيات الأمنية المطلوبة.

• ثانيا: إعادة إنتشار مؤسسة الجيش السودانى، و الحركات المسلحة، والدعم السريع ، بعد الهيكلة والإدماج وإعادة الدمج والتسريح وخلق الجيش الموحد للانتشار بعيدا على حدود السودان الأربعة وفي ثكنات استراتيجية، تتسق والموقع الجيوسياسي للبلاد، والمخاطر المحتملة والمطامع المعلومة من دول تتطلع لوضع أقدامها في أرض ومياه وتحلق في سماء السودان، ولأن هذا الموضوع مهم وحساس يتطلب تنسيقاً وتعاوناً بين جميع الأطراف المعنية. وفقاً لاتفاقات راسخة بضامن وطني وإقليمي ودولي لأن تحديث أو تطوير أو حتى إعادة هيكلة الجيش السوداني يرجى أن تهدف إلى تحقيق الآتي:

أ) أ. الوصول لصيغة توافقية لتأسيس جيش حديث متطور مهني قومي موحد ومتنوع ومحترف يمثل كل شرائح الشعب السوداني، وفق آراء عسكرية فنية لا تخضع للابتزاز السياسي.

ب) ب. إدماج كافة حملة السلاح خارج الجيش السوداني في الجيش القومي المنشود بما يضمن حفظ حقوقها ومصالحها ومساهمتها في بناء السلام والديمقراطية وتحقيق الاستقرار.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

ج) ج. إعادة نشر الجيش خارج المدن وعلى حدود السودان الأربعة وفي ثكنات استراتيجية تتسق مع الموقع الجيوسياسي للبلاد ولمنع استحواذ أي كيان أو جهة امتلاك ميزة تفضيلية جوية أو برية أو بحرية تفوق الجيش السوداني.

د) د. تحسين قدرات الجيش في مجالات التدريب والتسليح والمهمات والإمداد والإدارة والإشراف والمحاسبة والأسلحة الطبية والضمان الإجتماعي واستحقاقات مصابي الحروب وتعويضات أسر الشهداء.

هـ) هـ. رفع التقدير والتعظيم لدور الجيش في حماية السيادة الوطنية والأمن القومي والدفاع عن الوطن من أي تهديدات خارجية أو داخلية ضرورة التزامه بقرار السلطة المدنية والدستور.

- ولتحقيق كافة هذه الأهداف، لا مفر من تتبع الخطوات الضرورية التالية:

أ) تشكيل لجنة مشتركة غير تلك العسكرية الفنية (المحض) وهذه من ممثلي الجيش وبقية حملة السلاح وعناصر من الحكومة المدنية (الانتقالية أو المؤقتة) لوضع خطة شاملة لإعادة هيكلة الجيش بالتشاور مع خبراء عسكريين وأكاديميين ومؤسسات مجتمع مدني، ومنع الزج بالمزايدات السياسية في هذا الملف.

ب) تحديد الاحتياج العددي للسودان برا وبحرا وجوا، وقوات الاحتياط، وتوزيعا ومهاما للقوات المسلحة المنشودة بما يتناسب مع حجم وجغرافية واحتياجات البلاد، مع مراعاة التوازن بين المكونات المختلفة من حيث التمثيل والفرص والإمكانات والتأهيل.

ج) تطبيق مبدأ التطوع في اختيار من يرغب في الانضمام إلى الجيش أو الانسحاب منه، مع توفير بدائل مناسبة للذين يختارون المغادرة، أو أولئك الذين تشملهم إجراءات التسريح، مثل التأهيل المهني أو التعويض المالي أو التقاعد المبكر أو إعادة الخدمة.

د) تنظيم الأنشطة التدريبية مشتركة للضباط والجنود من كافة التشكيلات ونمذجة المحاكاة الميدانية والنظرية والتقنية لتوحيد المفاهيم والقوانين والأخلاق والولاء، وضمان روح الانتماء إلى الجيش كمؤسسة قومية لا تتنازعها أهواء القبلية أو الجهوية أو الأيدلوجية أو الانتماء السياسي.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

هـ) تطبيق نظام رقابة داخلية وخارجية على أداء الجيش، بما يضمن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، والامتثال للإرادة المدنية، والمساءلة عن أي انتهاكات أو تجاوزات، وخلق الوحدات المطلوبة داخل هياكل الجيش القيادة وأكاديمياته الحربية.

و) تخصيص موارد مالية ومادية كافية لتحسين ظروف العمل والمعيشة للضباط والجنود وتحقيق رفاه أسرهم وضمان حقوقهم، وتوفير السلاح والعتاد والمعدات اللازمة للقيام بمهامهم بكفاءة وفعالية.

ز) ضرورة التفاهم والتوافق بين جميع الأطراف المعنية بهذه العملية، والالتزام بتنفيذها بحسن نية وصدق، وإبعاد كافة العناصر التي يمكن أن تعرقل الوصول للنموذج الأمثل للجيش السوداني.

• ثالثا: البرنامج التنمو والتمويلى الكامل لبناء القواعد العسكرية و المدن العسكرية والمدن الجديدة وأخرى البديلة، و خطط الإعمار العسكرى على أطراف المدن والحدود السودانية، وتوفير الحياة الاجتماعية الامنة، تجعل من أفراد المؤسسات العسكرية، لا يفكرون فى مميزات الوجود داخل العواصم، وذلك بانتهاج كافة السبل العلمية التي لا تحتمل الأخطاء أو المحاباة أو المحسوبية ليضطلع القائمين عليها بما يلي:

أ) انتقاء فرق متخصصة لتحديد الأهداف والاحتياجات الاستراتيجية للقوات المسلحة السودانية، والمناطق والأولويات لإنشاء القواعد والمدن العسكرية، بما يتناسب مع الموقع الجغرافي والسياسي والأمني للبلاد.

ب) تحييد التدخل والتطفل الإقليمي والدولي لأقصى درجة عند تحديد المصادر المالية والمادية المتاحة لتمويل المشروعات، وإيجاد آليات لزيادة الإيرادات وتحسين الإنفاق، مثل تشجيع الاستثمارات الخارجية والشراكات مع دول صديقة وشقيقة ومؤسسات دولية على أساس المصالح المتبادلة.

ج) تشكيل فرق عمل متخصصة من ممثلي القطاعات الرسمية والشعبية الحكومة والخاصة والمختلفة، تلك العاملة في مجالات الدفاع والتخطيط والهندسة والبناء والبيئة والصحة

والتعليم والاتصالات والتكنولوجيا، لإعداد دراسات الجدوى الفنية ووضع التصورات الاقتصادية والبيئية للمشروعات.

د) الخروج من استنساخ ومحاكاة نماذج دول الجوار وتطبيق معايير عالية في التصميم والبناء والتجهيز، بما يضمن جودة وأمان واستدامة المنشآت، واستخدام التقنيات الحديثة والذكية في نظم التشغيل والإدارة والاتصالات.

ه) توفير برامج تدريبية وتأهيلية وبرامج حماية خاصة لعظام الضباط وقادة الجيش السوداني وللضباط والجنود، لتأمينهم وحمايتهم وزيادة كفاءتهم وولائهم، وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم، بما يشمل توفير خدمات اجتماعية وثقافية ورياضية وترفيهية.

و) تشجيع التفاعل الإيجابي بين المؤسسات العسكرية والمجتمع المحلي، بزرع روح التعاون والاندماج، وتقديم المساهمات في تطوير المناطق المحيطة بالقواعد.

• رابعا: تمكين أسر منسوبي الوحدات العسكرية، فى المناطق الطرفية والمواقع الحودية، وخلق المشروعات الاقتصادية و الصناعية، الزراعية، ولتنمية الحيوان، ومشاريع الطاقة البديلة، و توظيف ما تجود به مناطق عملهم من موارد قابلة للانتاج و إعادة الانتاج الصناعى، وتسخير أفضل أنوا الخدمات لتضاهي تلك التي في المدن، وذلك بأن يكون هناك خطيطاً وتنفيذاً جيدين من وحي التجارب المحيطة والحديثة، كما يلي:

أ) إجراء دراسة شاملة للوضع الحالي للمناطق الحدودية (خاصة تلك التي تم استرداد السيادة عليها)، وتصنيفها من حيث الموارد الطبيعية والبشرية والبيئية والأمنية، وتحديد الفرص والتحديات والمخاطر الموجودة داخليا وتلك المرتبطة بالحدود.

ب) تحديد الأهداف والأولويات للتنمية المستدامة في كافة المناطق الحدودية بالتوازي مع عمليات العمران التي تشهدها المدن، وذلك بمشاركة جميع الأطراف المعنية، مثل السلطات المحلية والمجتمعات المحلية والإدارات الأهلية والقطاع الخاص والمؤسسات العسكرية.

ج) تصميم مشروعات ملائمة للظروف المحلية، تستغل الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، وتسهم في تحسين مستوى المعيشة والإنتاجية والأمن للأسر التابعة للوحدات العسكرية.

د) تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات، سواء من مصادر داخلية أو خارجية، مع مراعاة مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة.

هـ) تنفيذ المشروعات بإشراف ومتابعة من قبل الجهات المختصة، مع تقييم الأثر والنتائج بشكل دوري، وإجراء التعديلات اللازمة عند الحاجة، وبالنسبة لأفضل المشروعات التي يمكن أن تصمم في السودان، اعتمادا على طبيعة كل منطقة طرفية أو حدودية أو استراتيجية يمكن ذكر بعض الأمثلة:

- 1/هـ. مشروعات إعاشية وزراعية طبيعية في كل حدود السافانا ونماذج زراعية متطورة كتلك التي تستخدم التقانات الحديثة، مثل الزراعة المائية في مناطق البحر الأحمر أو الزراعة بدون تربة، لزيادة إنتاجية المحاصيل وتوفير الماء، وزيادة أحزمة الصمغ العربي.
- 2/هـ. مشروعات صناعية تستغل المواد الخام المحلية، مثل النفط ومشتقاته والتعدين ومصافيه ومشاغله، وصناعة الجلود أو التبريد أو التغليف، لإضافة قيمة للمنتجات وخلق المزيد من فرص العمل.
- 3/هـ. مشروعات حيوانية تستهدف تربية أنواع محسَّنة من (القطعان) المواشي أو الدواجن أو الحياة البرية أو المناحل، لزيادة الإنتاج الحيواني والنباتي والسمكي والعسلي.
- 4/هـ. مشروعات طاقة بديلة تستخدم مصادر متجددة، مثل الطاقة الشمسية أو الرياح أو الحيوية، لتوليد الكهرباء والحد من التلوث.
- 5/هـ. مشروعات خدمية تهدف إلى تحسين البنية التحتية والمرافق العامة، مثل الطرق والمدارس والمستشفيات والاتصالات وتوطين التكنولوجيا.

• خامسا: ستظل عقبة تطوير وتحديث الجيش السوداني هي قضية التمويل، ويرجى أن يتم ذلك بضمانات توفير التمويل المطلوب، لتنفيذ تلك المشروعات بتمهيد الطريق نحو تحقيق الاستقرار السياسي وبالضمانات التي يمكن قبولها في كثير من الدول من الموارد السودانية، وهنالك بعض النماذج التنموية الناجحة حول العالم والمؤسسات التي مولتها ونفذتها الدول التي استفادت من عمليات التمويل والتنمية لتطوير الجيوش وهي:

أ) نموذج الصين الشعبية التي تعتبر أكبر مستفيد من المساعدات الخارجية في التاريخ، حيث تلقت أكثر من 100 مليار دولار منذ عام 1949م، معظمها من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واليابان، وقد استخدمت الصين هذه المساعدات لبناء بنية تحتية اقتصادية وعسكرية، ولإصلاح نظامها المالي والإداري، ولزيادة قدراتها التكنولوجية والصناعية، كما استفادت الصين من التعاون مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، وقد نجحت الصين في تحقيق نمو اقتصادي هائل، وهيمنت على قدرات العالم التكنولوجية، ورفع مئات الملايين من سكانها من الفقر، وتحسين قوة جيشها ونفوذها في المنطقة والعالم.

ب) نموذج كوريا الجنوبية التي تلقت مساعدات خارجية بقيمة 60 مليار دولار بين عام 1945م و1995م، أغلبها من الولايات المتحدة، وقد استخدمت تلك المساعدات لإعادة بناء بلدها بعد الحرب الكورية، وذلك لإطلاق خطة تنمية اقتصادية شاملة، تركز على التصدير والصناعة والتعليم، كما استفادت كوريا الجنوبية من التعاون مع المؤسسات الدولية مثل برنامج الأغذية العالمي وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، وحققت نجاحات باهرة في تحويل اقتصادها من أحد أفقر اقتصادات آسيا إلى رابع أكبر اقتصاد في آسيا، وفي تطوير جيشها ليصبح أحد أقوى جيوش العالم.

ج) لدينا في إفريقيا نموذج رواندا التي تلقت مساعدات خارجية بقيمة 15 مليار دولار بين عام 1994م و2018م، معظمها من دول أوروبية وأمريكية، وقد استخدمت رواندا هذه المساعدات لإعادة الإعمار بعد إبادة جماعية دامت 100 يوم، ولإطلاق خطة تنمية رؤية 2020م، التي هدفت إلى تحويل رواندا إلى دولة متوسطة الدخل، مستفيدة من فرص التعاون مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والاتحاد الأفريقي، وشيدت منظومة اقتصادية قومية محصنة من الفساد، أسهمت في تطوير الجيش الرواندي.

- ختاما:

• هذه الحرب المقيتة ستجعل من الصراعات المسلحة في السودان قنبلة موقوتة، وستكون محتملة الانفجار حال لم يتم الوصول إلى جيش مهني قومي موحد، وفي منطقتنا الأفريقية التي تتداعى فيها

الأنظمة بفعل الانقلابات العسكرية، لذلك لا بد من محو هاجس الانقلابات العسكرية المتنوعة من ذاكرة الشعب السوداني ومن عقول المغامرين الأيدلوجيين والعسكريين الحالمين، والجماعات المطلبية والجهات ذات الصلة، للالتفات للتنمية و التعايش السلمى وفق مشروع تنموي ناهض.

• ومن حقنا أن نحلم بذلك اليوم الذي تهاب فيه الدول اسطولنا البحري والجوي، وفيالق وألوية المشاة، وتخشى أقمارنا الصناعية وأمننا السبراني، وطائراتنا وزوارقنا المسيرة، وجيوش الاسناد الذكية، وريبوتات ذاتية التنفيذ للمهام، وأجهزة الاستشعار والمراقبة التي تمنع التسلل لحدودنا وتردع كل من يحاول المساس ببلادنا وإنسانها وثرواتها ومقدراتها.

• وفي تقدير ي المتواضع أن تبني هذه الخطوات وتنفيذها بشكل منتظم وجدي وصادق وصارم، يمكن أن يساهم في جعل الخرطوم والمدن السودانية مناطق نامية ومتطورة وآمنة منزوعة السلاح تمامًا بعد الحرب، وهذا سيساهم في إعادة الاستقرار وضمان الأمن وتشجيع التنمية الاقتصادية والاستثمار في البلاد بشكل شامل.

• نفس الأمر الذي نريده لجيشنا ينبغي التخطيط له على الأصعدة المدنية وخلق مدن حديثة وجديدة، فقد ظللت أكرر أن السودان لم يخلق مدنا جديدة منذ الاستقلال غير كنانة وحلفا الجديدة وعسلايا وهي بمقاييس المدن (مدن ريفية) وفي المقابل دمرت مشاريع كانت تنبض المدن بها كمدني والحصاحيصا والمناقل (مشروع الجزيرة)، وكوستي (النقل النهري)، وبابنوسة (الألبان)، وسنجة وأبو نعامة وأبو حجار (الكناف والمحاجر والأبحاث)، وعطبرة (السكك الحديد)، وزالنجي (مشروع جبل مرة)، والسوكي (المحالج) وغيرها، لذا واجبنا خلق نماذج لمدن وأسواق ومشاريع تنموية جديدة تجب آلام الحرب وتشكل بدورها الوشيجة القومية التي تجمع السودانيين على أساس المصلحة والمنفعة والمهنة والاحتراف لتحقق الاحترام وتمنع الاحتراب.

الاثنين: ١٩. صفر. ١٤٤٥هـ.

الموافق: ٤. سبتمبر. ٢٠٢٣م.

تم النشر قبل 4th September بواسطة الحبيب عروة الصادق

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

بسبب الحرب: غياب السودان من قمة المناخ

- استهان كثير من المراقبين بغياب السودان كدولة من فعالية مهمة كقمة المناخ، التي تستضيفها العاصمة الكينية نيروبي، وعد بعضهم ذلك رفاه لا وقت للسودان ليضيعه فيه، شأنهم شأن الذين سخروا من الراحل الإمام الصادق المهدي حينما كتب عن مياه النيل الوعد والوعيد في العام 2002م، وعندما حذر من الكوارث الطبيعية والهجرة والانفجار السكاني في 2000م، وضجوا بالتهكم عليه في 19 ديسمبر 2018م عندما تحدث في معرض كلمة له عن الاحتباس الحراري.

- الجميع يعلم أنه عندما يتعلق الأمر بالتغير المناخي، تعد قارة أفريقيا أحد أكثر المناطق تأثرًا وضعفًا وأقدرها تأثيرا في استعادة التوازن المناخي المنشود، فرغم ما تواجهه القارة من تحديات عديدة بسبب تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، ونقص المياه، وانخفاض الإنتاج الزراعي، وتدهور البيئة، إلا أنها الأقدر على إكثار الأشجار والبذور وتغزير الأمطار، وهي الأقدر على خفض درجة حرارة الكوكب برمته.

- لذلك، فإن قمة المناخ الأفريقية (ACS) التي عُقدت حديثًا في كينيا تعد مناسبة مهمة للغاية لمناقشة واستعراض سبل لرفع فرص التمويل الدولي للمناخ، وزيادة فرص الاستثمار في القطاعات الخضراء، وتسريع التكيف والتنمية المستدامة في القارة، ولكن قصر نظر تخطيط من يقومون على الخارجية السودانية اختلقوا خصومة بدون مسببات مع الحكومة الكينية وجاراهم في ذلك بعنجهية مساعد قائد الجيش السوداني فضيعوا للسودان والسودانيين فرصة لا تقدر بثمن.

- من مقاصد هذه القمة توسيع نطاق التمويل الدولي للمناخ بصورة أكيدة وفعالية لدرجة كبيرة بالصورة التي تلبي تحديات التغير المناخي في أفريقيا، وتأثير ذلك على العالم الذي يشهد احتراق غابات كندا واسبانيا وأعاصير أمريكا وفيضانات آسيا، والجميع يعلم أن التوازن المناخي لا يمكن بلوغه إلا من بوابة إفريقا، وهي القارة التي تعاني من نقص التمويل اللازم للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل تطوير البنية التحتية المقاومة للمناخ وتعزيز الطاقة المتجددة ومدها

بالتكنولوجيا المطلوبة في مجالات التنمية والزراعة، لذلك نجد اهتمام والتزام المجتمع الدولي بزيادة التمويل ودعم جهود أفريقيا في هذا الصدد.

- هذه القمة التي غاب عنها السودان بفعل فاعل وحكومة انقلاب 25 أكتوبر 2021م الباطل، كانت ستتيح للسودان مجالا للتمويل والتنمية واستقطاب فرص نمو وازدهار، على ضوء فرص الاستثمار في القطاعات الخضراء المطروحة محليا ودوليا لأفريقيا، وقد ضيعوا فرصًا هائلة للتحول نحو اقتصاد أخضر قوي.

- كان يمكن للسودان أن يتمكن في مجالات عديدة وهو البلد الأنسب في إفريقيا للاستثمار في الطاقة المتجددة التي تحقق الاستدامة البيئية وتدعم التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية برمتها، وهو البلد المستهدفة بزراعة الحزام الأخضر الأفريقي الذي يمر بحدود السودان من كافيا كنجي حتى الروصيرص شرقا بحوالي 2000 كلم

- هذا الفرصة التي يضيعها السودان تستفيد منها دول أخرى كموريتانيا وجنوب أفريقيا وتحظى بنيل إمكانات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، وتسخر هذه الموارد وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي اللازم لتطوير هذه قطاعاتها، وكذلك دول كليبيا وملاوي وكيينيا التي استضافت المؤتمر تحظى شركاتها ومؤسساتها العاملة في المناخ والبيئة والطاقة المتجددة بتمويلات تتجاوز 15 بليون دولار.

- غاب السودان في الوقت الذي تسعى القارة لرفع قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية عبر تبني استراتيجيات تكييف فعالة لن يكون للسودان دور في وضعها ولكنها ستكون ملزمة له حال استعاد عضويته في المؤسسات الإقليمية والدولية، وربما ينطبق عليه ما ترتب على دول البحيرات واثيوبيا عند إبرام مصر والسودان اتفاقية مياه النيل.

- إن قصر نظر الحاكمين بحكم الأمر الواقع ومحدودية تفكير من يديرون رحا الحرب العبثية من بورتسودان عزلونا من هذا المحفل وسيحرموننا من محافل مماثلة، في الوقت الذي كان ينبغي أن نركز فيه على الاستثمار في الطبيعة والحفاظ على التنوع البيولوجي، حيث أن النظم البيئية القوية تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز مرونة القارة وقدرتها على مواجهة التغيرات المناخية، وكيف للسودان أن يفعل ذلك وهو يشهد أكبر تجريف لنظامه البيئي .

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

● إن غياب السودان من هذه الفعالية المهمة حرمه من المشاركة في رفع قدر ومقدار السودان كدولة، وحرمه من الإضطلاع بمهمته المرجووة في قيادة الدور الإفريقي في الساحة العالمية من خلال إمكاناته المطلوبة لإدارة البحار والأنهار والنقل الأخضر إذ يمثل أكبر دول القارة تقبلا لإنشاءات بحرية وبرية ونهرية، إذ تلعب الأنهار والبحار والمحيطات دورًا مهمًا في تنظيم المناخ وتوفير الأغذية والثروة البحرية، ومن ضمن المناطق المستهدفة بالتمويل والتنمية البحرية منطقة ساحل البحر الأحمر التي يوليها العالم والقارة اهتمامًا كبيرًا، ويعد التوجه للنقل الأخضر والحرص على استخدام وسائل النقل المستدامة للحد من انبعاثات الكربون والتلوث البيئي واحدة من شواغل المؤتمر الذي لن يستطيع توفير طاقة متجددة كافية دون الاستعانة بشمس السودان (الحراقة).

● إن غياب السودان من هذا المؤتمر سيجعل منه بلد متخلف ماليا، إذ أنه معني بتطوير الأسواق المالية في أفريقيا لتلبية احتياجات التمويل لمشاريع التكيف والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، ومعلوم أن سوق الخرطوم للأسواق المالية به من الخبراء إن كان للحكومة عقل لأرسلتهم ليفيدوا القارة ويستفيد السودان مما سيجلبوه من خير، وستلعب الأسواق المالية دورًا مهمًا في جذب الاستثمارات وتمويل المشاريع البيئية والمستدامة في القارة، كان الأجدى أن يكون السودان قائدا ورائدا لهذا الملف.

● ختاما: من المؤكد أن ثمرات انقلاب 25 أكتوبر 2021م، وحرب إبريل 2023م ستكون كالعلقم في حلق الجيل القادم، وسيدفع لها أثمانا كبيرا، لأن قمة المناخ الأفريقية تعد خطوة هامة في الاتجاه الصحيح لمكافحة تغير المناخ في أفريقيا والعالم، وسيغدق العالم على القارة إرغاما أو إسلاما والمجتمع الدولي ما يلزم من التمويل والاستثمار وسيتعاون لتحقيق التنمية المستدامة في القارة الأفريقية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، لأن العالمين يخشون من تحول الكوكب لفرن لا يقوى كثيرون من قادته على تحمل درجة حرارته العالية.

الاثنين: ٢٠. صفر. ١٤٤٥هـ.

الموافق: ٥. سبتمبر. ٢٠٢٣م.

تم النشر قبل 5th September بواسطة الحبيب عروة الصادق

انعقاد سلطات الداخلية لقناصل الخارجية

- حادثة إبنة الأستاذ طه عثمان إسحق(المحامي)، توضح بجلاء مدى الدرك السحيق الذي وصل إليه سلكنا الدبلوماسي، وتراجع استيعابهم لمهامهم، وانغماسهم في الانحياز السياسي، وتجنيهم على صلاحيات الغير وتعديهم على الحقوق، وهو أمر لا أتعجب له، فقد كتب جهاز المخابرات ورقة بيضاء عليها أسماء من ضمنها اسمي ليتم حظرنا من السفر، وتم منعي بموجب ذلك الحظر من السفر حتى مجرد تجيد جواز أو استخراج وثائق ثبوتية وهو حق دستوري سلبته حتى يومنا هذا.

- أتحدث هنا وكلي يقين أن القناصل والسفراء في السفارات يشغلون مناصب دبلوماسية مهمة ولهم دور حاسم في خدمة مواطنيهم في المهاجر المختلفة، وهم الأجسر للعلاقات الدبلوماسية بين الدول وتعزيز التبادل الثقافي والتجاري، ولديهم سلطات تنظيمية وإدارية محدودة فيما يتعلق بالشؤون الهجرية وإجراءات السجل المدني والجوازات.

- أما سفارتنا المبجلة في الإمارات وسفيرها الموقر وقنصلها الموزع بين أبو ظبي ودبي، دأبهم الإيغال في التدخل الإجرائي لنشاط مسؤولي الجوازات شأنهم شأن سفارتنا في تركيا، وغيرها من المحطات الخارجية التي يهمن عليها عناصر وكوادر الحزب المحلول، وما حدث ضد طه وابنته فهو أمر دوافعة سياسية لأنه وبنص القانون تنعقد السلطات الحصرية لوزير الداخلية أو من يفوضه من سلك الداخلية في كل شأن يلي الجوزات والسيطرة الهجرية، وذلك لضمان السيطرة والتنظيم الكامل على هذه العمليات الحيوية، وهذا الأمر ليس الغرض منه خدمة حزب أو الحط من خصم سياسي وتجريده من حقوقه، وإنما ينبغي أن يهدف إلى حماية الأمن الوطني والمصالح العامة للدولة وضمان سلامة المواطنين وصون حقوقهم.

- لذلك سنظل ندور في فلك اللادولة واللا مسؤولية واللا قاونون واللا دبلوماسية وتتحكم فينا الأمزجة والأهواء، ومؤكد أن هذه الحادثة ليست الأولى، ولن تكون الأخير في ظل أمثال هؤلاء، لأن طه استطاع الحديث في ظل وجود كثيرين يؤثرون الصمت خوفا من صلف السلطة، إذا أراد قادة الدولة أن يسعنا هذا السودان جميعا، عليهم إعادة النظر في ممارسة سلك الدبلوماسية المتغول على صلاحيات الداخلية، وأن يجد القناصل والسفراء توجيهات صارمة بتجنب التدخل في شؤون

الهجرة وإجراءات السجل المدني والجوازات، إلا في الحالات الاستثنائية التي تتطلب التعاون المشترك بين سلطات الحكومة المختلفة وترتيبات خاصة مع السلطات المختصة، وليس من المنطق أن تجدد الداخلية جوازا ويأتي سفير أو قنصل فيلغي الإجراء بمزاجية وعنجهية.

- إن تدخل القناصل والسفراء في هذه المسائل يمكن أن يسبب اختلالا في النظام القانوني والإداري للدولة أكثر مما هو حادث، وسيؤثر على تنفيذ السياسات الهجرية بشكل فعال ومنتظم، فقد رأينا (كراتين) التجديد والوثائق الاضطرارية تشحن من بعض ضباط الداخلية إلى قناصل بعينهم ليضعوها تحت طاولاتهم ويبعونها وفق ما اتفق، ولا عزاء للمواطن المنكوب في غربته، وما لم يتوقف هذا الأمر والعبث سيؤدي التدخل غير المنظم في هذه القضايا إلى انتهاك حقوق المواطنين وإشكاليات في التعامل مع الأفراد الذين يحتاجون إلى استشارة قانونية أو توجيه خاص، وستنشط جماعات ومكاتب محاماة قانونية ستكلف حكومة السودان أمولا باهظة وستكلف دبلوماسيتنا سمعتها التي لطخها سفراء (كازنو منهاتن) و(البعاتي) ونحوه.

- لسنا في معرض الدفاع عن طه وابنته وحقها في تجديد جوازها، ولكني متأكد أن هذه الحادثة يعاني منها المئات إن لم يكن العشرات، لءلك من الضروري أن يتم توعية القناصل والسفراء بمحدودية سلطاتهم في هذا الصدد، وتوجيههم بالالتزام بالقوانين واللوائح المتعلقة بالشؤون الهجرية وإجراءات السجل المدني والجوازات، ويجب أن يقتصر دورهم على تقديم الدعم اللوجستي والإداري وتوفير الخدمات للمواطنين الذين يحتاجون إلى خدمات محلية أو استشارات في هذه المسائل، لا يمكن أن يكون الحرب والهروب من جحيمها على المواطن ومن فوقها يسلط عليه سيف العقاب من دبلوماسي بلاده.

- ونلفت انتباه السيد الدبلوماسي لو أن هذه الطفلة وتجديد جوازها يمثل خطرا على البلاد لما تم التجديد لها ولأمها في ود مدني، ونهمس في آذانكم أن ذلك تبخيس لجهود رصيفتكم وزارة الداخلية وإثبات عجزها عن حماية سيادة الدولة وتطبيق القوانين وعدم مقدرتها على تفعيل اللوائح ذات الصلة، وضعف بين لدى مسؤولي السلطات المختصة المحلية في ولاية الجزيرة ومدينة ود مدني.

● ختاما: نأمل أن تنجلي هذه الحرب، وتستعاد المؤسسات وتعود لها هيبتها واستقلاليتها وأن نشهد سلكا دبلوماسيا يضطلع بدوره نائيا عن المناكفات والمكايدات السياسية، وأن يلتزم ويحترم القانون الذي يهدف إلى تحقيق التنظيم والتنسيق الأمثل في الشؤون الهجرية وإجراءات السجل المدني والجوازات، وضمان تنفيذها بطريقة تحفظ الحقوق وتحقق الأمن والاستقرار وحماية حقوق المواطنين السودانيين في كافة مهاجرهم المختلفة، و أن يلتزم القناصل والسفراء أنفسهم بمبادئ الاحترام والامتثال للقانون عند التعامل مع هذه القضايا الحساسة، لا أن تحدوهم المحاباة والغبائن واستقلال النفوذ، وإلا إن كان هؤلاء السفراء والقناصل عبارة عناصر أمنية في ثياب دبلوماسية.

• الجمعة: ٢٣. صفر ١٤٤٥هـ.

• الموافق: ٨. سبتمبر ٢٠٢٣م.

تم النشر قبل 8th September بواسطة الحبيب عروة الصادق

orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

"الإسلام السياسي في السودان: استفاقة أماني الطويل"

● بعد فترة طويلة من حالة الإنكار، والاستهتار بدور الجماعة الإخوانية ودورها في ما يحدث السودان، استفاقت الأستاذة أماني الطويل وهي باحثة مصرية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وخبيرة في الشؤون السودانية والأفريقية، استفاقت لتخبرنا دون سابق إنذار أن عناصر التنظيم المحلول هم من أججوا الحرب ويسعون لاستمرارها وتسعير أوارها.

• مع العلم أن الأستاذة لها عدة مؤلفات ومقالات تتناول التاريخ والسياسة والدين في السودان، وتنتقد دور الإسلام السياسي في تفتيت وتخريب البلاد، وفي حديثها لبي بي سي عربية والذي نقلته عدة نواقع من بينها موقع "عربي21"، أعربت عن رأيها حول المشروع الإسلامي في السودان، وكيف استغل الإسلاميون الجيش للحفاظ على حصتهم في (كيكة) الحكم المستقبلية، وكيف أثاروا الحرب ودعموا استمرارها من أجل مصالحهم الضيقة، وهي شهادة تأخرت كثيرا وأضاعت وقتا ثمينا للوصول إليها.

● في هذه المقالة، سأحاول تحليل رؤية أماني الطويل للإسلام السياسي في السودان، ومدى صحتها ودقتها، وما هي التحديات والمخاطر التي تواجهها وتوقيت إطلاق هذه الشهادة التي ظلت مكتومة طوال أيام الحرب التي وصلت شهرها الخامس، وهو تحليل يعبر عني ولا تتحمل أي جهة أو جهة أو كيان مسؤوليته وأسأل عنه أمام الناس وبين يدي رب العالمين.

■ أولاً: يجب أن نفهم ما هو المشروع الإسلامي في السودان، وكيف نشأ وتطور، يعود أصل المشروع إلى جماعة الإخوان المسلمين، التي تأسست في مصر عام 1928م على يد حسن البنا، وانتشرت كالسرطان في بعض الدول العربية والإسلامية، واستنبتت نسخة في السودان، وظهرت فروع للجماعة في خمسينات وستينات القرن الماضي، بقيادة حسن عبد الله الترابي، وانخرطت جماعة الإخوان في تلويث الحياة السياسية وتقسيم كياناتها الاجتماعية واختراق بيوتاتها التاريخية والدينبة، وشكلت حزب جبهة الميثاق ثم الجبهة الإسلامية القومية ثم تحوراتها اللاحقة، التي أكلمت التمزيق المناطقي والإثني واعتمدت ما عرف بالأمراء ليقودوا حروبها المختلفة.

■ ثانياً: يجب أن ندرك كيف استولى المشروع على سلطة الدولة، وكيف مارسها في عام 1989م، حيث نفذ ضباط من جماعة الإخوان (بالبزة العسكرية) انقلاباً على حكومة الشعب المنتخبة المدنية بقيادة الامام الصادق المهدي، بدعم وتخطيط وتنفيذ من جماعة الجبهة الإسلامية القومية، وتولى عمر حسن أحمد البشير رئاسة المجلس العسكري أو ما سمى بمجلس قيادة ثورة الانقاذ ، وحسن الترابي رئاسة المجلس الوطني عرابا للحكومة، بعد خديعة شهيرة وأثيرة للإسلاميين مفادها: "اذهب للقصر رئيسا وسأذهب للسجن حبيسا"، وكانت أول دعم تحظى به هذه الجماعة كان من جمهورية مصر العربية لنضع أمام الطويل أن هذا السرطان ما كان له أن يستشري لولا الاعتراف والدعم السياسي والاعتراف الدبلوماسي الذي وجده من مصر، التي صعقت بعد أن أعلنت حكومة المشروع نفسها دولة إسلامية، وأصدرت قوانين ألبست لباس الدين تقوم على تفسيرات محافظة للإسلام، كذلك سعت حكومة ما سمى بالمشروع الحضاري إلى تغير هوية المجتمع من خلال سياسات التخطيط الاجتماعي (إعادة صياغة المجتمع)، والتي تضمنت تعريب وإسلامة الثقافة والتعليم والإعلام. إلى أن وصل نزغ التمدد السلطوي بقادتها للتخطيط لاغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا، محاولة جلبت للبلاد احتلال حلايب وشلاتين وأبو رماد من السلطات المصرية وصمت النظام الإسلاموي وقتئذ.

■ ثالثاً: يجب أن ننظر إلى كيف أثر المشروع على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في السودان، ويمكن القول إن حكم المشروع الحضاري كان مأساوياً وفاشلاً في كل المجالات، فقد تسبب في حروب أهلية مستمرة مع الجنوب ودارفور والنيل الأزرق، وأدى إلى انفصال جنوب السودان عام 2011م، كما تسبب في تدهور الاقتصاد وارتفاع الفقر والبطالة والتضخم، بالإضافة إلى ذلك تسبب في انحدار الحريات وانتهاك حقوق الإنسان والمواطنة، وتفشي الفساد والمحسوبية. وتسبب في إبادة حوالي مئاتي ألف شخص وهجرة خمسة ملايين لجوءًا إلى دول أخرى، للدرجة التي جعلت من قادته مطالبين على قوائم الملاحقة الدولية وأخيراءً تسبب في تشويه صورة الإسلام والمسلمين ليقدم بدوره أسوأ نظام حكم بعد تجربتي القاعدة وطالبان في افغانستان وداعش في العراق والشام، وهو ما سبب عزلة دولية للسودان لم يخرج منها إلا بعد ثورة 2018م، وهو ما لم ترغب فيه أو تدعمه الحكومة المصرية التي ظلت ترهن تعامل العالم مع مصر عبر بوابتها.

■ رابعاً: ينبغي أن نتساءل عن مستقبل المشروع الحضاري بعد ثورة ديسمبر 2018م، التي أطاحت بحكم البشير، وأدت إلى تشكيل حكومة انتقالية مدنية - عسكرية، هل لا يزال المشروع قائماً؟ هل يحاول المشروع التخلص من المساءلة؟ هل يحارب المشروع التغييرات الديمقراطية؟ هل يستخدم المشروع الجيش لحماية مصالحه؟ هل يثير المشروع الحرب لإفشال الانتقال؟

• هذه أسئلة مهمة تستحق التأمل والتحليل، في رأي أماني الطويل، فإن المشروع لا يزال حياً، ولا يزال يحاول التأثير على مجرى الأحداث، فهو يستخدم عناصره في الجيش لضغط على حكومة الانتقال، ويستغل التوترات بين المدنيين والعسكريين. كذلك، هو يستخدم خلاياه المسلحة في دارفور وغيرها من المناطق لإثارة الصراعات وزعزعة الأمن، بالإضافة إلى ذلك، هو يستخدم شبكاته في الإعلام والجامعات وغيرها من المؤسسات لخلق رأي عام مضاد للثورة. أخيراً، هو يستخدم نفوذه في بعض الدول الإقليمية والدولية لإضعاف موقف حكومة الانتقال، ولم تتوصل الطويل لتلك الإجابات اليوم، بل هي معلومات استخباراتية ومخابراتية مؤكدة في أضابير المخابرات المصرية، وظلت الطويل على علم بها، وعلى دراية بأن النظام المصري ظل يستخدم كرت (الإخوان) لابتزاز النظام السياسي في الخرطوم، وفي آخر أيامه بلغ التعاون مبلغا عظيما، إذ تم اعتقال كافة المجموعة التنظيمية للإخوان المسلمين المصريين المستجيرين بإخوانهم في السودان، وتجسيرهم في أفواج إلى مصر في يناير وفبراير 2018م، وكنت وقتها أشاركهم الاعتقال بأمر محمد عطا المولى عباس الذي أقيل ليخلفه صلاح عبد الله (قوش) الذي أكمل عملية تسليم شباب في ريعان العمر لنقرأ بعد خروجنا من الانتقال أنهم لقوا حتفهم في عمليات دهم تمت في سيناء وأذكر منهم الشاب أحمد حسن له الرحمة والمغفرة، وظل التساؤل البريء قائم كيف لشخص معتقل في السودان يسلم للسلطان المصرية يصل ويقاتل في سيناء؟؟ الإجابة دين الإخوان يحتمل كل شيء.

■ خامساً: يجب أن نفكر في التوقيت الذي اختارت فيه الطويل التعبير الصريح عن ارتباط سياسي وعسكري وإعلامي لسدنة النظام البائد وعناصر التنظيم المحلول في تاجيج الحرب، وما إذا كان هذ الصوت يعكس تفكير مصر الرسمية في كيفية مواجهة نفايات المشروع (الحضاري) النووية والانشطارية الملوثة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان والمحيط الإقليمي، وكيفية تجاوز آثاره، في رأي أماني الطويل، فإن ذلك يتطلب جهوداً على مستوى دولي وإقليمي، ولكني أقول أن استئصال هذا الداء يبدأ برفع الغطاء الذي ظلت تمنحه السلطات المصرية

لعناصر الحزب المحلول وأبواق الحرب الذين تستضيفهم، وتوفر إقامة وحماية للفارين من عناصر النظام المباد وقادته، والتخلص من الأدوات السياسية والاقتصادية التي استخدمتها مصر في التضييق على النظام الانتقالي وبخاصة كارتيلات تهريب الذهب والمواشي والمواد الخام ومافيا تهريب الموارد السودانية، والاعتراف بدعم إنقلاب أكتوبر 2021م، والاعتذار عن ذلك، لأن تلك الخطوات هي التي فتحت الباب لعودة العناصر الإخوانية التي أججت حرب إبريل 2023م، والتي ستنتقل آثارها ونيرانها لعقر الديار المصرية، في موجات هجرية أو مجموعات إجرامية، وبخاصة تلك العناصر المتشددة التي فرت من السجون السودانية، وتنشط مجموعات نظامية في تهريبهم إلى مصر، كما أن موجة الاتجار بالسلاح والبشر والممنوعات، لن تتوقف في الحدود السودانية وإنما ستبحث عن أسواق جديدة شمالا، كل هذا زرع إخواني سقته أيادي مصرية لابتزازه وها هي تحصد حصرمه.

■ ختاما: يجب أن تدرك الطويل أن ما يحدث الآن هو استعادة لتجربة استمرت ثلاثة عقود ومحاولة استنساخ انقلاب يونيو 1989م، بالاستيلاء على السلطة بواسطة مدنيين و (كتائب ظل) يتزيون بزي القوات المسلحة، كُتّب كتائب: " البراء، والبنيان المرصوص، والبرق الخاطف، والقعقاع، وغيرها"، لإعادة تسميم الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية والأمنية، وتقسيم الكيان والوجدان السوداني، وتأطير جديد لنظام الحكم في السودان، بإقامة نظام آحادي استبدادي ولو على جماجم السودانيات والسودان، وفي ذلك أججوا هذه الحرب التي لم تكن معلوماتها مخفية، على أجهزة المخابرات المحلية والاقليمية والدولية، إلا أن التضليل الذي مارسته السلطة العسكرية والتمويه والتغطية الإقليمية جعلت من اندلاعها أمرا مستحيلا في نظر الكثير من المراقبين، ونحن أمام وجه كالح من أوجه الإسلام السياسي الذي سيستميت للحصول على السلطة، وهذه المرة لن يكف بمجرد محاولة اغتيال لرئيس دولة مجاورة وإنما سيعمل على إلحاق أكبر ضرر سياسي واقتصادي واجتماعي بالنظام الذي شرد وأباد إخوانهم في ميدان رابعة، ورأينا كيف يرفع عناصره تلك الشارة التي تقول بأن السودان لن يمنى وحده بشرر وجحيم هؤلاء، وإنما هي نيران ستلتهم المنطقة استوقدتها هذه الجماعات في الخرطوم التي ستتمدد ألسنتها إلى الكثير من العواصم الجارة والشقيقة والصديقة، فهنيئا لك الاستفاقة المتأخرة سيدتي الطويل.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

- الأحد: ٢٥. صفر ١٤٤٥هـ.
- الموافق: ١٠. سبتمبر ٢٠٢٣م.

تم النشر قبل 10th September بواسطة الحبيب عروة الصادق

من السودان: بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية

■ من الضروري أن نستذكر التضحيات التي قدمها السودانيون من أجل الحرية والعدالة ونشدان الحقوق والانعتاق، ولأن الديمقراطية تعتبر حجر الزاوية لتحقيق تطور اجتماعي وسياسي مستدام في السودان، نعكف على التصدي لكل نظام يريد تكبيلنا بأطر الشمولية وقيود الدكتاتورية، والتي من ضمنها آلة العنف التي تستخدم في الحرب اليوم.

■ لقد شهد السودان خلال العقود الماضية تداعيات الاستبداد وسطوة النظام القمعي، وبطش أجهزته الأمنية، وانتهاكاته الصارخة، واعتداءاته الكارثية، وعلى الرغم من ذلك استطاع الشعب السوداني أن يظهر إصرارا فائقا ورغبة أكيدة وعزما شديدا على تحقيق التحول الديمقراطي الكامل في بلادهم.

■ لقد وقفن السودانيات قبل السودانيين صفا واحدا ضد نظام الحكم البائد، ودفعوا ثمنا غاليا من أجل الحرية، فقد فقدنا العديد من الأرواح الغالية التي كانت رمزا للأمل والتغيير الذي أجهضته إجراءات العسف والجور، ولكن الشهداء لن يضيعوا هباءً منثوراً، لإنهم عبدوا الطريق أمام سقوط النموذج القديم للدكتاتوريات والشموليات ورسموا بدمائهم ملامح بداية صفحة جديدة في تاريخ السودان.

■ تعد الديمقراطية ركيزة أساسية لبناء المجتمع السوداني المستقبلي وهي غاية الشباب الذين يجدون المسير نحوها، ليس لأنها الإطار الأمثل والنموذج الأفضل للحكم، ولكن لأنها تتيح المشاركة الشعبية في صنع القرار، وضمان حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتتيح المساءلة والمساواة والشفافية وسيادة حكم القانون، وهي الطريق الأقصر للتداول السلمي للسلطة، وبها نقطع الطريق أمام ذاتيي التطلع، وأصحاب الأشواق الآحادية، لأننا نشهد للأسف أن الدكتاتوريات لا تزال تهدد وحدة البلاد واستقرارها وتبدد الحلم المنشود بهذا الانتقال الديمقراطي.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

■ لذلك فإن دورنا اليوم هو دعم جهود كافة السودانيات والسودانيين العاملين والحادبين على تحقيق السلام العادل والديمقراطية الكاملة، رغم التحديات التي يواجهونها جراء الحرب والصعوبات التي تحد من تحركهم ونشاطهم بسبب الأزمات التي تواجهها البلاد، فإن الشعب السوداني سيظل مصمما على تحقيق طموحاته وإشباع تطلعاته في بناء مستقبل ديمقراطي أفضل.

■ كشباب وشابات سودانيين، علينا ألا نركن لإحباطات الحرب والهروب منها وألا يثنينا ركامها وأرتال الخراب، علينا أن نكون عماد التغيير والتقدم، ونصوغ ملامحه وفق ما نهوى ونبتكر، وأن نستخدم قوتنا وهمتنا وعزيمتنا ورغبتنا ووحدتنا وشغفنا لبسط قيم الحوار والتعاون والمشاركة المدنية في المجتمع، وعلينا أن نعمل سويا لنبني نظاما سياسيا يحترم حقوق الإنسان ويضمن العدالة والتنمية المستدامة ويضعنا في صدر الأمم.

■ ويقع علينا بذلك عبء عظيم وهو أن نشجع محيطنا الإقليمي والمجتمع الدولي لدعم السودان في رحلته نحو الديمقراطية التي لا بد أنها عائدة وراجحة، وهو ما يوجب أن توفر المنظمات الإقليمية والدولية والشركاء الدوليون الدعم اللازم لاستعادة الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية في السودان والوصول لنظام عادل ينصف الضحايا ويمنع الافلات من العقاب.

■ في نهاية المطاف فإن إحلال السلام العادل والتحول الديمقراطي الكامل هي غاية كافة السودانيات والسودانيين، إلا قوى الظلام الآحادية، الأمنجية، الدكتاتورية، الأيدولوجية، الراديكالية، الفاسدة، الإرهابية، والمتطرفة، وواجبنا أن نستمر في العمل بجد وتصميم لتحقيق هذه الأهداف السامية وفاء بعهد مهرناه بالدماء، لإن السودان الديمقراطي يعني مستقبلا أفضل لجميع المواطنين، بغض النظر عن خلفيتهم الثقافية أو الدينية أو السياسية أو الإثنية أو هويتهم.

■ فلنُعِد التأكيد على ضرورة تحقيق مشاركة السودانيين في تحديد مصيرهم، ونَعُد جاهزيتنا وكلنا عزم وقوة وإصرار لكل السودانيين على إنهاء الحرب وتحقيق السلام والاستقرار، والمضي في طريق بناء ديمقراطية حقيقية ومستدامة في الأعوام القادمة، ولنشمر عن سواعد الجد ولنستثمر في الشباب ونمنحهم الفرصة لتقدم الصفوف في صناعة السلام والإستقرار لا بتقديمهم إلى صفوف القتال، ولنؤهلهم للتعلم والتطور لا الزج بهم في صراعات أورثتهم الأمية والتخلف، ولنعمل معا

لبناء مستقبل يجسد قيم العدالة والحرية التي نصبو إليها، إن الديمقراطية هي طريقنا نحو التغيير والتقدم، وهي كما قال الحكيم: ❞ الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة ❝ .

تم النشر قبل 3 weeks ago بواسطة الحبيب عروة الصادق

صحوة الفن في السودان: رسالة سلام تعبّر عن الوحدة والإبداع

- في فجاج أرض السودان ومن شتات الأرض، يجتاح صوت الفن والثقافة قلوب الناس، محملاً رسالة قوية للسلام والمحبة، لتوشيج الوجدان وتثبت القلوب التي تقلبت وتآكلت بفعل الحروب وانتشار الدمار، لكن قادة الحركة الفنية والثقافية والإبداعية صمموا على تغيير الواقع، وتجسيد الأمل في أرواح مكلومة والأذهان متشائمة وعزموا التحرك في الداخل والخارج.

- فسارقو الأبصار وآخذي الألباب وخالبي الأفكار من الرسّامين والمصورين والمنتجين والمسرحيين، يمشون على درب الإبداع، يجمعون فيوعون ويعون العقول والمشاعر بفنونهم المتنوعة، وقد شاركت في اجتماعهم الذي قاده القدير الموسيقار د. يوسف الموصلي، وكان اجتماعا يتجاوز حدود الزمان والمكان، وتجلت فيه رؤاهم وأعمالهم التي يرون أنها كلمة السر في توحيد الوجدان السوداني، فالفن لا يقيد بالقيود الجغرافية، وهم يسعون لإرسال رسالة قوية عبر كل أرجاء العالم.

- من على منصات المسارح والشوارع، سيتجمع الجمهور ليشاهد أعمالهم المبتكرة وينال من عطائهم الباذخ في الدعم الابداعي والفني والنفسي لضحايا الحرب، وقد لمست تدفق الجميع نحو هذا التنادي للتظاهرات الفنية المتنوعة، فالفن يعكس الحقيقة بصورة متجددة بعيدة عن التزييف والتضليل، ويعطي صوتًا للصامتين الذين لم يتمكنوا من التعبير بأنفسهم، ويسمع العالم أنين القابعين تحت الركام، ويرسلوا عبر هذا اللقاء وفاءهم لعباس عوض جبريل، وشادن، وعركي، وسنهوري وغيرهم من زملائه الذين راحوا ضحية هذه الحرب اللعينة .

- في هذه اللحظة التاريخية التي تشهد انهيار البلاد وتمزق الوجدان وتفرق اللحمة، ينبغي أن يجتمع الجميع تحت راية السلام والوحدة وهو ما يعمل عليه د. الموصلي وزملاءه، وعلى قائدات وقادة هذه الحركة الفنية أن يقوموا بدورهم الحاسم في تحقيق هذا الهدف، ودعمه بالافكار والآراء والأموال، ومن الضروري دعم قوى الثورة المتحدة والقوى المدنية لهذه المجموعة التي تقود

عملا كبيرا يجتاز ضيق الغرف ويتعدة بروتوكولات الأنشطة الديوانية، فهو السبيل لخلق توازن القوى النعامة للتغلب على التحديات الراهنة وتحقيق السلام الذي نطمح إليه.

- فالفن بكل تنوعاته وتعبيراته، يعتبر جسراً تواصلياً بين الشعوب والثقافات، وهو الذي سيذيب جبال الجليد لتراكمات الحرب التي زادت من حدة العصبيات القبلية والاثنية، وبه سينقل هؤلاء الفنانون رسالة السودان إلى العالم، ويرغمون القلوب على التفكير ويدفعونها للتحرك نحو السلام والتصرف بعقل وحكمة، والتجرد من الأنا، فالحرب اللعينة محطمة للنفوس والجسد ومدمرة للفكر والعقل ومذهبة لريح الأمة، وهنا يأتي دور الفن في إعادة أمجاد الحياة ونسج ألوان الأمل في قلوب المكلومين.

- حمل هذا اللقاء الاسفيري الفني روح الفن بداخله الشجاعة والمبادرة والتحدي والرؤيوية، فقد أمن الجميع أنه إذا استخدمت كافة الأدوات الفنية سيتم الوصول الى ضحايا الحرب بمساهمات مالية وعون إنساني، ويتم في ذلك استخدم الفن والتصوير الفوتوغرافي والفيديو والرسم والموسيقى لشرح الحقيقة المؤلمة للحروب في السودان وللدعوة إلى الوحدة والسلام، ورغم أن أم اللقاء كان عبر الإنترنت إلا أنه وضعنا في مسارح العالم و المعارض الفنية وفي الشوارع ودور الإيواء ومعسكرات الجوء، ورأينا كيف سترتفع أصواتهم صادحة وكيف ستقف لوحاتهم الجريئة والمعبرة ورؤاهم ورواياتهم لحكايات الحرب اللعينة تلك القصص الواقعية والابداعية التي تشد الانتباه وتثير التساؤلات، وتعمل الفكر.

- حمّلني د. الموصلي رسالة لقادتنا وبخاصة في الحرية والتغيير بأن نتوحد ونوسع مواعين القوى المدنية، لذلك يجب أن ندعم قادة الحركة الفنية ونواصل وقوفنا معهم ونوصل مشاركتهم في هذه المسيرة السلمية، والطريق إلى ذلك فتح قنوات التواصل الثقافي عبر الدبلوماسية الرسمية والشعبية، وفتح آفاق التعاون الفني والعرض مع منصات محلية وإقليمية ودولية، وبالتأكيد عبر التبرع العيني والمادي والتقني والفني، والمشاركة والتفاعل مع أعمالهم، وعهدنا له أننا نحن جميعا وسويا سنبني جسرًا ثقافيًا قويًا بين السودانيات والسودانيين وربطهم وبث ابداعهم لباقي العالم، وما أؤكده هنا أنه لا يمكن أن نستهين بدور الفن في تشكيل الأفكار والتأثير على الرأي العام وتخليق العقول مستقبلا، فهو أداة قوية لتحويل الحقائق إلى تفاهم وتغيير إيجابي.

● ختاما: أقول لمبدعي بلادي: ❞ أمامنا طريق طويل وصعب محفوف بالمخاطر ومحاط بالمصائب ومعفر بالدماء، لكن بوحدتنا وخطوتنا الفنية المشتركة يمكننا التغلب على الصعاب وتحقيق السلام المستدام، فلندعم الفنانين في رسالتهم، ولنجعل الفن ينبض بالحياة والأمل في قلوبنا، إن الصحوة الفنية في السودان هي الفرصة التاريخية لإيصال صوت السلام والوحدة إلى العالم بأسره، لتحصين أطفالنا وحفظ ملامح الوطن في قلوبهم وعقولهم، ودعم تعافيهم الصحي والنفسي، وليدم عطاء أساتذتنا الموصلي، والنخلي، والهلالي، وهلاوي، وياسر وأسامة، ورجاء، وسامي، وبروف رقية، وجميع من تم ذكرهم في الاجتماع ولم يسعفني المجال لذكرهم، وكل الشكر لأولئك المهتمين من جمهرة سفراء الدبلوماسية وكوكبة الإبداع والاختصاصيين والحقوقيين الناشطين في توظيف الفن لمعالجة آثار الحروب والتعليم وتمكين النساء وحقوق الإنسان. ❝

عروة الصادق

- السبت: ٨. ربيع الأول. ١٤٤٥هـ.
- الموافق: ٢٣. سبتمبر ٢٠٢٣م.

هذه رسالتي لكَِ .. نعم لكَِ أنتَِ

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على حبيبنا محمد ﷺ وآله مع التسليم؛

السيد/ة --

أ- المواطن، العامل، الموظف، المهني، الفئوي، التنفيذي في أمانة أو دائرة أو ولاية أو قطاع أو مؤسسة.

ب- الشيخ، الناظر، العمدة، السلطان، الملك، الشرتاي، الدملج، المقدم، الفكي، العضو الرسمي الشعبي التشريعي في المكتب السياسي أو الهيئات المركزية أو الولائية أو المهجرية والأجسام النسوية والمقاومة.

الموضوع: تحذير بخصوص تجاوز الالتزامات الإنسانية والأعراف السودانية والقيود التنظيمية وتأييد الحرب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

- أولا: تهانيّ لكم بميلاد سيد الخلق ﷺ، وأتمنى أن تكونوا وأهلكم أينما كنتم بخير وصحة جيدة سائلا الله أن يجمع شمل المتفرقين منكم، وتعازيّ في فقدكم ومصابكم، ومواساتي لكم في كسركم جبره الله وجمع شملكم.

- أكتب إليكم بصفتي الحبيب الذي تعرفون، لاعتبارات القربى والرحم والدم والزمالة ولجهودكم الحثيثة في خدمة بيوتكم وعوائلكم وقبائلكم وأسركم ومواطنيكم وأهلكم ومجتمعاتكم في العمل الخدمي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني والفئوي والمهني والخدمي والمقاوم في السودان.

- أصبح من الأهمية بالغة التعبير عن مخاوف شعبنا العميقة بشأن الوضع الحالي في البلاد والتوتر المتصاعد الذي يسببه الصراع المسلح، ولما آلت إليه اصطفافاتنا (الأسرية والقبلية والحزبية والمناطقية والجهوية)، إذ نشهد انقسامًا وتباينًا في آراء الجميع حتى انعكس ذلك على

الكيانات والأجسام والتنظيمات والأحزاب السياسية ولجان المقاومة وفئات المجتمع السوداني ككتل وأسر وأفراد وجماعات بشأن مواقفهم من هذه الحرب اللعينة.

- في هذا السياق أدرك تمامًا أن هناك طيفًا كبيرًا من المشاهدات والمستندات والمساندات والدعاية المغرضة المتعلقة بالحرب ودور المتقاتلين من أبناء الشعب السوداني، إلا أنني أشعر بأنه على الرغم من هذا التباين، فإن هناك حاجة ملحة لوقف الصراع وتحقيق السلام والاستقرار في السودان وتجاوز حالة التدابر البغيضة التي تلبست بعضنا.

- أعتبر هذه الرسالة تحذيرًا عله يلفت أنظارنا، من شخصي المتواضع { ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ} لعلها تصل إلى جميع القلدة والمجاميع والمؤسسات والأفراد المتورطين في دعم الحرب واصطفافاتها وتجاوز الأطر والقيود والالتزامات التنظيمية والشعارات الثورية السلمية المتفق عليها، وسليم فطرة الشعب السوداني، وسوي جادة الضمير الإنساني، وقطعيي نصوص الوحي، ﴿ ۞ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًاۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾.

- نحن ظللنا أفرادا وجماعات نشجب بشدة أي تحرك يهدف إلى الترويج للعنف والتفتيت الاجتماعي وسرنا طوال سنوات خلت ننادي بالسلمية، وندعو للتفكير العميق والانتباه إلى العواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب عن العنف وهذه الأفعال، وما يمكن أن ينعكس جراءها على أسرنا ومجتمعاتنا وقبائلنا وأحزابنا ومؤسساتنا وكيان دولتنا السودانية.

- يجب ألا ننسى أن الحرب لها عواقب كارثية على الشعب السوداني، ومضاعفات وأزمات تتسبب وتؤثر بصورة يومية على سلامتهم واستقرارهم وتنميتهم، وظللنا نعتقد جازمين أن الحوار البناء، والتفاوض الشفاف، والتواصل المباشر، والحلول السلمية هي السبيل الوحيد للخروج من هذه المأزق المعقد، وما ادخرنا جهدا ونحن ندعو جميع الأطراف المتنازعة للالتزام بوقف إطلاق النار والتوجه نحو إيجاد حلول دائمة وعادلة عبر منبر جدة الذي ييسره الأمريكان والسعوديون.

- إني أرجوكم وأناشدكم الله وأحثكم جميعًا على عدم تأييد أي طرف في الحرب وعلى عدم تقديم الإسناد أو الدعم المالي أو المعنوي لأي فصيل من الفصائل القتالية، لأن ذلك سيزيد استمرار اشتعال نيران الحرب التي ستحرق بيوتنا وتقتل إخوتنا، ويجب علينا أن نعمل سويًا لبناء جسور التواصل وتعزيز الحوار والتفاهم المشترك بين جميع الأطراف السودانية، وأن نسدي النصح للجميع (الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ).(لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ) "، وأن نواجههم بأخطائهم وندين انتهاكاتهم وجرائمهم وندفعهم دفعا لمساءلة المنتهكين، وتقديم كافة الجناة للمحاسبة بشفافية، ورد الحقوق لأهلها وعدم تمكين من أجرم منهم الإفلات من العقاب.

- في الختام: أملي أن يتم استلام هذا خطابي هذا دون محامل سياسية أو أبعاد جهوية أو النظر في خلفياتي الاجتماعية، والتفكير في الرسالة بتجرد وجدية وقوة، وقدرنا هو أن نعيش في سوداننا الموحد أرض أجدادنا ومنبت رزقنا، وعلينا أن نتكاتف ونعمل معًا لتحقيق السلام والاستقرار في السودان، لينعم أطفالنا بغد أفضل، وأن نعطي الأولوية لمصلحة شعبنا ومستقبل الوطن.

- شكرًا لكم على وقتكم الذي أمضيتموه في قراءة هذه الرسالة، واسمحوا لي أن أعبر عن تفاؤلي بأننا سنجتمع جميعًا من جديد في البيت الكبير والضرا وتحت التبلدية، وفي دورنا تحت راية السلام والإخاء والتسامح والتعاون.

تقبلوا خالص المحبة وصادق الدعوات بأن يجمع الله شملنا،

عروة

٢٤. سبتمبر. ٢٠٢٣م

٠٩. ربيع الأول. ١٤٤٥هـ

هوامش:

- سورة يوسف - الآية: ٥٣
- سورة المائدة - الآية: ٣٢
- رواه الإمام مسلم

- انتظر ردك على: orwaalsadig@gmail.com

تم النشر قبل 3 weeks ago بواسطة الحبيب عروة الصادق

حرب السودان والعودة إلى(قُم)

- أعلن طاقم العابثين بخارجية السودان مساء الاثنين ٩ أمتوبر استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران بعد قطيعة استمرت عدة سنوات تسبب فيها ذات التنظيم الذي فرخ هذا الطاقم، يأتي هذا الإعلان متسق زمكانيا مع أشواق وتطلعات التنظيم المحلول وسلطته البائدة، إذ قالت عصابة وزارة الخارجية السودانية في بيان إن البلدين "قررا استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما خدمة لمصالح الطرفين إثر عدد من الاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت خلال الأشهر الأخيرة"، وهو ما يعني أننا أمام فصل جديد من فصول الدعاية الإسلاموية الكذوب والمضللة.

- أولا: عودة العلاقات الثنائية السودانية الإيرانية تعد خطوة هامة إذا كانت تحركها المصالح ضمن الإطار العام الذي تتوجهه إيران انفتاحا نحو المنطقة والمحيط العربي والافريقي، ولكن التوقيت يقول بأن الحكومة السودانية تريد استغلال الأمر كسابق عهدها بمراجع (قُم) وعمائم (طهران) واستخدام سلاح الدبلوماسية في استعادة التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، وتظهر هذه العودة رغبة كلا الجانبين في تعزيز التعاون وتوطيد العلاقات الأمنية والعسكرية بينهما، إذ أن الجانب الإيراني لا زال يذكر الآتي:

١. المرافق الاستراتيجية الأمنية والعسكرية التي أسسها في الخرطوم.

٢. المخزون الاستراتيجي من الأسلحة والذخائر التي صنعها وخزنها في السودان.

٣. مرافق وحسينيات وملحقيات ثقافية تم إغلاقها دون سابق إنذار.

٤. عوائد جليلة من تجارة الغاز والنفط الإيراني للسودان وأفريقيا وسطا وغربا.

- ثانيا: من الممكن أن تتيح هذه العلاقات فرصاً جديدة لتبادل المعرفة والخبرات الأمنية والعسكرية بين السودان وإيران، لما لإيران معرفة سابقة بمنظومة السودان الدفاعية وتعتبر إيران دولة ذات تجربة واسعة في هذا المجال، وقد تسهم في تعزيز قدرات السودان الأمنية والدفاعية، ولكن في الوقت الحالي سيثير هذا الأمر حفيظة الكثير من الدول خاصة مع اندلاع طوفان الأقصى.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

● ثالثا: يمكن أن تكون عودة العلاقات السودانية الإيرانية خطوة للالتفاف على الحظر والعقوبات المفروضة على إيران، فالسودان يعتبر بوابة إفريقية لإيران، وهذا يعني أنها قد تمثل لها طريقًا للتواصل والتعامل مع دول أخرى في القارة الأفريقية، وهذا قد يفتح بابًا جديدًا للتجارة والتعاون السياسي بين إيران والدول الأفريقية، وهو ما يمكن أن يسهم في تخطي العوائق التي فرضتها العقوبات.

● رابعا: إيران يمكن أن تكون للسودان مخرجًا للحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية والمحروقات، إذ يعاني السودان من صعوبات اقتصادية وضعف في البنية التحتية العسكرية، وبالتالي فإن إيران قد توفر له الدعم الضروري في هذا الصدد، وهو في رأيي تطلع جنرالات الحرب وعناصر التنظيم الإخواني في الخارجية.

● خامسا: ينبغي أن نذكر أن هذه العلاقات الجديدة إذا حققت مصالح البلدبن فأهلا وسهلا بها، وإذا اتخذت لغير ذلك فستثير مخاوف بعض الدول والأطراف الإقليمية والدولية، فإيران تعتبر دولة ذات سجل طويل في مجال دعم وتمويل الجماعات المسلحة، وهذا قد يعطي استدراجًا للتوترات في المنطقة، خصوصاً مع وجود بعض الصراعات القائمة في مناطق أفريقية وعربية.

● سادسا: يمكن القول أن عودة العلاقات الثنائية السودانية الإيرانية تمثل خطوة مهمة إذا استخدمت في مجالات تخدم المواطن السوداني وستكون وبالا اذا استغلت في تعزيز التعاون الأمني والعسكري، لذلك الأجدى جعلها خطوة لتوفير فرص جديدة للتعاون والتبادل بين البلدين، فإنه من المهم أيضًا ضمان أن هذا التعاون يتم وفقًا للقوانين والمعايير الدولية ولا يساهم في زيادة التوترات في المنطقة.

● أخيرا: على إيران الرسمية والشعبية تذكر أن هذه المنظومة التي تحكم البلاد إلى زوال، وأن أي محاولات لإحياء رميمها ستبوء بالفشل، وأنها ستستنزف موارد طهران، وعليها أن تسخر جهدها لما بدأته طهران من مرافق ومؤسسات مدنية كمحطات المياه التي توقف العمل فيها منذ إنقطاع العلاقات، ومشاريع استدامة الطاقة والتكنولوجيا، وبعض التجارب الزراعية، ولكن التوجه العسكرتاري والأمني يجب ألا يرتبط بالحرب في الخرطوم أو المعارك التي تدور في محيطنا الأفريقي والعربي.

تم النشر قبل 2 days ago بواسطة الحبيب عروة الصادق

الحقيقة والعدالة: هي طريق السودان نحو السلام والديمقراطية

- أولاً: في خطوة تاريخية ولكنها متأخرة أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارا بتشكيل بعثة دولية لتقصي الحقائق في السودان، بهدف التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية التي ارتكبت في السودان تضطلع بالاتي:

1- التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.
2- الحصول على أدلة الانتهاكات والتجاوزات وتجمعيها وتحليلها.
3- القيام بتحديد هوية الأفراد والكيانات المسؤولة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.
4- تقديم توصيات بشأن تدابير المساءلة لضمان عدم الإفلات من العقاب.
5- التركيز في عملها بشكل خاص على حقوق الإنسان والحالات الإنسانية في المناطق التي تثير أكبر قدر من القلق لا سيما الخرطوم ودارفور.

- ثانياً: هذا القرار يمثل فرصة ذهبية للوصول إلى الحقيقة التي غطتها سحب الزيف وأبواق الحرب، ودفنها ركام الحرب وأخفى ظهورها صوت الدوي اليومي للمدافع والرشاشات وبنادق المتقاتلين وعواء السدنة، وومن خلال مناط تكليفها ربما أمكننا تحقيق العدالة لضحايا النظام السابق والانقلاب اللاحق والميليشيات الموالية له، وكذلك الانتصاف لضحايا قوات الأمن والجماعات المسلحة التي تصدت للثورة أو حاولت استغلالها، لإن توضيح المسؤوليات ومحاسبة المجرمين هي الشرط الأساسي لإنهاء دورة العنف والإفلات من العقاب، وبناء دولة قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

- ثالثًا: هذه الفرصة التي عنت لنا لا يمكننا اغتنامها ولا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم دعمها من قبل جميع الأطراف المعنية، سواء في الداخل أو في المحيط الإقليمي أو في المجتمع الدولي، فالبعثة تحتاج إلى موارد كافية وإمكانات فعالة لأداء مهامها بشكل مستقل ومهني وشفاف وشامل، كما تحتاج إلى تعاون كامل من قبل السلطات السودانية (سلطات الأمر الواقع) وجنرالات الحرب، الذين يجب أن يفتحوا أبوابهم أمام المحققين وتوفر لهم كل التسهيلات والضمانات والحماية، ولا ينبغي أن يخش أيا منهم من هذا التعاون، فالبعثة ليست ضد أحد وليست عقابا للبلاد، بل هي في

صالحها، إذ ستساعدها على تطهير مؤسساتها من المجرمين والمنتهكين وبقايا النظام المخلوع، وربما تستعيد حينئذ مؤسسات الدولة ثقة شعبها وشركائها.

- رابعًا: هذه التعاون لا يجب أن يكون حكرًا على السلطات والنظاميين فقط، بل يجب أن يشمل جميع أطياف المجتمع السوداني، سواء كانوا من قوى الحرية والتغيير أو من بقية قوى المعارضة أو من المجتمع المدني أو من زعماء الدين أو من قادة المجتمعات المحلية، فجميعهم يشاركون في مسؤولية كشف الحقيقة وحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، وجميعهم يملكون معلومات وشهادات ووثائق قد تساهم في كشف الحقيقة وإثبات الجرائم، وجميعهم يجب أن يتحلوا بالشجاعة والصدق والتضامن، وأن يتخلوا عن الانتقام والتحيز والتستر وهي شهادات الواجب يقتضي الادلاء بها دينيا ووطنيا وإنسانيا فهي شهادة وأمانية : [فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُۗ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ] (سورة البقرة - الآية: ٢٨٣) .

- خامساً: وليس هذا فحسب بل ينبغي أيضًا أن يكون هناك دورا فاعلاً للدول والمنظمات الإقليمية والدولية، التي لها تأثير كبير على الوضع في السودان، سواء من خلال دعمها أو تدخلها أو تجاهلها، فهذه الدول والمنظمات يجب أن تساند البعثة بكل الوسائل الممكنة، سواء من خلال تقديم المساعدة المالية أو الفنية أو السياسية، أو من خلال ممارسة الضغط على الجهات التي قد تحاول عرقلة عملها أو تشويه صورتها أو حتى تلك التي يمكن أن تعاديها كما فعلت مع المبعوث الأممي السابق للسودان فولكر بيرتس، ومن أوجب واجبات تلك الجهات أن تتحمل مسؤولياتها في تطبيق نتائج التحقيق، سواء من خلال فرض عقوبات على المجرمين أو من خلال دعم ضحاياهم وأسوأ ما يمكن أن تقع فيه هذه اللجان التسويف والمماطلة دون سقوف زمنية ناجزة ومتفق عليها ترضي الضحايا فتأخر العدالة ظلم وتضييع للعدالة.

- ختاما: إن قرار مجلس حقوق الإنسان هو خطوة مهمة نحو إنهاء حالة الجدل والاتهام المتبادل والتنصل عن تحمل المسؤوليات باندلاع الحرب وقفل باب الصراع والانقسام التي عانى منها السودان لعقود طويلة، وإرساء أسس السلام والديمقراطية التي طال انتظارها، لكن هذه الخطوة

لن تكتمل إلا بتضافر جهود جميع المعنيين، في الداخل والخارج، لإظهار الحقيقة وتحقيق العدالة، فالحقيقة هي المفتاح لفتح باب المصالحة وقفل أبواب المزايدة والتضليل، والعدالة هي الضمان لإغلاق باب التكرار للفظائع والجرائم والانتهاكات.

- تحبير وتذكير شديد وأخير: نحن لا ينبغي أن نرحب بالتحقيق فقط بل الواجب أن نكون أول الممتثلين والمدلين بشهاداتنا والمستعدين لأي قرار حتى وإن أحالنا الأمر إلى محاكم دولية تقضي بإدانتنا وعقابنا، إذا ثبت تورطنا في أي جرم أو انتهاك مادي أو معنوي أو مباشر أو غير مباشر، وهناك رغبة أكيدة في أن تتوسع أعمال اللجنة لتشمل العديد من الفظائع والانتهاكات التي تتعدى حرب إبريل ٢٠٢٣م.

تم النشر قبل Yesterday بواسطة الحبيب عروة الصادق

السودان و التطبيع بعد طوفان الأقصى

● المدخل: الأوضاع بعد طوفان الأقصى لن تكون كما قبلها ولن تعود إلى ما كان عليه الحال في 1978م اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، ولا إلى الوضع في 1994م اتفاقية سلام مع الأردن، ولا إلى ما تم في 1993م مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولا حتى إلى ما بعد حرب أكتوبر 1973م، لذلك حتى المنطقة العربية والإسلامية والعالم عليهم إعادة التفكير بصورة جدية للخروج من سجن القرارت الدولية التي لم تنفذ على إجحافها للفلسطينيين، فالأمم المتحدة التي كانت 51 دولة وأصدرت قرارتها يومئذ اليوم أضحت 193 دولة غالبيتها ترفض الوجود الشاذ لدولة الاحتلال.

● رغم تبدل مواقف بعض الدول العربية والإسلامية وتوجهها للتطبيع، إلا أن موجة السخط التي اجتاحت العالمين العربي والاسلامي وعمت المعمورة ستبدل مواقف تلك الدولة جميعا، حتى المطبعين سيرتدون ويطردون سفراء اسرائيل احتجاجا على الانتهاكات الفظيعة التي مورست في قطاع غزة والضفة ومن قبل تدنيسها المسجد الأقصى واعتقال المرابطات والأطفال، وهذه الحالة التي تعيشها غزة غيرت حتى التكوين الحكومي الداخلي لإسرائيل وستؤثر في مستقبل العلاقات الغربية العربية خاصة بعد الدعم الأعمى لدولة الاحتلال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإرسال بارجتين حربيتين في مياه المتوسط وهي خطوة تستفز كل جار يشاطيء غزة البحر ويشاطرها الألم والحزن.

● وضعنا في السودان قسمته سياسيا واجتماعيا خطوات المجلس العسكري بعد الثورة، فقد كانت خطوات البرهان ابتداء خيانة للضمير الوطني والموقف الشعبي الذي خرج إلى الشوارع يطالب بالحرية (التي قيدتها إسرائيل)، وبالسلام (الذي بددت آمال الوصول إليه للشعب الفلسطيني)، وللعدالة (التي ظلت سجون اسرائيل تغص بالأبرياء)، وضد العنصرية (التي مثلها نظام دولة الأبرتايد) الذي أسسته إسرائيل، وقد كان الدخول في أمر التطبيع إكمالا لخطوات رتبتها الراحلة نجوى قدح الدم للمخلوع البشير في آخر أيامه، وأتى البرهان لإكمالها متعديا الخطوط الحمراء في العلاقات الدولية لخرطوم اللاءات الثلاثة، ليجعل منها خرطوم الاستسلام لا السلام.

- وفي رأيي سيحرص قادة دولة الاحتلال ويجدون سعيهم الحثيث لإكمال حلقات التطبيع مع البرهان، وسيكون الثمن هو فائض أسلحة مقابل ذهب تسعى الدولة العبرية لشرائه بكميات كبيرة هذه الأيام، لتلافي الانهيار الاقتصادي للشيكل الإسرائيلي، ولكن ذهب السودان هو اللعنة التي حلت بروسيا، وبسلطة الانقلاب في الخرطوم، وستحل بجميع الدول التي تآمرت على السودانيين وثرواتهم، فلا يمكن أن يحلم الإسرائيليون بالتطبيع مع السودان أو الأمة العربية والاسلامية أو مع الضمير الجمعي الإنساني ما لم يوفقوا وضعهم الشاذ، فهم لا زالوا دولة شاذة تتمدد في جسد الأمة العربية والإسلامية وتسيء للإنسانية.

- لذلك سيكون البرهان أمام خيارين أحلاهما مر وهما:

أ. امتلاك السلاح الاسرائيلي مقابل ذهب السودان وشراء دعمه السياسي والدبلوماسي.

ب. أو أن يفقد بعض التأييد والالتفاف حول القوات المسلحة بوصفه قائدها.

- وهذا سينعكس سلبا على البلاد ويدخلها في المأزق الآتي:

أ. اضطراب علاقاتها الدولية التي بالكاد تم استئنافها مع إيران والتي ما رجعت للسودان إلا لدعم القطاع بالسلاح عبر السودان.

ب. سيفقد البرهان ما وصل إليه من تفاهم مع الرئيس الأوكراني وخاصة بعد تصويت أوكرانيا للجنة التحقيق الدولية التي أقرها مجلس حقوق الإنسان.

ت. في حال ارتفع صوت العابثين بإعداد الخارجية السودانية أيضا سيدخل البرهان في ورطة مواجهة التوجه الأمريكي الذي خرج من دور الوساطة التاريخي إلى دور أن يكون طرفا في الحرب على قطاع غزة.

- لذلك ينبغي أن يعلم البرهان أن التطبيع لن يساعد السودان سياسيا، ولا دبلوماسيا في المحافل الدولية، ولا ماليا، ولن يزيل العقوبات عن السودان، ولن يمنع ملاحقات المحكمة الجنائية الدولية، التي ربما ستجمع في ردهاتها كل منتهكي حقوق الإنسان بمن فيهم نتنياهو والبرهان.

عروة الصادق
للتواصل:
orwaalsadig@gmail.com
orwaalsadig @ Fb, X, Thr, Skype,

● **المخرج**: ليكن موقفنا دائما وأبدا مع احترام حقوق الإنسان ورفض الانتهاكات والفظائع والعقاب الجماعي للشعوب وأن نقف بقوة مع الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وتنفيذها، ورفض الانتهاكات التي تمارسها إسرائيل ضد المدنيين في فلسطين، وداعم لشرعية مقاومة الاحتلال وداعي لوحدة فصائل المقاومة الفلسطينية، ورافض للتطبيع مع دولة إسرائيل بشكلها التوسعي الاستيطاني التقطيعي لجسد الأمة، ما لم تذعن إسرائيل لإرادة الشرعية الدولية وتحترم قراراتها ومؤسساتها، ويرتفع صوتنا لينادي بانخراط الدول العربية والأفريقية والتوقيع على ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية والمصادقة عليه والتمهيد لملاحقة كل منتهكي حقوق الإنسان في المنطقة والعالم.

(رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا) (سورة الإسراء الآية: 80) أو قل (سورة بني إسرائيل).

تم النشر قبل 15 hours ago بواسطة الحبيب عروة الصادق